

الدليل الإرشادي بشأن تدابير الدولة لتعزيز نزاهة الأعمال

**الدليل الإرشادي
بشأن تدابير الدولة لتعزيز
نزاهة الأعمال**

صدر هذا الدليل بشكل مشترك عن الأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والميثاق العالمي للأمم المتحدة)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يُنشر هذا العمل تحت مسؤولية الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأمين العام للأمم المتحدة. ولا تعكس الآراء والحجج الواردة فيه بالضرورة وجهات نظر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

تُطابق أسماء الدول والأقاليم في هذا المنشور المشترك الممارسات المعتمدة في الأمم المتحدة.

لا يُعد إدراج أي حدود دولية أو بيانات أو معلومات، أو استخدام أي أسماء أو تسميات في هذا المنشور، تأييدًا أو قبولًا رسميًا من الأمم المتحدة أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا يؤثر بأي حالٍ على المركز القانوني لأي إقليم أو سيادته عليه.

لا تنطوي هذه الوثيقة، بما في ذلك أي بيانات أو خرائط واردة فيها، على مساس بالمركز القانوني لأي إقليم أو بالسيادة عليه، ولا بترسيم الحدود أو الخطوط الدولية، ولا باسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

يرجى التنويه إلى هذا المنشور كالتالي:

OECD/UN (2024)، الدليل الإرشادي بشأن تدابير الدولة لتعزيز نزاهة الأعمال، OECD Publishing، باريس/الأمم المتحدة، نيويورك، <https://doi.org/10.1787/c76d7513-en>

ISBN 978-92-64-77296-0 (PDF)

نُشر هذا العمل في الأصل من قِبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان:

OECD (2024), *A Resource Guide on State Measures for Strengthening Business Integrity*, OECD Publishing, Paris/UN, New York: <https://doi.org/10.1787/c76d7513-en>.

تمت ترجمة هذا العمل بناءً على تكليف من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. والنسخ الرسمية المعتمدة هي النسختان الإنجليزية والفرنسية.

النسخة المنقحة، تموز/يوليو 2025.

تفاصيل التصويبات متاحة على: https://www.oecd.org/about/publishing/Corrigendum_Resource-Guide-on-State-Measures-for-Strengthening-Business-Integrity.pdf

حقوق الصورة: © paul-skorupskas / unsplash.com

تصويبات منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية متاحة على: <http://www.oecd.org/about/publishing/corrigenda.htm>

© 2024 الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

يُتاح هذا العمل بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نسب المصنف - غير تجاري - منع الانتفاق 3.0 للمنظمات الحكومية الدولية على الرابط: <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo>

شكر وتقدير

أعد هذا الدليل بصورة مشتركة من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، والميثاق العالمي للأمم المتحدة (UN Global Compact)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ويشكل نسخة محدثة وموسعة من منشور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الصادر في عام 2013 بعنوان: *اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: دليل إرشادي بشأن تدابير الدولة لتعزيز نزاهة الشركات*.

يتقدم معدو الدليل بالشكر والتقدير إلى نوح أرشينو، المؤلف الرئيسي لهذا المنشور.

كما يُعربون عن خالص الامتنان للخبراء الذين شاركوا في المقابلات التقنية أثناء إعداد هذا المنشور، وللمشاركين في الاجتماع الفني المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفي الحوار بين القطاعين العام والخاص بشأن الحوافز الحكومية وآليات التقييم لتعزيز الامتثال المؤسسي لمتطلبات مكافحة الفساد، الذي عُقد على هامش المنتدى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للنزاهة ومكافحة الفساد في أيار/مايو 2023. كما يُعرب الفريق عن شكره لأعضاء منصة قادة مكافحة الفساد، والمشاركين في الجلسة النقاشية التي نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن تعزيز نزاهة الأعمال، خلال الدورة الرابعة عشرة لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي عُقدت في فيينا في حزيران/يونيو 2023، والمشاركين في منتدى القطاع الخاص (Private Sector Forum) الذي نظمته المكتب بالتعاون مع الميثاق العالمي للأمم المتحدة (على هامش الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف (CoSP) في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) في كانون الأول/ديسمبر 2023)، لما قدموه من ملاحظات قيمة أسهمت في إثراء هذا الدليل. ونعرب كذلك عن خالص الامتنان لجميع الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية والشركات والجمعيات التي أسهمت في إعداد هذا العمل، ولا سيما تلك التي قدمت مدخلات بشأن دراسات الحالة المعروضة في هذا الدليل، فضلاً عن المساهمات المقدمة في إطار المشاورات العامة التي نُظمت في أواخر عام 2023 ومطلع عام 2024.

ونخص بالشكر زملاءنا في المنظمات الشريكة – مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والميثاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – على مساهماتهم الجوهرية في إعداد هذا الدليل من خلال هذا الجهد المشترك:

- من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: جوليا بيلجر، ولورا بيرتياجليا، وسابرينا دي أندريا، وبرنيسيس شيفيرو، وبنجامين ميريتشي، وفلوريان لير، من فرع الفساد والجريمة الاقتصادية (CEB). واستفاد الدليل من مساهمات الفرع مجتمعاً، وملاحظات المراجعين: كاري لوكاس، وفيليب فريتاس فالكوني، وستيفاني هولنج، ولويز بورتاس، وجايسون ريتشيل، وبريجيت ستروبل-شو. كما يتوجه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالشكر إلى مارثا دي هارو (المحررة)، وإنديا إيانورا إسبينوزا جارسيا (مصممة الجرافيك)، على دعمهما في إعداد هذا المنشور.

- من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: إيلودي بيث، وبروكس هيكل، وفيتور جيروميل، وأنابيس ميشيل، من قسم مكافحة الفساد التابع للمديرية المعنية بالشؤون المالية وشؤون المؤسسات. وقد استفاد الدليل من مساهمات الزملاء وملاحظات المراجعين: نيكولا بينو، وكاترين مارتني، وأميلييا جودبر، وكاريسا مونزو، وريتا جويلزيم. وتوجه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الشكر إلى كلارا يونج على تحرير هذا الدليل.

- من الميثاق العالمي للأمم المتحدة: كريستينا ريتز، وميشيل بريسلور، وجابريلا أوكامبو، وفابيان إسبيخو، لجهودهم في إعداد هذا الدليل. كما نعرب عن شكرنا لأعضاء الميثاق العالمي للأمم المتحدة الذين ساعدت تعليقاتهم القيمة على ضمان اتساق محتوى الدليل مع أحدث التطورات في مجال مكافحة الفساد في القطاع الخاص على الصعيد العالمي.

تم إعداد هذا الدليل بدعم من مبادرة سيمنز للنزاهة (Siemens Integrity Initiative) وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال المكتب الدولي لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون (INL)، في إطار المبادرة العالمية لتحفيز القطاع الخاص كشريك في مكافحة الفساد (مشروع GPS).

جدول المحتويات

3	شكر وتقدير
6	نظرة عامة
9	1 المقدمة
9	1.1 سياق القطاع الخاص
9	1.2 التركيز على الوقاية
11	2 المعايير الدولية
11	2.1 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقطاع الخاص
13	2.2 الميثاق العالمي للأمم المتحدة – المبدأ العاشر
14	2.3 اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة، والقطاع الخاص
15	2.4 التوصية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2021 بشأن مكافحة الرشوة
16	3 دور الحكومات
16	3.1 وضع الإطار القانوني
20	3.2 توفير التوجيهات
22	3.3 إنفاذ القانون
22	3.4 تعزيز ممارسات مكافحة الفساد والنزاهة
23	4 دور القطاع الخاص
23	4.1 الأساس التجاري للنزاهة: الأثر على السمعة
25	4.2 برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد
26	4.3 مراعاة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
28	4.4 الشفافية والمساءلة والإفصاح العلني
29	4.5 التواصل بشأن التقدم المحرز (CoP) في إطار الميثاق العالمي للأمم المتحدة
31	5 النهج متعدد الأطراف لتعزيز نزاهة الأعمال
31	5.1 نهج العمل الجماعي
33	5.2 السياسات والأطر القانونية الوطنية المصممة بشكل تشاركي
36	5.3 التعلم من بعضنا البعض
40	6 العقوبات والحوافز
40	6.1 العقوبات
58	6.2 الحوافز
70	7 تدابير ومبادرات إضافية
70	7.1 الإصلاحات في القطاع العام
72	7.2 التعليم
75	7.3 المساواة بين الجنسين ونزاهة الأعمال
75	7.4 الشفافية في سلسلة التوريد
77	7.5 الاستفادة من التكنولوجيا
77	7.6 الاعتراف بالمبلغين عن المخالفات وتوعيتهم

80

8 الممارسات الفضلى والمزالق الشائعة

84

المراجع

90

الملاحظات

الأشكال

28

الشكل 4.1 نظرة عامة على أدوات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لزيادة الوعي ومنع الفساد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

29

الشكل 4.2 لماذا يُنصح بالإبلاغ باستخدام آلية التواصل بشأن التقدم المحرز (CoP)؟

الجدول

40

الجدول 6.1 العقوبات والحوافز والغرض منهما

تابعوا منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عبر:



-  <https://twitter.com/OECD>
-  <https://www.facebook.com/theOECD>
-  <https://www.linkedin.com/company/organisation-eco-cooperation-development-organisation-cooperation-developpement-eco/>
-  <https://www.youtube.com/user/OECDiLibrary>
-  <https://www.oecd.org/newsletters/>

تابعوا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عبر:

بوابة نزاهة الأعمال: <http://businessintegrity.unodc.org/>

@UNODC_AC :X

المنشورات: <https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/publications.html>

يوتيوب: #UnitedAgainstCorruption

قائمة تشغيل يوتيوب: <https://bit.ly/UACVideos>البريد الإلكتروني: uncac@un.org

تابعوا الميثاق العالمي للأمم المتحدة عبر:

@globalcompact :X <https://twitter.com/globalcompact>لينكدإن: @globalcompact <https://www.linkedin.com/company/globalcompact/>فيسبوك: <https://www.facebook.com/UNGGlobalCompact>انستجرام: <https://www.instagram.com/globalcompact/>يوتيوب: <https://www.youtube.com/c/TheUNGGlobalCompact>

نظرة عامة

يُعد التزام القطاع الخاص بمكافحة الفساد عنصرًا حاسمًا لتحقيق تنمية اقتصادية سليمة، إذ يسهم في ضمان وجود أسواق عادلة وأمنة، ويعزز الرفاه المجتمعي. ويمكن للدول دعم جهود القطاع الخاص في تعزيز نزاهة الأعمال من خلال نهج مزدوج يتمثل في: فرض الجزاءات على الممارسات غير المشروعة، وتقديم الحوافز لتشجيع اعتماد الممارسات الفضلى.

مسؤولية مشتركة

أظهرت الخبرات المتنامية أن تحقيق نزاهة الأعمال يُعد مسؤولية مشتركة بين الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. وقد أصبحت مبادرات العمل الجماعي، التي تجمع أطرافًا من القطاعين العام والخاص ضمن تحالفات مؤسسية، نموذجًا متكاملًا لتعزيز نزاهة الأعمال. وتقر أحدث المعايير الدولية، لا سيما التوصية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2021 بشأن مكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية، بالحاجة إلى العمل الجماعي وبأهمية إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

استخدام العقوبات والحوافز: ما هو المزيج الأمثل؟

لا تُفرض العقوبات¹ وحدها إلى تحقيق أفضل النتائج في الحد من الفساد في القطاع الخاص. ولذلك، تتجه الحكومات بشكل متزايد إلى اعتماد "نهج الترغيب والترهيب" من خلال الجمع بين العقوبات والحوافز لتعزيز نزاهة الأعمال. ويقتضي تحقيق هذا الهدف التوصل إلى توازن فعال بين العقوبات والحوافز.

العقوبات: ما الحد الأدنى الذي ينبغي على الحكومات الالتزام به؟

تُعد العقوبات الفعالة والمتناسبة والرادعة من المتطلبات الأساسية المنصوص عليها في كل من: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد² واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية³، وذلك فيما يتعلق بمساءلة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين عن جرائم الفساد. وتنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على عقوبات إلزامية في بعض أحكامها، بينما ترد عقوبات أخرى على سبيل التوصية. أما بموجب اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، فيجب على الدول الأطراف، كحد أدنى، اعتماد عقوبات كافية تتيح: تقديم المساعدة القانونية المتبادلة، وتنفيذ إجراءات تسليم المطلوبين بفعالية. ويُجري الفريق العامل المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع للمنظمة تقييمًا دقيقًا لمدى ملاءمة مزيج العقوبات المطبقة في كل دولة طرف. علاوة على ذلك، يجب أن تكون مصادرة الرشوة وعوائدها لموظف عمومي أجنبي من بين التدابير المتاحة، إلى جانب العقوبات الجنائية أو الإدارية أو المدنية، (راجع الفصل السادس للاطلاع على أمثلة الجزاءات وأنواعها).

في سياق الأعمال، تُعد العقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة إذا: عاقبت السلوك غير المشروع بشكل كاف، وحرمت مرتكبي المخالفات من عائدات الجريمة، وشجعت على اتخاذ تدابير وقائية تمنع ارتكاب المخالفات في المستقبل. ويُراعى في مسألة التناسب طبيعة الشركة المعنية، وجسامة المخالفة، والأضرار المترتبة عليها. وفي إطار هذه الاعتبارات، تتمتع الدول بسلطة تقديرية واسعة في تنفيذ أشكال متعددة من العقوبات، ويُتاح العديد منها للسلطات القضائية وهيئات إنفاذ القانون بحسب مقتضيات الحالة.

وبصرف النظر عن نوع العقوبة المُعتمدة، يتعين على الدول أن تضمن توافر الموارد الكافية لإنفاذها. وينبغي أن تراعي تدابير الإنفاذ الواقع العملي في كل ولاية قضائية.

العقوبات	الغرض والتطبيق
مصادرة العائدات	تُستخدم لحرمان المخالفين من عائدات الجريمة وردع الانتهاكات المستقبلية.
الوسائل التعاقدية	تُتيح للأطراف التعاقدية تنفيذ وإنفاذ متطلبات مكافحة الفساد المنصوص عليها في العقود.
الإصلاح المؤسسي	يتطلب إدخال تغييرات داخلية على الإدارة و/أو تشكيل مجلس الإدارة، وأنظمة الحوكمة، والسياسات والإجراءات.
الحرمان من المزايا	يقيد أو يحد من الوصول إلى بعض المزايا والخدمات الحكومية مثل انتماء الصادرات والخدمات التجارية.
السجن	يُستخدم لمعاقبة الأفراد المسؤولين عن أعمال الفساد وردعهم.
التعويضات المدنية	يهدف إلى تعويض الأفراد أو الكيانات التي تعترف بها القوانين بصفقتها متضررة مباشرة من فعل من أفعال الفساد.
العقوبات المالية	تُفرض لمعاقبة السلوك غير المشروع وتعد رادعاً للانتهاكات المستقبلية. ويمكن فرضها على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.
المساس بالسمعة	تُستخدم لإخضاع المخالفين للمساءلة العلنية.
التعليق والمنع	يُستخدم لاستبعاد المتعاقدين غير الموثوقين من عمليات الشراء الحكومي أو من أسواق المشتريات العامة.
تعويض المتضررين	يُستخدم لتقديم تعويض للأطراف المتضررة أو الفئات الاجتماعية الأخرى عن الأضرار الناجمة عن أفعال الفساد.

الحوافز: تعزيز السلوك الأخلاقي

تشكل الحوافز التي تكافئ الشركات على الممارسات الفضلى مكملاً مهماً للعقوبات؛ إذ تعترف بأن الامتثال الجاد والاستثمار في برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد وسائر التدابير الرامية إلى تعزيز نزاهة الأعمال غالباً ما يكون طوعاً ويتجاوز الحد الأدنى للمتطلبات القانونية. وقد تنظر الدول في منح مزايا عامة، بما في ذلك الإعانات، والترخيص، وعقود المشتريات، والمساعدات الإنمائية، وانتماءات التصدير، للجهات التي تمتثل لمتطلبات الممارسات الفضلى (انظر الفصل السادس للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الحوافز).

ولا تُعد الحوافز بديلاً عن العقوبات في حال ارتكاب المخالفات، غير أنها قد تعد أداة فعالة لتشجيع الإبلاغ الذاتي، وتحفيز الشركات على القيام باستثمارات استباقية في برامج الوقاية. وقد تكتسب هذه الوظيفة التكاملية أهمية خاصة في سياق جهود الدولة الرامية إلى تعزيز نزاهة الأعمال، لا سيما في الحالات التي يكون فيها خطر الكشف وفرض العقوبات ضئيلاً. وفي هذه الحالة، يُشجع السلطات الحكومية على تعزيز قدراتها في مجالي الكشف والإنفاذ، بالتوازي مع تحفيز الشركات على اعتماد برامج فعالة لمكافحة الفساد. وفي الوقت ذاته، من الضروري أن يُقرن منح الحوافز ببذل جهود وقائية فعالة، وألا تُمنح تلك الحوافز بسخاء مفرط. ويمكن مثلاً تقديم حوافز، كتدابير لتخفيف الجزاءات، إلى الكيانات التي ثبت ارتكابها لمخالفة، إذا أبدت جهوداً علاجية وتعاونت مع السلطات أثناء التحقيق أو الملاحقة القضائية. ومع ذلك، فإن الحوافز التي تُمنح بسخاء مفرط أو تُطبق بصورة غير سليمة تُقوض المعايير التي أرسنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتوصية بشأن مكافحة الرشوة، كما تُقوض ثقة الجمهور في نظام العدالة الجنائية.

الحوافز	الغرض والتطبيق
تخفيف الجزاءات	تشجيع الإبلاغ الذاتي عن المخالفات، واحتساب ذلك ضمن جهود الوقاية التي تبذلها الشركة.
حوافز المشتريات	مكافأة الممارسات الفضلى من خلال منح الأفضلية في إجراءات المشتريات العامة.
متطلبات الامتثال	تشجيع الإفصاح العلني وتقديم التقارير الدورية للاستفادة من الإدراج في البورصة وغيرها من الهيئات التنظيمية.
الوصول التفضيلي إلى المزايا	مكافأة الممارسات الفضلى من خلال منح وصول تفضيلي إلى المزايا والخدمات التي تقدمها الحكومة.

الحوافز	الغرض والتطبيق
قوائم الموردين المفضلين	تشجيع الشركات على تنفيذ بروتوكولات نزاهة قوية، بغرض إدراجها ضمن قوائم الموردين المفضلين لدى الجهات الحكومية.
تشجيع الاستثمار	اعتماد سياسات تشترط امتثال الشركات لمعايير النزاهة للاستفادة من الحماية الاستثمارية.
شهادات الاعتماد	مكافأة الممارسات الفضلى من خلال منح شهادات اعتماد رسمية.
السمعة	تشجيع الممارسات الفضلى من خلال الاعتراف العلني.

التوصيات الأساسية

1. ينبغي للدول أن تقود بالقوة من خلال تنفيذ سياسات سليمة في مجال النزاهة، وضمان إنفاذها على نحو متسق في كل من القطاعين العام والخاص.
2. تُعد برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد من الأدوات الأساسية لتعزيز النزاهة، وينبغي تقييم فعاليتها بانتظام.
3. ينبغي للدول أن تشجع اعتماد ممارسات أفضل في القطاع الخاص من خلال مزيج متوازن ومدرّس من العقوبات والحوافز، على أن يُسترد في تصميمها برفع تكلفة الفساد وتعظيم فوائد السلوك الأخلاقي.
4. تتحقق نزاهة الأعمال على النحو الأمثل من خلال نهج تشاركي متعدد الجهات المعنية، ويُشجع أن تُشارك الدول القطاع الخاص عند تصميم الجزاءات أو الحوافز والترويج لها، بغية تعزيز الشعور بالملكية وضمان الامتثال.
5. ينبغي للدول أن تتسق على الصعيد الدولي لمواءمة النهج المعتمدة في مجال نزاهة الأعمال، وتفادي التعارض في السياسات، وتعزيز تكافؤ الفرص بين الشركات.
6. يتعين على الدول أن تضمن إمكانية تحميل الأشخاص الاعتباريين المسؤولية، من خلال فرض عقوبات جنائية و/أو غير جنائية فعالة، بما في ذلك العقوبات المالية.
7. ينبغي للدول أن تضع مجموعة متكاملة من تدابير نزاهة الأعمال، وأن تجري مراجعات دورية لتقييم مدى كفايتها وفعاليتها.

الغرض من الدليل الإرشادي

يقدم هذا الدليل إطاراً يُمكن الدول من تحديد وتطبيق مزيج مناسب من العقوبات والحوافز بهدف تعزيز نزاهة الأعمال. ويعكس هذا الدليل أحدث التطورات في التجربة العالمية لمكافحة الفساد، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، والتوصية لعام 2021.4 وقد أعد هذا الدليل تنفيذاً للقرار رقم 10/12، المعنون: "توفير الحوافز للقطاع الخاص لاعتماد تدابير نزاهة لمنع ومكافحة الفساد"، الذي اعتمدته مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته العاشرة التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2023.5 ويغطي الدليل أهم الموضوعات ذات الصلة بنزاهة الأعمال، ويتضمن دراسات حالة تهدف إلى تبادل المعلومات والممارسات، وتشكل مصدر إلهام للدول والقطاع الخاص.

هيكل الدليل

يبدأ الدليل بعرض للمعايير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الفصل الثاني، ثم يتناول دور الحكومات في الفصل الثالث، ودور القطاع الخاص في الفصل الرابع، ويستعرض النهج التشاركي متعدد الأطراف لتعزيز نزاهة الأعمال في الفصل الخامس. بعد ذلك يتناول الدليل العقوبات والحوافز المختلفة المتاحة للدول في الفصل السادس، ويعرض بعض التدابير الإضافية التي يُوصى بأن تنظر الدول في اعتمادها. ويختتم الدليل بتلخيص لأفضل الممارسات والأخطاء الشائعة في الفصل الثامن، بهدف مساعدة الدول على تنفيذ الأدوات المتاحة لها على النحو المبين في هذا الدليل.

1 المقدمة

يتعين أن تراعي جهود الدول الرامية إلى منع الفساد ومكافحته الدور المحوري الذي يضطلع به القطاع الخاص في كفالة نزاهة الأعمال. فبينما قد ينخرط بعض فاعلي القطاع الخاص في ممارسات فاسدة، سواء طوعاً لتحقيق منافع أو بدافع الشعور بانعدام البدائل، يُعد القطاع الخاص أيضاً قوة دافعة للتغيير الإيجابي، من خلال تعزيز إصلاحات في مجال نزاهة الأعمال تسهم في إعادة تشكيل المشهد العالمي لمكافحة الفساد. وفي حين كانت جهود مكافحة الفساد، سابقاً حكراً على الدول والحكومات؛ بات القطاع الخاص فاعلاً أساسياً في هذا المجال، في تحول جوهري عن النموذج التقليدي لتطوير السياسات. ويبرز المبدأ العاشر من الميثاق العالمي للأمم المتحدة⁶ الذي يُلزم المشاركين بتطوير سياسات وبرامج ملموسة للتصدي للفساد داخل مؤسساتهم وفي سلاسل الإمداد الخاصة بهم، أهمية إشراك القطاع الخاص في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

ومن جانبها، ينبغي للدول أن تفي بالمعايير الدنيا عند تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، فضلاً عن التوصية لعام 2021. وتشمل هذه المعايير فرض جزاءات على المخالفات التي يرتكبها الأفراد (المعروفون أيضاً بالأشخاص الطبيعيين)، وعلى الشركات أو الكيانات الأخرى (المعروفة باسم الأشخاص الاعتباريين)، شريطة أن تكون "فعالة ومتناسبة وراذعة". وتتمتع الدول بسلطة تقديرية واسعة لتحديد التوازن المناسب بين العقوبات والحوافز، إضافة إلى اعتماد تدابير تكميلية لتعزيز نزاهة الأعمال.

ويُقر هذا الدليل بأن النهج الموحد لا يصلح لجميع السياقات، وأن تحقيق التوازن المناسب بين جزاءات الإنفاذ وحوافز الممارسات الفضلى يختلف تبعاً لجملة من العوامل، من بينها الإطار القانوني القائم في كل دولة، وخصائصها الاقتصادية، وقدراتها المؤسسية والموارد المتاحة لها. كما أن التحلي بالمرونة ضروري للتكيف مع الاحتياجات والظروف الخاصة بالشركات، حسب حجمها ودرجة نضجها المؤسسي. وقد تشكل التدابير الأخرى التي تُنفذ بالتعاون مع القطاع الخاص أو بقيادته - والرامية إلى تعزيز النزاهة على مستوى المشاريع أو على المستوى القطاعي - مكماً مهماً للإنفاذ التقليدي، بل وقد تشكل بديلاً عملياً له في بعض السياقات.

1.1 سياق القطاع الخاص

قد تؤدي الحوافز التجارية التي تدفع المسؤولين والموظفين في الشركات إلى تعظيم الأرباح بأي ثمن إلى إيجاد ثقافة مؤسسية قائمة على السلوك الفاسد. كما يمكن أن تكون الشركات أيضاً ضحايا للابتزاز من جانب موظفين عموميين فاسدين. وتكون الشركات المحلية الصغيرة معرضة بشكل خاص لمطالب الابتزاز التي يمارسها هؤلاء الموظفون، لا سيما عندما تكون جزءاً من سلسلة إمداد أوسع. أما الشركات المحلية الكبرى والشركات العالمية، فحتى وإن نجحت في السيطرة على ممارسات الرشوة داخل مؤسساتها، فإنها لا تزال تواجه خطر المنافسة غير العادلة من قبل نظيراتها التي تقل التزاماً بالمعايير الأخلاقية.

1.2 التركيز على الوقاية

يُقال إن "الوقاية خير من العلاج". وبالنسبة للشركات، تتخذ الوقاية أشكالاً متعددة، بدءاً من القيادة بالنزاهة وبحث رسائل مكافحة الفساد، ووصولاً إلى البرامج الداخلية الفعالة الرامية إلى منع الانتهاكات القانونية وخرق المعايير الأخلاقية وكشفها. وقد كانت هذه البرامج موضوعاً لإرشادات سابقة صادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والميثاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁷. وعادةً ما تُبنى برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد على تقييم لمخاطر الفساد، وتشمل ما يلي: التزام الإدارة العليا بممارسات الأعمال الأخلاقية؛ والتدريب على التوعية؛

والسياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد؛ وقنوات لطلب الإرشاد والإبلاغ عن الشواغل؛ والأنظمة والضوابط الداخلية لضمان الامتثال لهذه السياسات.

ويعد تنفيذ برنامج فعال وهاذف لمكافحة الفساد في الشركات، بالدرجة الأولى، ضمن اختصاص ومسؤولية القطاع الخاص. ومع ذلك، تشارك السلطات العامة بشكل متزايد في تقديم الإرشادات وتقييم مدى كفاية هذه البرامج. وتعد تدابير مكافحة الفساد استثماراً مؤسسياً، وكما هو الحال مع الاستثمارات الأخرى في مجال الأعمال، فإنها تخضع للمفاضلة بين متطلبات الموارد المحدودة، بناءً على تصورات المخاطر والفوائد. وقد أظهرت الأدلة أن تدابير الوقاية التي يعتمد عليها القطاع الخاص لا تكون فعالة ما لم تقترن بجهود إنفاذ من جانب الدول.⁸ وينبغي للدول أن تسهم في توجيه قرارات الاستثمار المؤسسي في هذا المجال، من خلال مزيج من جزاءات الإنفاذ وحوافز الممارسات الفضلى.⁹ كما ينبغي للسلطات العامة أن توفر إرشادات واضحة بشأن ما يُعد برنامجاً كافياً وموثوقاً به لمكافحة الفساد، لا سيما عند مباشرتها تقييم تلك البرامج.

2 المعايير الدولية

يتضمن هذا الجزء من الدليل لمحة عامة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأحكامها المتعلقة بالقطاع الخاص، بما في ذلك أحكام التجريم، والجزاءات، والتدابير الرامية إلى تشجيع التعاون والإبلاغ من جانب هذا القطاع. كما يتناول المبدأ العاشر من الميثاق العالمي للأمم المتحدة، الذي يركز على مكافحة الفساد في القطاع الخاص، فضلاً عن المعايير المنصوص عليها في اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، والتوصية بشأن مكافحة الرشوة.

ورغم تناول هذه المعايير الدولية في مختلف أنحاء هذا الدليل، فإن هناك أيضاً معايير إقليمية معمولاً بها في مختلف أنحاء العالم. وعلى وجه الخصوص، تسعى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته¹⁰ إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتنظيمه وتقويته وتيسيره، بالإضافة إلى تنسيق السياسات والتشريعات وتوحيدها في مجال مكافحة الفساد.

كما تنطوي الاتفاقية الأمريكية لمكافحة الفساد،¹¹ التي تنفذها الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، على أهداف مماثلة. وقد أنشأ مجلس أوروبا أيضاً مجموعة الدول ضد الفساد (GRECO)،¹² التي تهدف إلى "تعزيز قدرة أعضائها على مكافحة الفساد من خلال رصد امتثالهم لمعايير مجلس أوروبا لمكافحة الفساد، وذلك من خلال عملية ديناميكية للتقييم المتبادل والضغط من الأقران".¹³ وبالإضافة إلى ذلك، يسعى الإطار العام للاتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد¹⁴ إلى كفالة وجود مستوى عالٍ مشترك من التشريعات، سواء من خلال تشريعات مخصصة لمكافحة الفساد، أو من خلال إدراج أحكام مكافحة الفساد في تشريعات قطاعية أخرى.

وقد أسهمت كل من اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تمكين الدول الأطراف من سن قوانين جديدة أو تعزيز الأطر المؤسسية، وتحسين قدراتها على إنفاذ القانون من أجل مكافحة مختلف أشكال الفساد. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للدول الأطراف أن تضمن إمكانية تحميل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المسؤولية القانونية عن ممارسات الفساد المشمولة، وتوقيع عقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة عليهم. وتسهم الاتفاقيتان مجتمعتين، في تشكيل سلوك الشركات في الأسواق الدولية، من خلال ردع عرض الرشى، وكشفها، ومعاقبته. وعلى الرغم من تركيز كلتا الاتفاقيتين على أهمية التجريم والإنفاذ، فإنهما، إلى جانب الصكوك الأخرى ذات الصلة، تقران أيضاً بالدور المحوري الذي تضطلع به الشركات في الوقاية، بوصفها عنصراً لا غنى عنه في أي سياسة فعالة لمكافحة الفساد.

2.1 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والقطاع الخاص

صُممت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) لتوفير إطار شامل لمعالجة الفساد، وهي الصك العالمي الوحيد الملزم قانوناً في هذا المجال. وقد جعل نهجها الواسع النطاق، إلى جانب الطابع الإلزامي للعديد من أحكامها، منها أداة فريدة لتطوير استجابة متكاملة لمشكلة الفساد. وتضم الاتفاقية 190 دولة طرفاً¹⁵ التزمت بتنفيذ تدابير شاملة ترمي إلى: منع الفساد، وتجريم الرشوة وسائر أشكال الفساد، وتعزيز إنفاذ القانون والتعاون الدولي، ووضع آليات قانونية لاسترداد الأصول، وتوفير المساعدة التقنية وتبادل المعلومات.

وعلى الرغم من أن مسؤولية تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية تقع، في نهاية المطاف، على عاتق الدول الأطراف، فإن هناك عدة أحكام تتعلق بفساد القطاع الخاص، وتكتسي أهمية خاصة لمجتمع الأعمال. وتُلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتجريم أشكال متعددة من الفساد، بما في ذلك الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص. كما تحتوي على مادة مفصلة تتناول صراحةً منع الفساد في هذا القطاع.

وتتناول مواد أخرى من الاتفاقية مفاهيم الإبلاغ (بما في ذلك حماية المبلغين عن المخالفات)، والجزاءات وسبل الانتصاف، والتعاون بين السلطات المختصة والقطاع الخاص.

تشكل أحكام التجريم الواردة في الفصل الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد معيارًا أساسيًا لتعزيز نزاهة الأعمال، إذ تُفصل جرائم الفساد التي تُلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتجريمها في تشريعاتها الوطنية. ويدعو الفصل الرابع، المعني بالتعاون الدولي، الدول الأطراف إلى التعاون فيما بينها في المسائل الجنائية، بما في ذلك ما يتصل بالقطاع الخاص.

أحكام التجريم والتعاون الدولي

رشوة الموظفين العموميين الوطنيين (المادة 15)

رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العامة (المادة 16)

الاتجار بالنفوذ (المادة 18)

الرشوة في القطاع الخاص (المادة 21)

اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص (المادة 22)

غسل عائدات الجريمة (المادة 23)

الإخفاء (المادة 24)

عرقلة سير العدالة (المادة 25)

التعاون الدولي (المادة 43)

تسليم المجرمين (المادة 44)

نقل الأشخاص المحكوم عليهم (المادة 45)

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة 46)

نقل الإجراءات الجنائية (المادة 47)

التعاون في إنفاذ القانون (المادة 48)

التحقيقات المشتركة (المادة 49)

تقنيات التحري الخاصة (المادة 50)

وتتضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أيضًا أحكامًا تحت الدول الأطراف على اعتماد، أو النظر في اتخاذ، تدابير تعزز نزاهة الأعمال وتشجع على الإبلاغ عن الفساد.

أحكام تعزيز النزاهة والإبلاغ عن الفساد في القطاع الخاص

القطاع الخاص (المادة 12)

مسؤولية الأشخاص الاعتباريين (المادة 26)

حماية المبلغين عن المخالفات (المادة 33)

عواقب أفعال الفساد (المادة 34)

التعويض عن الضرر (المادة 35)

التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادة 37)

التعاون بين السلطات المختصة والقطاع الخاص (المادة 39)

2.1.1 التطورات الحديثة

أكدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGASS) المعنية بمكافحة الفساد في عام 2021، من خلال الإعلان السياسي المعتمد، التزام الدول الأعضاء بتعزيز السلوك الأخلاقي، وجهود الامتثال لمكافحة الفساد والرشوة، والنزاهة، والمساءلة، والشفافية. كما شجعت على اتخاذ إجراءات جماعية في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لمنع الفساد ومكافحته.¹⁶

وفي عام 2023، اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في دورته العاشرة، القرار 10/12، الذي يدعو فيه الدول الأطراف إلى وضع أطر فعالة لتقديم الحوافز للقطاع الخاص من أجل اعتماد تدابير النزاهة، بهدف ربط هذه التدابير بالمشاركة في البرامج العامة، مثل تلك المتعلقة بالدعم، والتراخيص، وعقود المشتريات، وائتمانات التصدير، مع مراعاة هيكل المؤسسات الخاصة وحجمها.¹⁷

2.2 الميثاق العالمي للأمم المتحدة – المبدأ العاشر

يُعد الميثاق العالمي للأمم المتحدة، الذي يضم أكثر من 22,300¹⁸ شركة مشاركة ويحظى بدعم 193 دولة عضوًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، المرجع المعياري العالمي والسلطة الأساسية للعمل والقيادة في إطار حركة عالمية متنامية نحو استدامة الشركات. ويوفر الميثاق إطارًا قائمًا على المبادئ يوجه الشركات إلى ممارسة أعمالها بمسؤولية والوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع.

وتوجه المبادئ العشرة للميثاق العالمي الشركات إلى العمل بطرق نزيهة، كحد أدنى، بالمسؤوليات الأساسية في مجالات حقوق الإنسان، والعمل، والبيئة، ومكافحة الفساد. ويلزم المبدأ العاشر، الذي اعتُمد لأول مرة في عام 2004، المشاركين ليس فقط بتجنب الرشوة والابتزاز وغيرهما من أشكال الفساد، بل أيضًا بتطوير سياسات وبرامج ملموسة للتصدي للفساد داخل مؤسساتهم وفي سلاسل الإمداد الخاصة بهم. كما تُشجع الشركات على العمل الجماعي والتعاون مع المجتمع المدني، والأمم المتحدة، والحكومات من أجل بناء اقتصاد عالمي أكثر شفافية.

وقد أصبحت الشبكات القطرية للميثاق العالمي عنصرًا أساسيًا في هيكل الميثاق. وتمثل هذه الشبكات منصات متعددة أصحاب المصلحة يجتمع فيها المشاركون للعمل مباشرة مع الشركات لمساعدتها على تعزيز المبادئ العشرة.

كما تساعد هذه الشبكات الشركات على فهم ما تعنيه مزاولة الأعمال المسؤولة في سياقات وطنية وثقافية ولغوية مختلفة، وتيسر جهود التواصل، والتعلم، والحوار السياسي، والعمل الجماعي، وبناء الشراكات.¹⁹

2.3 اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة، والقطاع الخاص

تُعد اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، أول صك دولي ملزم قانوناً يركز على جانب العرض من الفساد. وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية في عام 1997، ودخلت حيز النفاذ في عام 1999. وحتى كانون الثاني/يناير 2024، بلغ عدد الأطراف في الاتفاقية 46 طرفاً،²⁰ وجميعهم أعضاء في الفريق العامل المعني بالرشوة التابع للمنظمة.

وتشترط الاتفاقية على الدول الأطراف تجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب في سياق الأعمال التجارية الدولية، وتنفيذ أحكام إنفاذ صارمة.

أحكام اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة

جريمة رشوة الموظفين العموميين الأجانب (المادة 1)

مسؤولية الأشخاص الاعتباريين (المادة 2)

الجزاءات (المادة 3)

الولاية القضائية (المادة 4)

الإنفاذ (المادة 5)

التقادم (المادة 6)

غسل الأموال (المادة 7)

المحاسبة (المادة 8)

المساعدة القضائية المتبادلة (المادة 9)

تسليم المجرمين (المادة 10)

السلطات المسؤولة (المادة 11)

الرصد والمتابعة (المادة 12)

وقد حققت اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، وآلية الاستعراض النظيري التي يشرف عليها الفريق العامل المعني بالرشوة التابع للمنظمة، نجاحات ملحوظة على صعيد السياسات.

منذ دخول اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية حيز النفاذ في 15 شباط/فبراير 1999:

- اعتمد جميع الأطراف في الاتفاقية تشريعات تُجرّم الرشوة الأجنبية.
- أسهمت آلية الاستعراض النظيري التي يضطلع بها الفريق العامل المعني بالرشوة في إصلاحات تشريعية جوهرية، غيرت نهج مكافحة الفساد في عدد من الدول الأطراف، بما في ذلك اعتماد قانون الرشوة في المملكة المتحدة وقانون سابين 2 في فرنسا، فضلاً عن الإسهام في تعزيز المعايير المتعلقة بتحميل الأشخاص الاعتباريين المسؤولية وحماية المبلغين عن المخالفات.
- فرضت تلك الدول الأطراف، مجتمعة، عقوبات في قضايا تتعلق برشوة الموظفين العموميين الأجانب من خلال ما لا يقل عن 775 إجراءً جنائياً أو إدارياً أو مدنياً ضد أشخاص طبيعيين، و385 إجراءً ضد أشخاص اعتباريين.

ومن أجل تعزيز تنفيذ الالتزامات الموضوعية المنصوص عليها في الاتفاقية، أنشأت الاتفاقية آلية للاستعراض النظيري يُشرف على تنفيذها الفريق العامل المعني بالرشوة التابع للمنظمة. ويُنفذ نظام الاستعراض النظيري هذا على مراحل متعاقبة، وتضم تقارير المتابعة القطرية التي يدها الفريق توصيات صيغت استناداً إلى تقييمات دقيقة لكل دولة طرف.

2.4 التوصية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية 2021

تُكمل اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية مجموعة من الصكوك ذات الصلة، التي تتضمن تدابير يتعين على الأطراف تنفيذها لتعزيز جهودها في منع الرشوة الأجنبية، والكشف عنها والتحقيق فيها. وتعكس التوصية بشأن مكافحة الرشوة (التوصية لعام 2021)،²¹ التوصيات التي أصدرها الفريق العامل المعني بالرشوة في إطار عمليات الرصد القطرية، وتكفل مواصلة الاستجابة للتهديدات المستجدة المتعلقة برشوة الموظفين العموميين الأجانب والتحديات المرتبطة بمكافحتها.

وتتضمن التوصية لعام 2021 أحكامًا بشأن عدد من المسائل، من بينها متطلبات تتعلق بنزاهة الأعمال:

- تجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب وإنفاذ القوانين ذات الصلة (البابان السابع والحادي عشر).
- الإجراءات الجماعية (البابان الرابع والثاني عشر).
- معالجة جانب الطلب (الباب الثاني عشر).
- الجزاءات والمصادرة (البابان الخامس عشر والسادس عشر).
- القرارات غير القضائية (البابان السابع عشر والثامن عشر).
- الإبلاغ عن الرشوة الأجنبية (الباب الحادي والعشرون).
- حماية المبلغين (الباب الثاني والعشرون).
- متطلبات المحاسبة، والمراجعة الخارجية، والضوابط الداخلية، والأخلاقيات، والامتثال (الباب الثالث والعشرون).
- الحوافز المرتبطة بامتثال الشركات لمكافحة الفساد (البابان الخامس عشر والثالث والعشرون).
- المزايا الحكومية، بما في ذلك المشتريات العامة (الباب الرابع والعشرون).

وتؤكد المبادئ التوجيهية للممارسات السليمة بشأن الضوابط الداخلية، والأخلاقيات، والامتثال (البند الثاني من التوصية لعام 2021) على ضرورة أن تستند جهود الامتثال التي تبذلها الشركات إلى تقييم للمخاطر، وأن تكون متاحة للموظفين. كما توضح أن أحكام الامتثال لمكافحة الفساد تنطبق على المؤسسات المملوكة للدولة (SOEs)، بالإضافة إلى الشركات الخاصة.

وتقر التوصية لعام 2021، في ديباجتها، بالدور المحتمل الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيات المبتكرة في تعزيز جهود كل من القطاعين العام والخاص في مكافحة الرشوة الأجنبية.

3 دور الحكومات

فيما يتعلق بنزاهة الأعمال، تتمثل الوظائف الأساسية للدولة في: إرساء الإطار القانوني اللازم لمنع الفساد ومكافحته، وتوفير التوجيه الإضافي بشأن تطبيق الأدوات التشريعية وتقييم مدى الامتثال لها، وإنفاذ القانون. وتُعد الحكومات مسؤولة عن تهيئة بيئة أعمال عادلة وتنافسية، ولضمان تكافؤ الفرص أمام الشركات التي تلتزم بمعايير النزاهة. وقد تُحجم الشركات عن اعتماد معايير النزاهة إذا شعرت بأنها في وضع غير متكافئ مقارنةً بنظيراتها في ولايات قضائية أخرى لا يُحاسب فيها الفاعلون على السلوك غير الأخلاقي. وعلى النقيض من ذلك، فإن اشتراط الدول الامتثال لمعايير النزاهة كشرط لمزاولة الأعمال ضمن نطاق ولايتها القضائية يُشكل حافزاً مهماً لتعزيز نزاهة الأعمال.

وينبغي أن تكون الحكومات أيضاً قدوة يُحتذى بها في هذا المجال. ومن خلال ترسيخ ثقافة النزاهة في مؤسساتها، تُظهر الدولة التزاماً راسخاً يعزز ثقة القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين مفادها أن تعزيز السلوك الأخلاقي يُعد أولوية قصوى. وتتحمل الحكومات كذلك مسؤولية التأكد من أن لدى الهيئات والأجهزة الحكومية السياسات والإجراءات اللازمة لمنع الفساد في القطاع الخاص، وأن موظفيها يتلقون التدريب اللازم للتعامل مع هذه القضايا بفعالية.

3.1 وضع الإطار القانوني

تقع على عاتق السلطات الحكومية مسؤولية وضع إطار قانوني وطني شامل لمنع الفساد، بما يتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقيات لا تفرض هذا النهج صراحةً، فإن اعتماد مقاربة شاملة توضح العلاقة بين السلوكيات المحظورة، والجزاءات المترتبة عليها، والضمانات المتاحة يثبت أنه النهج الأكثر فائدة للقطاع الخاص. كما ينبغي أن تتسم التدابير القانونية أيضاً بقدر كافٍ من التفصيل، لتمكين القطاع الخاص من فهم نطاق انطباق القانون والمتطلبات المنصوص عليها فيه، ولا سيما فيما يتعلق بمسؤولية الشركات عن جرائم الفساد ومتطلبات الشفافية بشأن المالكين المستفيدين.

الإطار 3.1 دراسات حالة: المملكة المتحدة وفرنسا

قانون الرشوة في المملكة المتحدة

في نيسان/أبريل 2010، اعتمدت المملكة المتحدة قانون الرشوة لعام 2010، الذي أعاد هيكلة الإطار التشريعي المتعلق بجرائم الرشوة. وينص هذا القانون على جريمة محددة تتمثل في رشوة الموظفين العموميين الأجانب (المادة 6)، إلى جانب جرائم رشوة عامة تغطي جانبي العرض والطلب (المادتان 1 و2). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأحكام تنطبق على كل من رشوة الموظفين العموميين والرشوة التجارية. كما يُنشئ القانون جريمة جديدة تتمثل في الإخفاق في منع الرشوة، تُسأل بموجبها الشركات التجارية عن أفعال الرشوة التي يرتكبها شركاؤها، ما لم تكن قد اعتمدت إجراءات كافية لمنعها (المادة 7). وتنص المادة 14 على جريمة تُسند إلى بعض كبار المسؤولين في الشخص الاعتباري أو في الشراكة، وذلك عندما تُرتكب جريمة رشوة بموافقة أو تواطؤ من المسؤول المعني. وقد دخل قانون الرشوة البريطاني حيز النفاذ في تموز/يوليه 2011.

المصادر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2010)، Review of Implementation of the Convention and 1997 Recommendation، Implementing the OECD Anti-Bribery Convention، Phase 1ter Report: United Kingdom Phase، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، <https://doi.org/10.1787/f869de88-en>، United Kingdom Bribery Act 2010، <https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2010/23>

فرنسا: قانون سابين 2 (SAPIN II)

في عام 2016، اعتُمد في فرنسا قانون الشفافية ومكافحة الفساد وتحديث الحياة الاقتصادية، المعروف باسم قانون سابين 2 (SAPIN II). وقد عزز هذا القانون الجانب الوقائي في منظومة مكافحة الفساد في فرنسا، ولا سيما من خلال فرض التزام على الشركات الكبرى بوضع برامج لمكافحة الفساد، مع إمكانية فرض عقوبات في حال عدم الامتثال، وإنشاء نظام عام لحماية المبلغين عن المخالفات. كما أنشأ القانون الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد (AFA)، التي أنيط بها تقديم الدعم لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في منع وكشف أفعال: "الرشوة، واستغلال النفوذ، وابتزاز الموظفين العموميين، وتولي مصلحة على نحو غير مشروع، واختلاس الأموال العامة، والمحسوبية". وأدخل قانون سابين 2 كذلك تدابير جديدة للإنفاذ، منها: عقوبة إضافية تلزم الأشخاص الاعتباريين المدانين بجرائم رشوة بتنفيذ برامج امتثال (المادة 2-39-131 من قانون العقوبات)، واتفق التسوية القضائية للمصلحة العامة (CJIP)، وهو إجراء غير قضائي يهدف إلى تسريع وتسوية الملاحقات المتعلقة ببعض الجرائم الاقتصادية، بما في ذلك جرائم الرشوة المحلية والأجنبية (المادة 2-1-41 من قانون الإجراءات الجنائية)، فضلاً عن تجريم الاتجار بالنفوذ المتعلق بالموظفين العموميين الأجانب (المادة 2-435 من قانون العقوبات).

المصادر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021)، Implementing the OECD Anti-Bribery Convention Phase 4 Report: France، Implementing the OECD Anti-Bribery Convention، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، <https://doi.org/10.1787/2c7d8500-en>؛ القانون الفرنسي رقم 1691-2016، <https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000033558528>؛ الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد (أيار/مايو 2023)، Presentation of various regulatory frameworks for promoting business integrity across the world، https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/files/2023-05/AFA%27s%20Presentation%20FR%20UK%20US%20WBG%20Standards_May%202023_English%20version.pdf

يُعزز ضمان الاتساق مع المعايير الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، قدرة القطاع الخاص على التنقل ضمن أطر قانونية سليمة ومتسقة. ويمكن للحكومات أيضاً أن تضطلع بدور استباقي في التنسيق، متى أمكن، مع ولايات قضائية أخرى، لتفادي تعرض الشركات العاملة في أسواق متعددة لمتطلبات غير منسجمة فيما يتصل ببرامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد الخاصة بها. وقد نشرت الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد في عام 2023 دراسة تقارن بين الأطر القانونية والممارسات المعتمدة في مجال مكافحة الفساد في كل من فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ومجموعة البنك الدولي، وتعرض المتطلبات المنطبقة على الشركات في هذه الولايات القضائية²² وتهدف هذه الدراسة إلى ضمان أن "الإطار القانوني الفرنسي يسمح للشركات، من خلال الامتثال له، بوضع برنامج امتثال فعال ومُجدي لمكافحة الفساد في إطار استراتيجيتها للنمو والتوسع في الخارج، ومن ثم الحد من مخاطر التعرض للفساد، من خلال الوفاء بأعلى المعايير الدولية".

3.1.1 المسؤولية عن جرائم الفساد للأشخاص الاعتباريين

يُشكل إقرار المسؤولية عن جرائم الفساد للأشخاص الاعتباريين عنصرًا أساسيًا في جهود الحكومات الرامية إلى منع الفساد ومكافحته. فالمادة 26 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمادة 2 من اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، تُلزمان الدول الأطراف بإنشاء مسؤولية الأشخاص الاعتباريين عن جرائم الفساد.²³

وتوصي التوصية لعام 2021 بأن تعتمد الدول الأعضاء إما نهجًا "مرئيًا" لإثبات مسؤولية الأشخاص الاعتباريين عن جريمة رشوة الموظفين العموميين الأجانب، استنادًا إلى أفعال يرتكبها أي شخص ذو صلة، أو - بالنسبة إلى الدول التي تحصر مسؤولية الشركات في أفعال أو إغفالات مسؤوليها التنفيذيين - نهجًا "معادلاً وظيفيًا" يثبت المسؤولية في الحالات التالية:

- إذا قام شخص يتمتع بأعلى مستوى من السلطة الإدارية بعرض رشوة أو الوعد بها أو تقديمها لموظف عمومي أجنبي.
- إذا وجه شخص يتمتع بأعلى مستوى من السلطة الإدارية شخصًا في مستوى أدنى أو أذن له بعرض رشوة أو الوعد بها أو تقديمها لموظف عمومي أجنبي.
- إذا تقاعس شخص يتمتع بأعلى مستوى من السلطة الإدارية عن منع شخص في مستوى أدنى من تقديم رشوة لموظف عمومي أجنبي، سواء نتيجة لفشله في الإشراف عليه، أو لإخفاقه في تنفيذ ضوابط داخلية كافية، أو برامج للامتثال والأخلاقيات.

ويهدف توسيع نطاق المسؤولية ليشمل الأشخاص الاعتباريين عن الأفعال الفاسدة التي يرتكبها موظفهم أو وكلاؤهم أو الشركات التابعة لهم إلى ردع هذا السلوك من خلال فرض جزاءات وعقوبات على الكيان القانوني ذاته. وفي الواقع، يُعد ذلك معيارًا ملزمًا بالفعل للأطراف في اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. وتنص التوصية لعام 2021 على وجوب أن تضمن الدول الأعضاء عدم تمكن الأشخاص الاعتباريين من تفادي المسؤولية باستخدام وسطاء، بما في ذلك الأشخاص الاعتباريين المرتبطون بهم وأطراف ثالثة أخرى، بغض النظر عن جنسيتهم، لعرض رشوة أو الوعد بها أو تقديمها لموظف عمومي أجنبي نيابة عنهم. وينبغي كذلك أن تعتمد الدول الأعضاء قواعد أو تدابير مناسبة تكفل عدم تمكن الأشخاص الاعتباريين من تفادي المسؤولية أو الجزاءات عن جريمة الرشوة الأجنبية وما يتصل بها من خلال إعادة الهيكلة، أو الاندماج، أو الاستحواذ، أو أي تغيير آخر في وضعهم الاعتباري.

وعليه، ينبغي للدول التي لم تعتمد ذلك بعد أن تسن تشريعات جديدة أو تُعدل تشريعاتها القائمة لتنص صراحة على مسؤولية الأشخاص الاعتباريين عن جرائم الفساد، استنادًا إلى أفعال موظفيهم أو وكلائهم أو ممثليهم الذين يتصرفون نيابة عنهم، أو لمصلحتهم، أو لصالحهم.

وترسل أطر مسؤولية الأشخاص الاعتباريين القوية رسالة ردع قوية إلى الشركات، فتثنيها عن الانخراط في ممارسات فاسدة نظرًا إلى إمكانية تحمل المسؤولية من قبل الشركة الأم عن أفعال أي من الشركات التابعة أو الموظفين أو الوكلاء المرتبطين بها. كما يشجع ذلك على اعتماد برامج لمكافحة الفساد تقوم على نهج قائم على تقييم المخاطر، وتشمل الأشخاص الاعتباريين المرتبطين بهم والجهات الخارجية العاملة في بلدان وأسواق متعددة. وتختلف قابلية تكيف الأداة بين الدول تبعًا لخصوصيات النظم القانونية والأعراف التشريعية الوطنية.

الإطار 3.2 واجب اليقظة (Duty of Vigilance) في فرنسا

يُلزم قانون اليقظة الفرنسي، الصادر في 27 آذار/مارس 2017، بعض الشركات بوضع "خطة يقظة" وتنفيذها ونشرها. وتهدف هذه الخطة إلى تحديد ومنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، أو لصحة الأفراد وسلامتهم، أو للبيئة، قد تنجم عن أنشطة الشركة أو الشركات الخاضعة لسيطرتها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك عن أنشطة المتعاقدين من الباطن أو الموردين الذين تربطهم بها علاقة تجارية قائمة. ويجب أن تتضمن خطة اليقظة ما يلي: (1) إعداد خريطة مخاطر؛ (2) إجراءات لتقييم أداء الشركات التابعة، والمتعاقدين من الباطن أو الموردين الذين تربطهم علاقة تجارية قائمة، بشكل منظم وبلاستناد إلى خريطة المخاطر؛ (3) تدابير مناسبة للتخفيف من المخاطر أو للحيلولة دون إلحاق أضرار جسيمة؛ (4) آلية للإبلاغ تُعد بالتشاور مع النقابات الممثلة في الشركة؛ (5) نظام لرصد التدابير المتخذة وتقييم فعاليتها.

وينطبق ما يعرف بـ "واجب اليقظة" على الشركات الفرنسية التي توظف، مع شركاتها التابعة المباشرة وغير المباشرة، أكثر من 5000 موظف في فرنسا، أو أكثر من 10000 موظف في جميع أنحاء العالم، وذلك في نهاية سنتين ماليتين متتاليتين. ويجوز لأي طرف معني أن يوجه إلى الشركات الملزومة إشعاراً رسمياً لحملها على وضع خطة اليقظة ونشرها وتنفيذها. وإذا لم تمتثل الشركة خلال ثلاثة أشهر، جاز للمحكمة، بناءً على طلب من أي طرف معني، أن تأمرها بالامتثال لالتزاماتها، ويجوز أن تقرر ذلك بفرض غرامة إكراهية. وقد يترتب على عدم الامتثال مسؤولية مدنية على الشركة، والزامها بجبر أي ضرر ناتج عن تقصيرها. كما يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر قرارها أو مقتطف منه أو تعليقه أو نشره على نطاق واسع.

المصدر: القانون رقم 399-2017 المؤرخ 27 آذار/مارس 2017 بشأن واجب اليقظة الملقى على الشركات الأم والمتعاقدة، https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/article_jo/JORFARTI000034290627

3.1.2 الشفافية بشأن المستفيدين الحقيقيين

تشكل الشفافية بشأن المستفيدين الحقيقيين عنصراً أساسياً من الإطار القانوني الهادف إلى مكافحة الفساد. وفي السنوات الأخيرة، التزمت أكثر من 100 دولة بتنفيذ تدابير²⁴ لتعزيز الشفافية في هذا المجال، بوصفها وسيلة للتصدي لاستخدام الكيانات القانونية في غسل الأموال والفساد. ويُعرف المالك الحقيقي، بوجه عام، بأنه الشخص الطبيعي الذي يقع في نهاية سلسلة الملكية،²⁵ ويتمتع في نهاية المطاف بالحقوق في حصة من دخل الكيان القانوني أو أصوله، أو بسلطة فعلية على أنشطته. وتُظهر الشفافية بشأن المستفيدين الحقيقيين كيف تُمتلك الشركات، وغيرها من الكيانات القانونية أو الترتيبات - مثل الصناديق الاستثمارية - ويُسيطر عليها من قبل الأشخاص الطبيعيين الذين يُمثلون مالكيها الحقيقيين.²⁶

الإطار 3.3 سلوفاكيا: سجل المالكين الحقيقيين

اعتمدت سلوفاكيا تعريف "المالك الحقيقي" الوارد في توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة غسل الأموال (AML)، وأضافت إليه بُعداً يتعلق بالسيطرة المشتركة والتصرفات المنسقة، استناداً إلى خبراتها العملية في كشف المخالفات. ويعني ذلك أن شخصاً ما قد لا يستوفي بمفرده تعريف المالك الحقيقي أو عتبة الملكية ذات الصلة، ولكن قد يستوفيها بالاشتراك مع شخص آخر أو أكثر. وتُفترض السيطرة المشتركة والتصرف المنسق، على سبيل المثال، عند وجود صلة قرابة بين الأشخاص، أو إذا أظهر مساهمون مختلفون نمطاً متشابهاً في التصويت. وقد أدرج تعريف المالك الحقيقي في قانون مكافحة غسل الأموال بموجب "قانون سجل شركاء القطاع العام" في سلوفاكيا، الذي دخل حيز النفاذ في عام 2017.

وتُنطاط مسؤولية التسجيل في هذا السجل بشخص مخول مقيم محلياً، مثل محامٍ أو كاتب عدل أو مدقق حسابات أو مصرفي أو مستشار ضريبي. وتُتاح للجمهور وثائق التحقق التي تُبين كيفية تحديد المالك الحقيقي، بعد أن يُصادق عليها الشخص المخول. ويخضع السجل لإشراف مستقل، وتتولى محكمة التسجيل إدارته. ويجوز لأي شخص أن يقدم طلباً مسبباً إلى محكمة التسجيل للطعن في البيانات المدرجة، وإذا رأت المحكمة أن الطلب مبرر، يجوز لها أن تبشر إجراء يُلزم الشركة المعنية بالتحقق من صحة البيانات المقدمة. ويُعد هذا النظام فريداً من نوعه لاعتماده "آلية عكس عبء الإثبات".

وفي حال ظلت البيانات غير صحيحة أو غير مكتملة، يجوز للمحكمة أن تفرض غرامة على الشركة، أو أن تشطبها من السجل، أو أن تلغي العقود الحكومية السارية المبرمة معها. وقد تصل الغرامات إلى 100% من المنفعة الاقتصادية للعقود الحكومية، أو إلى مليون يورو (1.09 مليون دولار أمريكي) إذا تعذر تحديد تلك المنفعة. كما يجوز فرض غرامات تصل إلى 100,000 يورو (109,000 دولار أمريكي) على الأشخاص المخولين أو من يشغلون مناصب إدارية. ويؤدي الشطب من السجل إلى منع الشركة من إبرام عقود مع الحكومة. وقد ثبت أن الحرمان من التعاقد يشكل جزاءً فعالاً، إذ يستند إلى قرار قضائي يقضي بمنع الشخص الطبيعي من أن يكون عضواً في الهيئة الإدارية أو الرقابية لشركة أو تعاونية. وينطبق ذلك أيضاً على من يتولى رئاسة فرع منشأة، أو منشأة أجنبية، أو فرع منشأة أجنبية، أو يعمل بصفته الممثل المفوض (procurator).

المصادر: سجل شركاء القطاع العام، <https://rpvs.gov.sk/rpvs/>؛ بيانات من سجل شركاء القطاع العام، <https://www.justice.gov.sk/sluzby/register-partnerov-verejneho-sektora/open-data>؛ الاستبيان المتعلق بتدابير الدولة لتعزيز نزاهة الأعمال، <https://businessintegrity.unodc.org/bip/en/questionnaire-on-states-measures-for-business-integrity.html>

تختلف الملكية الحقيقية عن الملكية القانونية. إذ يمكن للأشخاص الاعتباريين، بمن فيهم الشركات، أن يمتلكوا أشخاصًا اعتباريين آخرين، بما في ذلك شركات أخرى. وقد ركزت الشفافية في ملكية الشركات، تاريخيًا على الملكية القانونية، أي على مستوى الملكية المباشر فوق الشركة مباشرةً.

وتهدف الشفافية بشأن الملكية الحقيقية إلى تغيير المشهد التنظيمي المتعلق بتأسيس الكيانات الاعتبارية، ومنع استخدام أي ولاية قضائية كملاذ للسرية يمكن من خلاله استغلال الكيان القانوني لإخفاء عائدات الجريمة ومتحصلات الفساد. ويمكن استخدام معلومات المالك الحقيقي لأغراض متعددة، وعندما تكون هذه المعلومات متاحة للعامة، فإن من شأنها أن تُيسر امتثال الشركات الأخرى لتدابير مكافحة الفساد، سواء في سياق إجراء العناية الواجبة (Due diligence) بشأن شركائها التجاريين أو في إطار عمليات الاندماج والاستحواذ.

3.2 توفير التوجيهات

ينبغي أن تنظر الدول في تزويد القطاع الخاص بتوجيهات بشأن مسؤولياته القانونية في مجال مكافحة الفساد. على الرغم من أن العديد من عناصر الإطار القانوني لمكافحة الفساد قد تكون واضحة من خلال النصوص القانونية الصريحة، فإن بعض الجوانب الأخرى قد تظل غامضة أو يصعب تطبيقها عمليًا. على سبيل المثال، قد تدرك الشركة أن تقديم رشوة للحصول على صفقة تجارية يُعد محظورًا، غير أنها قد لا تدرك بالضرورة أن المدفوعات المقدمة للحصول على ترخيص أو امتياز تنظيمي آخر محظورة أيضًا، لا سيما عندما تبدو على أنها مجرد رسوم إدارية مقابل الخدمة. وبالمثل، قد لا يكون واضحًا دائمًا متى يمكن تحميل الشركة المسؤولية عن أفعال كيان تابع لها أو طرف ثالث أو شريك تجاري. وقد تكون التوجيهات مفيدة أيضًا في تشجيع الشركات على الإبلاغ عن الانتهاكات، من خلال مساعدتها على فهم الحوافز المتاحة للتعاون.

وتسهم التوجيهات المتعلقة بهذا النوع من القضايا الشائعة في مجال مكافحة الفساد في تعزيز وعي القطاع الخاص، ومن ثم تعزيز نزاهة الأعمال. كما تُعد هذه التوجيهات عنصرًا مهمًا لضمان إنفاذ فعال للقانون عند وقوع الجرائم. ويمكن أيضًا استخدام التوجيهات لتنبيه الشركات إلى الحد الأدنى من التوقعات التي تضعها الدولة بشأن تصميم وتنفيذ برنامج فعال لمكافحة الفساد، أو لإبراز الممارسات الموصى بها.

الإطار 3.4 الأرجنتين: دليل تنفيذ سياسات النزاهة

سجل النزاهة والشفافية للشركات والكيانات (RITE)

يفرض قانون مسؤولية الأشخاص الاعتباريين رقم 27.401 في الأرجنتين تنفيذ برنامج نزاهة كشرط للمشاركة في بعض عمليات المشتريات العامة ولإبرام اتفاقات التعاون أمام المحاكم. ولتعزيز نزاهة الأعمال، يروج مكتب مكافحة الفساد (OA) لسجل النزاهة والشفافية للشركات والكيانات (RITE)، الذي يتيح رفع معايير النزاهة من خلال تنفيذ برامج النزاهة. ويسهم السجل في تطوير وتحسين برامج النزاهة، وتبادل الممارسات الفضلى، وتعزيز بيئات تتسم بالشفافية في قطاع الأعمال والأسواق.

ويستند هذا النهج إلى ركيزتين رئيسيتين: السجل نفسه، الذي يتيح للشركات والكيانات إظهار التزامها بممارسات الأعمال الأخلاقية؛ و"صندوق الأدوات"، الذي يواكب تطوير النزاهة ويتيح للجهات العامة في مختلف أنحاء البلد فهمًا أفضل لمستوى نزاهة الشركات في سياق المشتريات العامة.

ويتيح السجل للشركات إظهار مدى التقدم في نضج وتطور برامج النزاهة التي تعتمدها، مع مراعاة احترام حقوق الإنسان، ومعايير العمل، وحماية البيئة، ومنع الفساد. ويقيم نضج برنامج النزاهة من خلال سلسلة من أسئلة التقييم الذاتي، وتُصنف المستويات إلى: مبدئي، ومتوسط، ومتقدم.

المصادر: قانون الأرجنتين بشأن مسؤولية الأشخاص الاعتباريين رقم 27.401، InfoLEG – وزارة العدل وحقوق الإنسان – الأرجنتين؛ سجل الشفافية والنزاهة للشركات والكيانات (RITE)، <https://www.rite.gob.ar/>؛ الدليل الخاص بوضع سياسات النزاهة في الشركات التي تساهم فيها الدولة، https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/lf-2022-50600421-apn-dpptoa_guia_para_el_desarrollo_de_politicas_de_integridad.pdf؛ أدلة وإرشادات تنفيذ سياسات النزاهة في الشركات، https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/lineamientos_para_la_implementacion.pdf؛ دليل مماثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، <https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/quiapymes.pdf>

الإطار 3.5 إندونيسيا: المبادئ التوجيهية للوقاية

في عام 2018، أصدرت لجنة القضاء على الفساد في إندونيسيا (KPK) وغرفة التجارة والصناعة الإندونيسية (KADIN)، بالتعاون مع خبراء وممارسين في مجال الحوكمة، منشورًا (دليل عملي) بعنوان "المبادئ التوجيهية لمنع الفساد في قطاع الأعمال". ويُعد هذا الدليل مرجعًا يضع الحد الأدنى من المبادئ التوجيهية التي تساعد الشركات على إنشاء آليات داخلية لمنع الفساد وتعزيز الامتثال. ويعرض الدليل مفاهيم وطنية ودولية وممارسات رشيدة، ويقترح خطوات مبسطة وعملية لمنع الفساد، قابلة للتكيف حسب حجم الشركة وقدراتها. وقد دعت لجنة القضاء على الفساد كل شركة إلى اتباع هذا الدليل لوضع نظم ضوابط داخلية للوقاية من الفساد. ونظمت اللجنة ندوات ومناقشات عامة ومجموعات نقاش مركزة وندوات عبر الإنترنت لزيادة الوعي بالالتزام بمكافحة الفساد في القطاع الخاص. تقدم هذه الأنشطة مساهمة كبرى في نشر ثقافة الامتثال داخل مجتمع الأعمال الإندونيسي.

المصدر: إرشادات منع الفساد في قطاع الأعمال، <https://jaga.id/kuisprofit?vnk=00dc737a>

3.3 إنفاذ القانون

تتحمّل الحكومات مسؤولية إضافية تتمثل في إنفاذ هذه القوانين وتطبيق العقوبات الفعالة والمتناسبة والرادعة، على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. وينبغي أن يكون الإنفاذ استباقياً ومستقلاً. وكما هو الحال في مجالات قانونية أخرى، فإن قوانين مكافحة الفساد والتدابير التنظيمية تكون أكثر فعالية عندما يُعززها إنفاذ فعلي ذو مغزى. وعلى العكس من ذلك، وقد يؤدي غياب الإنفاذ الفعلي إلى تقويض ثقة الجمهور بسيادة القانون، وتشجيع الكيانات غير الممتثلة على ارتكاب المخالفات. كما أنه يصعب على الكيانات الملتزمة أخلاقياً التصرف بنزاهة، في ظل التهديدات الاقتصادية التي تفرضها الكيانات المنافسة الأقل التزاماً بالمعايير الأخلاقية. وقد يؤدي غياب المساءلة إلى تشجيع الشركات على أفعالها الفاسدة بشكل غير مباشر على التخلي عن المبادئ الأخلاقية لصالح ممارسات غير نزيهة.

وبينما لا تمتلك أي دولة الموارد أو القدرة على مراقبة جميع أنشطة الأعمال المؤسسية لرصد الانتهاكات المحتملة، فإن قيام الدولة بـ "إرسال إشارة واضحة" جدية بشأن إنفاذ أحكام مكافحة الفساد يُعدّ عنصرًا محوريًا في تعزيز نزاهة الأعمال. ويؤجّه هذا النوع من الإشارات في الأساس إلى قيادة الشركات – ولا سيما مجالس الإدارة والإدارة العليا – التي تتحمّل عادة مسؤوليات ائتمانية (fiduciary) تقتضي الإشراف على إدارة المؤسسة بما يخدم مصالحها ومصالح مالكيها، بما في ذلك الجهود المبذولة لمنع الفساد وكشفه.²⁸

ونظرًا للطابع العابر للحدود الذي تتسم به أنشطة الأعمال، فإن الإنفاذ الفعال لأحكام مكافحة الفساد يتطلب التعاون الدولي. ووفقًا لما تنص عليه الفقرة 19 من التوصية لعام 2021، ينبغي للدول أن تتشاور وتتعاون مع السلطات المسؤولة في الدول الأخرى، ومع شبكات إنفاذ القانون الدولية والإقليمية، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بالتحقيقات وسائر الإجراءات القانونية. وإلى جانب ما يقدمه هذا التعاون من فوائد على صعيد إنفاذ القانون، فهو يسهم أيضًا في تعزيز درجة من الاتساق بين النظم القانونية الوطنية، ويوفر قدرًا أكبر من اليقين القانوني للقطاع الخاص.

3.4 تعزيز ممارسات مكافحة الفساد والنزاهة

ينبغي للحكومات أيضًا اتخاذ تدابير لتعزيز التزام هيئاتها وممارساتها في مجال مكافحة الفساد. ويتضمن الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الفصل المتعلق بالتدابير الوقائية) توصيات مفصلة بشأن تحسين الشفافية والمساءلة في الخدمة المدنية، والمشتريات العامة، وإدارة المالية العامة، وضمان نزاهة الجهازين القضائي والنيابي.

وينبغي أيضًا النظر في اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الوعي داخل الهيئات الحكومية بأهمية منع الفساد ومكافحته عندما يكون للقطاع الخاص دور فيه. وتنص التوصية لعام 2021 على ضرورة أن تعتمد الدول على تعزيز الوعي وتوفير التدريب بشأن منع الرشوة الأجنبية والكشف عنها، والفساد بين الموظفين العموميين، ولا سيما أولئك الذين يتعاملون مع شركات تعمل في الخارج أو يتعرضون لمعلومات تتعلق بها.

4 دور القطاع الخاص

تميل النهج الفوقية التي تقودها الدولة، والتي تقتصر على فرض الإجراءات التنظيمية على القطاع الخاص، إلى أن تكون أقل فعالية في معالجة الفساد. ويمكن تحقيق نتائج أفضل عندما تقترن بنهج تصاعدي تشاركي تعمل فيه الحكومات بشكل جماعي مع القطاع الخاص على وضع قوانين واستراتيجيات وسياسات ومحفزات وعقوبات لمكافحة الفساد.

وتتمثل المسؤولية الأساسية للشركات في مجال نزاهة الأعمال في ضمان فهم موظفيها ووكلائها وشركائها التجاريين للقوانين²⁹ المعنية بمكافحة الفساد وامتثالهم لها. ولتحقيق هذا الهدف، تضع الشركات برامج لمكافحة الفساد. ويمكن لمجتمع الأعمال – ولا سيما الشركات المحلية الكبرى والشركات العالمية والجمعيات القطاعية – أن يسهم في زيادة الوعي العام بأضرار الفساد من خلال دعم المبادرات الحكومية وغيرها من المبادرات الرامية إلى مكافحة الفساد، وتعزيز معايير الممارسات الفضلى في قطاعاتهم وفي سلاسل التوريد. وغالبًا ما تُنفذ هذه الأنشطة في إطار تحالفات أو جمعيات قطاعية متعددة الأطراف، غير أن الشركات الفردية يمكنها أيضًا أن تنهض بها.

الإطار 4.1 التطبيق بين الشركات (B2B): بند مكافحة الفساد الصادر عن غرفة التجارة الدولية (ICC)

كانت غرفة التجارة الدولية (ICC) أول منظمة أعمال تُصدر قواعد لمكافحة الفساد في عام 1977 من خلال قواعد السلوك لمكافحة الابتزاز والرشوة. ومنذ ذلك الحين، وضعت مجموعة من الأدوات المعنية بمكافحة الفساد تركز على تدريب القطاع الخاص والتنظيم الذاتي. وتشمل هذه الأدوات نموذج "بند مكافحة الفساد" الذي يهدف إلى مساعدة أصحاب الأعمال على بناء الثقة مع الأطراف المقابلة ومنع تأثر علاقاتهم بالممارسات الفاسدة أثناء التفاوض على العقود وتنفيذها. وقد صُمم هذا البند ليُدرج في العقود التي تلتزم فيها الأطراف بالامتثال لقواعد غرفة التجارة الدولية لمكافحة الفساد³⁰ أو بوضع برنامج مؤسسي لمكافحة الفساد والحفاظ عليه.

ويتمثل الهدف العام من هذا النموذج في تزويد الأطراف بشرط تعاقد يبعث على الاطمئنان بشأن نزاهة الطرف المقابل خلال الفترة السابقة لإبرام العقد، وطوال مدة سريانه، وحتى بعد انتهائه. وتوجد ثلاث خيارات يمكن للأطراف إدراجها في عقودهم:

- الخيار 1: نص موجز يُدرج الجزء الأول من قواعد غرفة التجارة الدولية لمكافحة الفساد لعام 2011 بالإحالة.
- الخيار 2: النص الكامل للجزء الأول من قواعد غرفة التجارة الدولية لمكافحة الفساد لعام 2011.
- الخيار 3: الإشارة إلى برنامج امتثال مؤسسي، على النحو المبين في المادة 10 من القواعد.

وعند اختيار الخيار الأول أو الثاني، يُمنح الطرف الذي لا يمتلك لأحكام مكافحة الفساد المُدرجة فرصة لاتخاذ إجراء تصحيحي، وله أن يستند إلى اتخاذه لتدابير وقائية كافية لمكافحة الفساد كوسيلة للدفاع. وإذا لم يقم الطرف المخالف أو لم يتمكن من اتخاذ ذلك الإجراء، ولم يقدم أو يدعم دفاعه، يجوز للطرف الآخر تعليق العقد أو إنهاؤه.

المصادر: قواعد الغرفة التجارية الدولية لمكافحة الفساد، <https://iccwbo.org/global-insights/responsible-business/anti-corruption/>؛
ICC Anti-corruption Clause – غرفة التجارة الدولية، <https://iccwbo.org/business-solutions/model-contracts-clauses/icc-anti-corruption-clause/>

4.1 الأساس التجاري للنزاهة: الأثر على السمعة

تُكسب الممارسات التجارية الأخلاقية الشركات مزايا ملموسة. إذ توفر الأنظمة والضوابط المحسنة لمنع الفساد قدرًا أكبر من اليقين والسيطرة على العمليات. غير أن الأهم من ذلك هو أنها تساعد في حماية سمعة المؤسسة – التي تُعد في كثير من الأحيان أهم أصولها – لدى الموظفين والعملاء والشركاء التجاريين وعامة الجمهور.

تُكتسب سمعة الشركات في مجال النزاهة بشق الأنفس، ولكن يسهل فقدانها. فبينما تتطلب الجزاءات القانونية من الدولة تقديم الأدلة لإثبات الدعوى، تُقيم السمعة وفقًا للرأي العام، وقد تُكتسب أو تُفقد في غضون دورة إخبارية واحدة. وقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أجريت بين المديرين التنفيذيين أن السمعة تُعد دافعًا رئيسيًا، وربما الدافع الأهم، وراء استثمارات الشركات في برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد وغيرها من تدابير النزاهة.³¹ وقد تُوَاجه الشركات التي تُدنس علامتها التجارية بالفساد صُغوباتٍ جسيمةً في الفوز بالعقود، وإبرام شراكات مع الموردين، واستقطاب الكفاءات المهنية. وتستثمر الشركات الكبرى، الوطنية منها والمتعددة الجنسيات، استثمارات هائلةً في "العلامة التجارية" (Brand) الخاصة بها، وتعتمد على السمعة الطيبة لاستقطاب الموظفين والمستثمرين والشركاء التجاريين والعملاء والاحتفاظ بهم.

يرتبط خطر السمعة بشكل رئيسي بالشركات الكبرى ذات النطاق الوطني أو الدولي، إلا أنه قد يُشكل عاملاً بالغ الأهمية أيضًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث تُقيم هذه الشركات أيضًا على أساس النزاهة من قبل موظفيها، وعملائها، وشركائها التجاريين. وقد تتكبد خسائر اقتصادية جراء السمعة السيئة، خاصة في تعاملاتها مع شركاء سلسلة التوريد الذين قد يشترطون التعامل حصريًا مع موردين يلتزمون بالممارسات الأخلاقية.³² ومع سعي الشركات الكبرى، الوطنية والمتعددة الجنسيات، لتعزيز ممارسات النزاهة في سلاسل الإمداد الخاصة بها، يُستبعد الشركاء المحليون ذوو السمعة المُتدنية أو الذين يفتقرون إلى ممارسات كافية لمكافحة الفساد بشكل متزايد.³³

ومن السبل البارزة التي يمكن أن تتضرر بها سمعة الشركة انسحاب صناديق الثروة السيادية منها، وقد تعتمد هذه الصناديق أيضًا إلى الإفصاح عن تهاون الشركة في التزامها بالنزاهة.

الإطار 4.2 صندوق الثروة السيادية النرويجي يسحب استثماراته من شركة ZTE

أعلن³⁴ صندوق الثروة السيادية النرويجي في عام 2016 عن بيع حصته البالغة 15 مليون دولار أمريكي في شركة الاتصالات الصينية العملاقة (ZTE)، وعدم قيامه بأي استثمار مستقبلي في الشركة، نظرًا إلى مخاطر تورطها في فضائح فساد. وتتص إرشادات الاستثمار الخاصة بالصندوق على أنه يجوز استبعاد أي شركة إذا تبين وجود خطر غير مقبول من مساهمتها أو مسؤوليتها عن أنشطة تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان، أو تُلحق أضرارًا بيئية جسيمة، أو تُفضي إلى ارتكاب ممارسات فساد جسيمة. وقد لحق بالشركة ضرر بالغ في سمعتها نتيجة هذا القرار، إذ فقدت شركة ZTE إمكانية الوصول إلى أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم وأحد أكبر مصادر الاستثمار الرأسمالي.

المصادر: إدارة الاستثمارات في بنك النرويج (Norges Bank Investment Management)، Decision on exclusion of company، <https://www.nbim.no/en/the-fund/news-list/2016/decision-on->، from the Government Pension Fund Global Norway، The Global Anticorruption Blog، [exclusion-of-company-from-the-government-pension-fund-global/](https://globalanticorruptionblog.com/2016/01/13/norway-divests-shares-in-telecom-giant-zte-over-gross-corruption-will-others-follow/)، Divests Shares in Telecom Giant ZTE over Gross Corruption: Will Others Follow? <https://globalanticorruptionblog.com/2016/01/13/norway-divests-shares-in-telecom-giant-zte-over-gross-corruption-will-others-follow/>

يمكن للحكومات نشر معلومات حول قضايا الفساد على مواقعها الإلكترونية، بما في ذلك البيانات الصحفية التي توضح نتائج إجراءات الإنفاذ، من خلال المحاكمات أو التسويات القضائية أو الملفات القضائية الفعلية. تُضيف هذه الممارسة بُعدًا متعلقًا بالسمعة للعقوبات القانونية المفروضة عبر إتاحة نطاق واسع من المعلومات للجمهور، بما في ذلك أسباب فرض الجزاء في القضية. في بعض الدول، قد يُعتبر نشر الأحكام القضائية عقوبة تكميلية اختيارية للأشخاص الاعتباريين، حيث يُشجع القضاة على تعزيز الشفافية بشأن القضايا المنتهية، لإعلام الجمهور بمخاطر الفساد وإرسال رسالة واضحة بأن المجتمع لا يتسامح مع الفساد.

تُمثل التقارير المالية التي تُقدمها الشركات إلى هيئات الأوراق المالية مصدرًا شائعًا للمعلومات حول التحقيقات الجارية، وكذلك الحال مع الملفات القضائية الرسمية التي تبدأ أو تسوي إجراءات الإنفاذ. كما تعتمد تقارير منظمات المجتمع المدني على المعلومات التي تُنتجها الشركات عبر إفصاحات المسؤولية الاجتماعية، مثل متطلبات التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة (تقارير ESG)، وغيرها من الوسائل. تصدر منظمات المجتمع المدني عدة تقارير تُصنف جهود امتثال الشركات مقارنةً بنظيراتها، مما قد يعزز أو يُضعف سمعة الشركة.

قد تستفيد الدول من أهمية السمعة كحافز لحث الشركات على الامتثال بالنزاهة، إذ تُعد الشركات ذات السمعة الطيبة شركاء تجاريين أفضل، وغالبًا ما ينعكس ذلك في تفضيلها ضمن عمليات المشتريات العامة وسائر عمليات اختيار الشركاء التجاريين. ويمكن للدول أن تعزز هذه الإشارة الإيجابية في السوق من خلال تدابير تشجع الممارسات الفضلى وتكافئها. وقد تُوفر هذه الإشارات ميزة إضافية للشركات في استقطاب المستهلكين وتوظيف الموظفين الموثوقين، لا سيما في بيئات الأعمال الصعبة. تُشكل الأحكام المتعلقة بنزاهة الأعمال أيضًا من خلال النشر العام بشأن أنشطة الشركات في مكافحة الفساد، عبر قنوات مثل "التواصل بشأن التقدم المحرز" (CoP)³⁵ في إطار الميثاق العالمي للأمم المتحدة، أو من خلال قنوات مماثلة، فضلًا عن الاعتراف العلني بعضويتها أو دعمها لمبادرات النزاهة. وبالمثل، يمكن للاعتراف الإيجابي في الدراسات الاستقصائية المقارنة التي تُجريها منظمات المجتمع المدني أن يُعزز سمعة الشركة في مجال النزاهة.

الإطار 4.3 قضية بتروبراس وصعود دعاوى المساهمين الجماعية

في عام 2018، أسفرت دعوى جماعية للمساهمين عن تسوية بقيمة 2.95 مليار دولار أمريكي بين المساهمين وشركة بتروبراس النفطية المملوكة للدولة البرازيلية³⁶ وانعكس الأثر السلبي على سمعة الشركة من خلال الانخفاض الحاد في سعر السهم، الذي تراجع إلى 3 دولارات في عام 2016 بعد أن بلغ ذروته عند 72 دولارًا في عام 2008.

ادعت الدعوى الجماعية أن المستثمرين تكبدوا خسائر فادحة بسبب أخطاء جوهرية في الإفصاحات المقدمة من الشركة إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC). وقد تجاوزت قيمة التسوية إجمالي الغرامات التي فرضتها السلطات الأمريكية والبرازيلية على الشركة والبالغة 853.2 مليون دولار أمريكي، مما يُوضح بشكل جلي التكاليف الباهظة التي قد تترتب على مثل هذه الدعاوى.

المصادر: (2018) Pierson, B.، Petrobras to pay \$2.95 billion to settle U.S. corruption lawsuit، وكالة رويترز، <https://www.reuters.com/article/us-petrobras-classaction-idUSKBN1ES0L2/>؛ مدونة GAN Integrity، 'The Rise of، Shareholder Class Actions in Response to Corporate Misconduct' <https://ganintegrity.com/blog/rise-of-shareholder-class-actions-in-response-to-corporate-misconduct/>

4.2 برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد

تُعد برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد الوسيلة الأساسية التي تعتمد عليها الشركات لتعزيز الممارسات التجارية الأخلاقية، ومن ثم تُشكل محورًا رئيسيًا في تحليل العقوبات والحوافز. وتوفر هذه البرامج إطارًا لصياغة القيم والسياسات والإجراءات التي تعتمد عليها المؤسسة لتنقيح موظفيها، ونقل رسالة النزاهة من الإدارة، ومنع وكشف الفساد في العمليات التجارية للمؤسسة.

وقد تم تحديد العناصر الأساسية لبرامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد الفعالة بشكل واضح في منشور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعنوان دليل عملي: برنامج أخلاقيات ومكافحة الفساد والامتثال في الشركات (2013)،³⁷ وفي مبادئ الممارسات الفضلى بشأن الضوابط الداخلية والأخلاقيات والامتثال الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2009)، والمحدث والموسعة في عام 2021.³⁸ وتعرض هذه الوثائق ممارسات سليمة أصبحت تُشكل معايير عالمية أو تحظى بقبول متزايد. ومن المهم التأكيد على أن برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد لا ينبغي أن تقتصر على مجرد "الامتثال الصوري أو الشكلي"، بل يجب أن تكون مستندة إلى تقييم المخاطر، وقابلة للتنفيذ، وموثقة، ومُختبرة، ومدعومة بالموارد الكافية، ومُعززة بتأييد من الإدارة والهيئة الحاكمة للكيان، وأن تفي كذلك بالمعايير القانونية المعمول بها.

وعلى الرغم من تعدد نماذج برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد، فإنها تشترك في خصائص معينة، منها ما يلي:

- القيادة الأخلاقية.
- تقييمات قوية لمخاطر الفساد.
- السياسات والإجراءات.
- إطار إبلاغ قوي وفعال.

- قياس التقدم وأداء المراجعات الدورية.
- إعلام الجهود المبذولة لتعزيز نزاهة الأعمال.³⁹

تشجع الدول على تنمية قدراتها لتقييم فعالية برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد، والتعاون مع القطاع الخاص لمساعدته على الوفاء بالتزامات الامتثال.

4.3 مراعاة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)

على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) قد لا تمتلك الموارد ذاتها المتاحة للشركات الكبرى، بما في ذلك وحدات أو كوادرات مخصصة للنزاهة، فقد شهدت السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً في مساعدتها على الانخراط في "سباق نحو القمة" في مجال النزاهة. ويمكن للدول أن تدعم تعزيز النزاهة لدى هذه الشركات من خلال مراعاة خصائصها التشغيلية المختلفة، وتوفير الموارد اللازمة لتمكينها من تنفيذ إجراءات مكافحة الفساد المناسبة التي تتوافق مع طبيعة ومستوى المخاطر التي تواجهها.

على المستوى العالمي، تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو 90% من الأعمال التجارية وأكثر من 50% من فرص العمل في جميع أنحاء العالم.⁴⁰ وبناءً على ذلك، تُعد هذه الشركات لاعبين رئيسيين في تنفيذ المعايير الدولية للنزاهة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. كما أن العديد من هذه الشركات هي شركات عائلية، مما يجعلها متداخلة على نحو وثيق ولا يمكن فصلها عن المجتمعات التي تخدمها. ويشكل تعزيز النزاهة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بُعداً يتجاوز النطاق التجاري، ليشمل أثرًا اجتماعيًا يمكن أن ينعكس إيجابًا على حياة الأسر والمجتمعات بأسرها.

تضطلع الدول بدور محوري في توفير التوجيه والأدوات اللازمة لمكافحة الفساد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك أنشطة التدريب والتوعية والتتقيف. كما ينبغي أن توضح الدول بجلاء توقعاتها من هذه المؤسسات فيما يتعلق بوضع برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد وتنفيذها، من خلال توفير توجيهات شفافة وميسرة على المستوى الوطني، تكون مصممة خصيصاً لتراعي احتياجاتها.⁴¹

في كثير من الأحيان، تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها مندمجة في سلاسل توريد المؤسسات الكبرى. ويُعد إثبات التزامها بنزاهة الأعمال عاملاً حاسماً لحصولها على فرص أعمال من تلك المؤسسات. ومن الجدير بالذكر أن إتاحة فرص الأعمال قد تُشكل حافزاً أكثر فاعلية لتعزيز نزاهة هذه الشركات مقارنةً بالردع من خلال التهديد بالملاحقة القضائية. ويمكن للدول أن تنظر في مخاطبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التزامات تعاقدية، أو في إلزام الشركات العالمية الكبرى بتحمل المسؤولية عن نزاهة سلسلة التوريد بأكملها.

وينبغي أيضاً أن تنظر الدول في تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات النضج الأخلاقي العالي ومكافأتها من خلال برامج حوافز متنوعة. وعلى الرغم من أنه ينبغي للدول أن تأخذ في الاعتبار الخصائص والاختلافات التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الكيانات الأكبر حجماً، فإن عليها توخي الحذر من إنشاء استثناءات قد تتيح لها الإبقاء على ممارسات غير أخلاقية.

الإطار 4.4 مبادرة الأخلاقيات التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC)

أطلقت مبادرة الأخلاقيات التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (أبيك) في عام 2010، وتعد أكبر شراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى العالم لتعزيز الممارسات التجارية الأخلاقية في قطاعي الأجهزة الطبية والصناعات الدوائية الحيوية. وقد أتاح العمل الجماعي لأكثر من 2,000 طرف معني لهذه المبادرة من: (1) تحديد ووضع أفضل الممارسات؛ (2) وتسهيل الالتزام بها من خلال بناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ (3) فضلاً عن رصد التقدم المحرز داخل كل اقتصاد من اقتصادات أبيك وتقييمه. وبالإضافة إلى تطوير مدونات أخلاقيات عالية المعايير لما يقرب من 20,000 مؤسسة، دعمت المبادرة البحث في جدوى النزاهة المؤسسية للشركات مع تركيز خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكشف تقرير صدر في عام 2021 بعنوان «قيمة الأخلاقيات التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة في أبيك» عن تقييم مفصل لعدة مئات من هذه الشركات في منطقة أبيك، حيث تبين أن الشركات التي أظهرت مؤشرات مرتفعة في النضج الأخلاقي سجلت أداءً اقتصادياً أقوى خلال جائحة كوفيد-19، إذ كانت أكثر احتمالاً لزيادة الإيرادات، وتوظيف عدد أكبر من الموظفين، وزيادة أجور العاملين، فضلاً عن تحقيق إيرادات من العملاء الدوليين وتوسيع نطاق أعمالها إلى أسواق جديدة. كما أظهر التحليل أن متوسط مستوى النضج الأخلاقي كان أعلى في الشركات التي تضم أكثر من 100 موظف، غير أن الشركات التي يقل عدد موظفيها عن هذا الحد يمكنها أيضاً أن تطور برامج ذات نضج متوسط وأن تحقق فوائد اقتصادية مماثلة.

المصادر: منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC)، «The Value of Business Ethics for APEC SMEs»
<https://www.apec.org/publications/2021/11/the-value-of-business-ethics-for-apec-smes>
<https://mcprinciples.apec.org/about/>

الشكل 4.1 نظرة عامة على مجموعة أدوات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لزيادة الوعي ومنع الفساد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022)، OECD، Toolkit for raising awareness and preventing corruption in SMEs، OECD Publishing، Business and Finance Policy Papers، باريس، <https://doi.org/10.1787/19e99855-en>، وقد جرى تصميم هذا الرسم المعلوماتي باستخدام مواد من موقع Freeipik.com.

4.4 الشفافية والمساءلة والإفصاح العلني

يُعد الإفصاح العلني أداة أساسية لإظهار التزام الشركات بقضايا الاستدامة المختلفة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى منع الفساد ومكافحته. ويستند الإفصاح بشأن برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد إلى عدة افتراضات، من أبرزها أن الشفافية تسهم في تحسين الممارسات الداخلية، وتعزيز المصداقية أمام الجمهور، وتوفير المعلومات اللازمة للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين ويمكن أن يسهم الإفصاح العلني في تعزيز الوعي داخل الكيان، وتحفيز القيادة وتوجيه الموارد، فضلاً عن تمكين

إجراء مقارنات معيارية ومراقبة التقدم المحرز على مدى الزمن. وعلى الرغم من أن تعزيز الشفافية يُعد خطوة إيجابية، فقد أظهرت إحدى الدراسات أن ارتفاع مستويات الإفصاح العلني قد يقترن بزيادة في المخاطر، لا سيما في السياقات التنافسية، مما قد يُعرقل إحراز التقدم.⁴²

4.5 التواصل بشأن التقدم المحرز (CoP) في إطار الميثاق العالمي للأمم المتحدة

يُعد التواصل بشأن التقدم المحرز (CoP)، الذي أنشأه الميثاق العالمي للأمم المتحدة،⁴³ أحد أبرز أطر الإبلاغ العام. ويشكل CoP الآلية الرئيسية التي تعتمد عليها الشركات المشاركة في الميثاق لإبراز التقدم المحرز في مجالات الحوكمة، وحقوق الإنسان، ومعايير العمل، والبيئة، ومكافحة الفساد، تماشيًا مع المبادئ العشرة وأهداف التنمية المستدامة (SDGs). ويتخذ شكل استبيان سنوي⁴⁵ تُكمّله الشركات لتحديث المعلومات بشأن جهودها الرامية إلى إدماج المبادئ العشرة في استراتيجياتها وعملياتها، ودعم الأولويات المجتمعية، ويُوفر هذا الاستبيان طريقة موحدة لقياس التقدم، وتعزيز الاعتراف والشفافية، ومقارنة إجراءات الشركات. وقد صُممت الأسئلة لتسليط الضوء على الفجوات والتحديات، واستعراض المبادرات الناجحة، وتحفيز العمل المستقبلي، بينما تتيح النصة البياناتية التكميلية للمشاركين تتبع التقدم المحرز عبر الزمن. ويوضح الشكل أدناه الأهداف التي يسعى CoP إلى تحقيقها.

الشكل 4.2 لماذا يُنصح بالإبلاغ باستخدام التواصل بشأن التقدم المحرز (CoP)؟



المصدر: الميثاق العالمي للأمم المتحدة (إعداد ذاتي).

كجزء من آلية التواصل بشأن التقدم المحرز (CoP)، يطلب الميثاق العالمي للأمم المتحدة من الشركات المشاركة الإبلاغ عن سياساتها وبرامجها الداخلية لمكافحة الفساد، وفعالية تنفيذها، وأي مشاركة في مبادرات العمل الجماعي لمكافحة الفساد. يُعد الإبلاغ العلني عن جهود مكافحة الفساد فرصة للشركات لإظهار مستوى مساءلتها وامتثالها بتعزيز نزاهة الأعمال.

4.5.1 المتطلبات البيئية والاجتماعية والحوكومية (ESG) ومتطلبات الإبلاغ والإفصاح الأخرى

تسعى الشركات بشكل متزايد إلى اتباع ممارسات مسؤولة والإبلاغ عن إجراءاتها لأسباب متعددة. إذ تُوجه البيانات البيئية والاجتماعية والحوكومية (ESG) قرارات المستثمرين الرئيسيين، بالإضافة إلى قرارات المستهلكين والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني التي تتوقع من الشركات بذل مزيد من الجهود، وضمان شفافية أكبر، وتعزيز آليات المساءلة.

أصبح الإبلاغ غير المالي، الذي كان يُنفذ طوعاً في السابق، يتجه نحو الإلزامية، لا سيما في ظل تعقد بيانات المخاطر التي تعمل فيها الشركات والتزايد السريع لمتطلبات الإفصاح. وتُعد مبادرة التقارير العالمية (GRI) ومعايير التقارير الأوروبية للاستدامة من أبرز مقدمي أطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) حالياً، حيث توجب على الشركات الإبلاغ عن مجموعة من عوامل الحوكمة، تشمل: أخلاقيات الأعمال والثقافة المؤسسية، ومكافحة الفساد والرشوة، وحماية المبلغين عن المخالفات، والأنشطة المتعلقة بالتأثير السياسي، بما في ذلك جهود الضغط.⁴⁶

يجوز للدول أيضاً أن تعتمد تدابير تُستهدف بها القطاعات الاقتصادية عالية المخاطر، أو الأنشطة التجارية ذات الأهمية الخاصة ضمن نطاق ولايتها. ويمكنها تحقيق ذلك من خلال تطبيق متطلبات إفصاح شفافة تهدف إلى الحد من احتمالية استئثار الفساد في قطاع معين. بالإضافة إلى ذلك، قد ترغب الدول وبورصات الأوراق المالية وسلطات المناقصات وجهات فاعلة أخرى في فرض متطلبات إفصاح إضافية على الشركات. وقد يؤدي مجرد احتمال فرض متطلبات إفصاح إلى دفع بعض الشركات لتبني تدابير تعزيز النزاهة التي قد لا تعتمد عليها لولا ذلك.

الإطار 4.5 قانون تدابير الشفافية في القطاع الاستخراجي الكندي

لتعزيز الشفافية والحد من الفساد في قطاعات النفط والغاز والتعدين عالمياً، يلزم قانون تدابير الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية (ESTMA) الشركات العاملة في هذه القطاعات داخل كندا بالإفصاح علانية وبشكل سنوي عن أنواع محددة من المدفوعات المقدمة إلى الحكومات في كندا وخارجها. وينطبق متطلب الإفصاح بموجب القانون على الشركات العاملة في التنمية التجارية للنفط أو الغاز أو المعادن، والتي تكون إما (1) مدرجة في بورصة أوراق مالية كندية، أو (2) شركات خاصة تعمل في كندا إذا تجاوزت حدوداً معينة متعلقة بالأصول أو الإيرادات أو عدد الموظفين وفقاً للمادة (1)8 من القانون. وتخضع جميع الكيانات المشمولة بهذا القانون، بما في ذلك تلك التي لا تُقدم تقارير، أو لا تُسجل نفسها، لعمليات التحقق من الامتثال والإجراءات الإنفاذية. وتشمل أنشطة الامتثال: التحقق المبدئي من التقارير باستخدام قائمة التحقق من صحة تقارير ESTMA؛ وتمارين التوفيق لاكتشاف التباينات في الإفصاحات؛ وإرسال تنبيهات بشأن قضايا الامتثال؛ وإجراء مراجعات تفصيلية للامتثال. وقد يؤدي عدم الامتثال للقانون إلى فرض غرامات على الشركات تصل إلى 250,000 دولار كندي (ما يعادل 186,000 دولار أمريكي) يومياً عن كل مخالفة.

المصادر: <https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/E-22.7/page-1.html>؛ Extractive Sector Transparency Measures Act؛ <https://natural-resources.canada.ca/our-natural-resources/minerals-mining/services-for-the-mining-industry/extractive-sector-transparency-measures-act/18180>؛ 1؛ الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية.

5 النهج متعدد الأطراف لتعزيز نزاهة الأعمال

يمكن جعل نزاهة قطاع الأعمال أكثر متانةً من خلال اتباع نهج مُتعدد الأطراف لمكافحة الفساد، حيث يجمعُ هذا النهج بين الهيئات الحكومية، والشركات، ومنظمات المجتمع المدني، وجهات فاعلة أخرى ذات صلة للمشاركة في إجراءات جماعية، واستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، ودعم القطاع العام لبناء قدرات القطاع الخاص، وغيرها من الآليات. كما تتيح الحكومات فرصة تصميم آليات وأدوات مشتركة مع القطاع الخاص، لتعزيز فعالية جهود مكافحة الفساد.

5.1 نهج العمل الجماعي

تشير عبارة "نهج العمل الجماعي" إلى الجهود التعاونية التي تبذلها أطراف متعددة، تشمل الجهات الحكومية، والشركات، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من الجهات المعنية، لمواجهة تحديات الفساد وتعزيز النزاهة. ويستند هذا المفهوم إلى إدراك أن مكافحة الفساد تتطلب التزامًا مشتركًا وتحركًا منسقًا من مختلف الجهات الفاعلة.

ويمكن أن يتخذ نهج العمل الجماعي أشكالًا متنوعة، مثل المبادرات القطاعية، والتحالفات الصناعية، وائتلافات مكافحة الفساد، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمنصات التعاونية. وفي جوهره، يهدف هذا النهج إلى جمع الشركات وأصحاب المصلحة المعنيين لمعالجة المشكلات المشتركة المرتبطة بالفساد، ورفع معايير نزاهة الأعمال، وتحقيق تكافؤ الفرص بين المتنافسين.⁴⁷

وبينما كان نهج العمل الجماعي يُعد أسلوبًا مستحدثًا في السابق، فقد أصبح اليوم معترفًا به ومشجعًا عليه بموجب عدة صكوك قانونية، بما في ذلك اعتباره أداة محتملة لتعزيز نزاهة الأعمال، كما ورد في الإعلان السياسي الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد (UNGASS) لعام 2021، والتوصية لعام 2021.⁴⁸ وقد أصدر الميثاق العالمي للأمم المتحدة دليلًا إرشاديًا⁴⁹ خاصًا يحدد نهجًا من ست خطوات (يتضمن: التحضير، والتعريف، والتطوير، والتنفيذ، والتقييم، والتوسيع والاستدامة، مع خطوات فرعية في كل مرحلة) لتوجيه تصميم وتنفيذ مبادرات نهج العمل الجماعي.⁵⁰

الإطار 5.1 منصة نهج العمل الجماعي التابعة لمجموعة العشرين، معهد بازل للحوكمة

تُعد منصة نهج العمل الجماعي التابعة لمجموعة العشرين مركزًا عالميًا للموارد بشأن مكافحة الفساد من خلال نهج العمل الجماعي، إذ توفر مجموعة من المنشورات والأدوات ذات الصلة، إلى جانب قاعدة بيانات تضم أكثر من 300 مبادرة ومشروع لنهج العمل الجماعي تهدف إلى رفع معايير النزاهة وتعزيز المنافسة العادلة. وقد أطلقت المنصة في عام 2013، تنفيذًا لتفويض من مجموعة الأعمال العشرين (B20)، وهي تجمع لقادة الأعمال في إطار مجموعة العشرين، لتطوير المنصة وإدارتها بالتعاون مع شركاء مؤسسيين، تحت إشراف معهد بازل للحوكمة. وتُتاح جميع الموارد عبر المنصة مجانًا، كما توفر وظيفة "مكتب المساعدة" لدعم المستخدمين في تقديم الاستفسارات المحددة.

المصدر: Collective Action B20 Hub. <https://collective-action.com>

فيما يلي بعض الأمثلة العملية على مبادرات العمل الجماعي:

الإطار 5.2 نيجيريا: الشبكة البحرية لمكافحة الفساد (MACN)

تعمل الشبكة البحرية لمكافحة الفساد (MACN) بالتعاون مع اتفاقية نزاهاة الأعمال منذ عام 2019 على حماية البحارة الذين يرسون في الموانئ النيجيرية من المطالب الفاسدة. هدفت المبادرة إلى معالجة الفساد في قطاع الموانئ النيجيري، الذي يشكل مخاطر جسيمة على شركات الشحن، ويتجلى في أشكال مثل الابتزاز، والمضايقات، والتهديدات بالعنف. وسعت المبادرة إلى جمع شركات الشحن، والمجتمع المدني، والحكومة للعمل معًا نحو تعزيز الشفافية، وتقوية أطر الحوكمة والمساءلة لإجراءات دخول الموانئ، وزيادة سهولة ممارسة الأعمال في الموانئ النيجيرية. كان أحد العوامل الرئيسية لنجاح المبادرة هو مفهوم "مكتب المساعدة لمكافحة الفساد"، وهو آلية حل فوري تعمل على مدار الساعة بمشاركة القطاعين العام والخاص. إذا انحرف أحد الأطراف عن الإجراءات التشغيلية القياسية للميناء، يمكن لعضو في الشبكة الاتصال بفريق مكتب المساعدة، الذي يقوم بدوره برفع الأمر إلى الجهات الحكومية المعنية. أبلغت أكثر من 800 سفينة باستخدام مكتب المساعدة عن 129 حادثة تضمنت مطالب فاسدة. تم حل 99% من جميع الحالات. ومنذ عام 2021، سجلت السفن متوسط وقت لحل الحالات يتراوح بين ساعة واحدة و8 ساعات، مقارنة بـ 7-10 أيام قبل إنشاء مكتب المساعدة. وبالتالي، انخفضت التكاليف التشغيلية لأصحاب السفن (مثل الإقامة في الميناء، والتأخير، وإجراءات الأوراق) من نحو 150,000 دولار أمريكي إلى 20,000 دولار أمريكي لكل زيارة ميناء.

المصدر: MACN، Country Pages – Nigeria، <https://macn.dk/nigeria>

الإطار 5.3 مبادرة كوست أوغندا (CoST Uganda)

تُعد مبادرة الشفافية في مجال البنية التحتية (CoST) مبادرة عالمية تعزز الشفافية والمساءلة في مشاريع البنية التحتية العامة. وتمثل كوست أوغندا الفرع الوطني لهذه المبادرة التابعة لمنظمة "كوست الدولية" الخيرية في المملكة المتحدة. تأسست كوست أوغندا عام 2013 بهدف تحقيق الغايات التالية:

- إنشاء منصة استراتيجية لتبادل المعلومات والمناصرة المشتركة مع الجهات المعنية الرئيسية على مستويات مختلفة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية العامة.
- تعزيز الشفافية والمساءلة والقيمة مقابل المال من خلال تحسين إتاحة بيانات المشاريع والعقود المنشورة وتفسيرها.
- التعاون مع هيئات المشتريات لدمج الميزات الأساسية لـ "كوست" في تنفيذ مشاريع البنية التحتية العامة بأوغندا.

حازت كوست أوغندا على "جائزة العمل الجماعي لمكافحة الفساد 2023 لمنطقة إفريقيا الجنوبية"⁵¹ التي يقدمها معهد بازل للحوكمة، تقديرًا لنجاحها في تحسين التفاعل بين القطاع الخاص والحكومة. وقد أسفر ذلك عن تغييرات جوهرية على المستويات السياسية والقطاعية وعلى مستوى المشاريع في تنفيذ مشاريع البنية التحتية العامة.

المصادر: Infrastructure Transparency Initiative، <https://infrastructuretransparency.org/where/cost-uganda/>؛ Southern Africa Anti-Corruption Collective Action Award 2023، <https://collective-action.com/get-involved/events/southern-africa-anti-corruption-collective-action-forum-2023/awards>

توجد عدة أمثلة حول العالم تثبت نجاح مبادرات نهج العمل الجماعي بقيادة القطاع الخاص في مكافحة الفساد.

الإطار 5.4 الشبكة الأسترالية لمنع الرشوة (BPN)

أطلقت الشبكة الأسترالية لمنع الرشوة (BPN) عام 2020 كشراكة بين القطاعين العام والخاص تجمع بين قطاع الأعمال والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والحكومة سعيًا نحو هدف مشترك يتمثل في دعم الشركات الأسترالية لمنع الرشوة والفساد والكشف عنهما ومعالجتهما وتعزيز ثقافة الامتثال حيث تركز الشبكة على تعزيز وعي الشركات بمخاطر الرشوة والفساد ولا سيما لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) التي تعمل خارج أستراليا وقد تعمل في قطاعات أو ولايات قضائية عالية المخاطر.

وتتولى قيادة الشبكة لجنة توجيهية تضم ممثلين عن مجموعة أستراليا-أفريقيا للمعادن والطاقة والشرطة الفيدرالية الأسترالية وشركة آلنز لينكليترز للمحاماة ومجموعة مصرف أستراليا ونيوزيلندا (ANZ) ودائرة النائب العام لكومونولث أستراليا وشركة بروكن هيل بروبريتاري المحدودة (BHP) وشركة كي بي إم جي (KPMG) ومجلس المعادن الأسترالي والبنك الوطني الأسترالي (NAB) ومنظمة الشفافية الدولية - أستراليا وبنك ويست باك، حيث تُقدم شبكة الميثاق العالمي للأمم المتحدة - أستراليا خدمات الدعم الأمني للجنة التوجيهية التي تُجري بدورها تقييمًا مستمرًا لمبادرات الشبكة وتُقدم التوجيه للأنشطة المستقبلية.

وتُوفر الشبكة بوابة إلكترونية مجانية تشتمل على موارد سهلة الوصول وذات صلة وموثوقة انتقاها خبراء أستراليا البارزون في مجال مكافحة الرشوة لدعم الشركات الأسترالية في إدارة مخاطر الرشوة والفساد في الأسواق المحلية والدولية كما تنشر الشبكة أخبارًا ومنشورات دورية عن مكافحة الفساد وتُصدر دراسات حالة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتُنظم فعاليات للتواصل وندوات عامة عبر الإنترنت، وتكلف الشبكة بإجراء بحوث حول احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال منع الرشوة والفساد.

المصدر: Bribery Prevention Network، <https://briberyprevention.com>

الإطار 5.5 تايلند: مبادرة العمل الجماعي لمكافحة الفساد (CAC)

أنشئت مبادرة العمل الجماعي لمكافحة الفساد (CAC) في تايلند عام 2010 بمبادرة من قطاع الأعمال استجابةً لإدراك الشركات التايلندية أهمية تبني ممارسات أعمال شفافة. وتدعم المبادرة الشركات في: وضع سياسات مكافحة الفساد، وتقييم مخاطره، وإرساء مبادئ توجيهية للوقاية منه. وقد طورت نظام شهادات فريدًا للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة يمكنها من تطبيق معايير تشغيلية فعالة للحد من مخاطر الفساد؛ كما تمثل المبادرة صوتًا للقطاع الخاص في القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد؛ وتسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: (1) إنشاء مجتمع أعمال شفاف خالٍ من مدفوعات الرشوة، (2) تعزيز المعايير التشغيلية للحد من مخاطر الفساد في القطاع الخاص، (3) تعزيز التعاون. وانضم إلى المبادرة أكثر من 1400 شركة كأعضاء؛ بينما حصلت أكثر من 500 شركة على شهادات تثبت وضوح سياساتها وإجراءاتها في الحد من مخاطر الفساد.

المصدر: Collective Action Against Corruption (CAC)، <https://www.thai-cac.com/who-we-are/about-cac>

5.2 السياسات والأطر القانونية الوطنية المصممة بشكل تشاركي

يمكن للسلطات العامة التعاون مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين عند وضع السياسات والأطر القانونية الوطنية لمكافحة الفساد. إذ قد يمتلك مختلف أصحاب المصلحة معلومات قيمة وتوصيات مفيدة لصياغة استراتيجيات أكثر فعالية تكون أكثر استجابة لاحتياجات وظروف بلدانهم الخاصة. كما يمكن لمجموعة واسعة من الأصوات أن تسهم في بناء رؤية مشتركة وزيادة مشروعية القوانين والسياسات، بما في ذلك كسب التزام السكان بها؛ فالأطراف التي تشعر بأن أصواتها قد استُمع إليها أثناء وضع السياسات تكون أكثر استعدادًا لأن تكون شركاء فاعلين في دفع الاستراتيجية قدمًا وضمن تنفيذها الفعال.⁵²

5.2.1 الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد

يمكن للقطاع الخاص أن يسهم إسهامًا جوهريًا في جميع مراحل تطوير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بما يتجاوز الامتثال المباشر بأحكامها. فمنذ مرحلة تقييم مخاطر الفساد، تستطيع الحكومات الاستفادة من المعلومات التي يقدمها مجتمع الأعمال بشأن التحديات العملية التي يواجهها، مما يعزز استهداف السياسات العامة. وفي أثناء صياغة أولويات وأهداف الاستراتيجية، يمكن للشركات تقديم مقترحات بشأن السياسات والأطر القانونية التي تعالج أنماط الفساد المؤثرة في أنشطتها، إلى جانب اقتراح مبادرات عملية لتعزيز نزاهة الأعمال. كما يمكن للقطاع الخاص توجيه صانعي السياسات لضمان أن تكون أدوات الاستراتيجية قابلة للتطبيق عمليًا، وليست نظرية أو غير قابلة للتنفيذ.

ويُسهم العمل الجماعي في ترسيخ الشعور بالملكية المشتركة والامتثال الطوعي لدى كل من القطاعين العام والخاص، وهو أمر بالغ الأهمية لإنجاح تنفيذ الاستراتيجية. ويشمل التعاون في هذه المرحلة تنظيم دورات تدريبية مشتركة، وترسيخ القيم المؤسسية المشتركة، وإجراء حوار منتظم بشأن تطوير الأطر التنظيمية. كما يضطلع القطاع الخاص بدور أساسي في متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقييم أثرها، من خلال إخضاع الجهات الحكومية للمساءلة وتقديم تغذية راجعة بشأن المجالات التي تؤثر بشكل مباشر في أنشطته.

5.2.2 الأطر القانونية لمكافحة الفساد

يُمكن للشركات أن تلعب دورًا فاعلاً في تصميم وصياغة الأطر التنظيمية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد؛ ولا سيما في الحالات التي تكون فيها قدرات الهيئات التنظيمية محدودة. ويمكن للشركات التعاون مع المؤسسات العامة لتطوير شكل تنظيمي هجين يقوم على القانون العام (القانون الملزم) والاتفاقات الخاصة (القانون المرن). وبذلك يُصمم العمل الجماعي مشتركًا كلاً من العقوبات والحوافز⁵³، ويُعد التصميم المشترك للأطر التنظيمية حافزًا لانضمام القطاع الخاص إلى هذه المبادرات.

الإطار 5.6 أوروغواي: المساعدة التشريعية

دُعي القطاع الخاص في أوروغواي لتقديم المساعدة التشريعية في صياغة لوائح مكافحة الفساد في القطاع الخاص. وينص مشروع قانون مكافحة الفساد على أن وجود وتنفيذ وفعالية برامج الشفافية والأخلاقيات التجارية أو آليات مكافحة الفساد داخل الشركات يُخفف الجزاءات على أفعال الفساد. وفي حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر غالبًا للقدرة على تطوير هذه البرامج، يُتيح وجود عمليات توعية وتثقيف تعزز الشفافية والنزاهة والأخلاقيات التجارية تطبيق عقوبات تدريجية على الأفعال الفاسدة. ويُقترح منح حكومة أوروغواي حوافز للشركات التي تتعاون على نحو استباقي في تقديم معلومات عن السلوكيات الفاسدة. ويتضمن المشروع غرامات والاستبعاد أو الإقصاء عن العمل وإجراءات إدارية أخرى للشركات المرتكبة لأفعال فساد. ومن خلال إشراك القطاع الخاص، ضمنت دولة أوروغواي تجسيد الواقع في التشريع، وزرعت شعورًا بالملكية والمسؤولية لدى القطاع الخاص في تنفيذه.

المصدر: الميثاق العالمي للأمم المتحدة، 2023، un año de logros، <https://www.pactoglobal.uy/2023-logros>

الإطار 5.7 كينيا: تعزيز مدونة أخلاقيات الأعمال وتفعيل قانون مكافحة الرشوة لعام 2016

دعمت شبكة الميثاق العالمي للأمم المتحدة في كينيا الحكومة في صياغة ونشر السياسات الوطنية لمكافحة الفساد، بصفتها منسقًا للقطاع الخاص في كينيا، وكان لها دور مستمر في التأثير على البيئة التشريعية لتعزيز نزاهة الأعمال. وفي ظل غياب تشريعات ذات صلة في السابق، اضطلعت الشبكة بتنسيق تطوير "مدونة أخلاقيات الأعمال في كينيا" كمبادرة لتعزيز الأخلاقيات والنزاهة في الممارسات التجارية، انسجامًا مع المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. وقد حظيت هذه المبادرة الجماعية باعتماد عام 2012، وشكلت خارطة طريق للنزاهة لما يزيد على 800 منشأة موقعة، قبل صدور التشريعات ذات الصلة. وتؤدي المدونة حاليًا دور أداة مكملة للأطر القانونية المنبثقة عن قانون مكافحة الرشوة الكيني لعام 2016، الذي يلزم المنشآت العامة والخاصة بوضع إجراءات مناسبة لمنع الرشوة والفساد، تأخذ في الاعتبار حجمها وطبيعة عملياتها. ويُعد تقصير المنشآت في اعتماد مثل هذه الإجراءات مخالفة بموجب القانون. وينص القانون على أن اللجنة الأخلاقية ومكافحة الفساد (EACC) مسؤولة عن دعم الجهات العامة والخاصة في تطوير وتنفيذ هذه التدابير، وقد أصدرت اللجنة مبادئ توجيهية ملزمة لمساعدة المنشآت الخاصة في هذا الصدد. ومن خلال عملية تشاورية شملت مختلف أصحاب المصلحة، اعتمدت كينيا "لوائح وإرشادات مكافحة الرشوة (2022)" لتفعيل قانون مكافحة الرشوة، حيث تحدد اللوائح الإجراءات وآليات تنفيذ القانون، بينما تُعد الإرشادات لتوجيه المنشآت العامة والخاصة في تصميم وتطبيق تدابير فعالة لمنع الرشوة والفساد.

المصادر: The Bribery Act، 2016، <https://www.globalcompactkenya.org/index.php/knowledge-center/publication-and-resources/bribery-act-2016>؛ الإرشادات بشأن مكافحة الرشوة، 2022، <https://eacc.go.ke/default/wp-content/uploads/2020/11/PDF.-Guidelines-under-Bribery-Act.pdf>؛ Whistleblower Protection Bill، 2021، https://kenyalaw.org/kl/fileadmin/pdfdownloads/bills/2021/TheWhistleblowerProtectionBill_2021.pdf؛ Capital Markets (Whistleblower) Regulations، 2022، <https://new.kenyalaw.org/akn/ke/act/ln/2022/65/eng@2022-12-31>؛ Code of Ethics for Business in Kenya، <https://www.globalcompactkenya.org/index.php/knowledge-center/publication-and-resources/code-ethics-business-kenya>

5.2.3 نشر اللوائح والممارسات الفضلى

لا يقتصر دور الدول على اعتماد إنفاذ أحكام ولوائح مكافحة الفساد، بل يشمل أيضًا ضرورة توصيل هذه المتطلبات ونشرها بوضوح. ويتعين عليها تزويد منشآت الأعمال بإرشادات عملية بشأن الامتثال للتشريعات ذات الصلة، وكيفية تصميم وتنفيذ برامج وسياسات فعالة لمكافحة الفساد بما يتماشى مع هذه القوانين، إضافة إلى التوعية بأفضل الممارسات في هذا المجال. ويُستحسن إشراك القطاع الخاص في وقت مبكر في تحديد هذه الممارسات، لمساعدة الحكومات على فهم الواقع العملي، والقيود التنفيذية التي تواجه الشركات، وبلورة خطة تدريجية لتحسين الأداء والامتثال. ويُعد إيصال التوقعات بوضوح أمرًا أساسيًا، وينبغي أن يكون ذلك عملية تفاعلية بين الدولة والقطاع الخاص.

الإطار 5.8 البرازيل: جائزة النزاهة الوطنية MAIS INTEGRIDADE من وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتموين (MAPA)

تُعد جائزة MAIS INTEGRIDADE الوطنية للنزاهة تكريماً رسمياً تمنحه وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتموين (MAPA) في البرازيل للشركات العاملة في قطاع الأعمال الزراعية، بهدف تعزيز ممارسات النزاهة والاعتراف بها، من منظور المسؤولية الاجتماعية، والاستدامة، والأخلاقيات، ومكافحة الفساد بما يشمل الغش والرشوة. وتهدف الجائزة إلى: تعزيز برامج النزاهة والأخلاقيات والاستدامة في قطاع الأعمال الزراعية؛ وتوعية الشركات والتعاونيات الزراعية بالدور المحوري الذي تؤديه في مكافحة الممارسات التنافسية غير الأخلاقية والفسادة؛ والاعتراف بالممارسات الأخلاقية السليمة التي تنفذها هذه الجهات في السوق المحلية؛ وتشجيع الشركات على التقدم لنيل الجائزة "Pro-Ethics Award" التابعة لمكتب الرقابة العامة الاتحادي (CGU)؛ وتقليل مخاطر الغش والفساد في العلاقات بين القطاعين العام والخاص في هذا القطاع.

المصدر: وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتموين – Ministério da Agricultura e Pecuária – Selo Mais Integridade
<https://www.gov.br/agricultura/pt-br/assuntos/integridade/integridade-no-setor-privado/selo-mais-integridade>

5.3 التعلم من بعضنا البعض

يُعزز اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة في مكافحة الفساد القدرة على التعلم من الآخرين. ويمكن أن تستفيد الحكومات استفادة كبيرة من العمل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما يشمل منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، واتحادات الأعمال.

الإطار 5.9 دور الجهات الفاعلة غير الحكومية

يلعب المجتمع المدني دورًا محوريًا في تعزيز نزاهة قطاع الأعمال.⁵⁴ فقد وصفت دراسة صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التقارير الإعلامية والمنظمات غير الحكومية (NGOs) بأنها "من أهم مصادر التوعية العامة بالفساد".⁵⁵

ويُعد الصحفيون الاستقصائيون من أبرز من يكشف قضايا الفساد، سواء على الصعيد المحلي أو العابر للحدود. ويسهم الكشف العلني عن الممارسات الفاسدة في دفع السلطات المختصة المحلية إلى فتح تحقيقات واتخاذ إجراءات قانونية.⁵⁶ وتُعد حرية الصحافة شرطًا أساسيًا لتمكين الإعلام من أداء هذا الدور بفعالية. وتنص المادة 13(1)(د) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على التزام الدول الأطراف بـ "احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها".⁵⁷ ويُعد الوصول إلى المعلومات حجر الزاوية في تمكين المشاركة المجتمعية، سواء من قبل الأفراد أو الجماعات أو وسائل الإعلام.⁵⁸ وبالمثل، فإن حرية الصحافة، كما أُشير سابقًا، كثيرًا ما تُعد شرطًا مسبقًا للإبلاغ عن الفساد.⁵⁹

كما تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور رئيسي في رصد جهود مكافحة الفساد في القطاع الخاص، حيث أنشأت العديد منها برامج جوائز لتكريم الأفراد أو الكيانات الرائدة في هذا المجال. وتُعد اتحادات القطاع الخاص جهات فاعلة غير حكومية مهمة تسهم في تعزيز نزاهة الأعمال ضمن قطاعاتها الاقتصادية.

ويُشارك المجتمع المدني أساسًا من خلال أنشطة التوعية والمناصرة والرقابة على الامتثال. فتُسهم منظمات المناصرة في صياغة مبادرات مكافحة الفساد والسياسات الحكومية والتشريعات ذات الصلة،⁶⁰ بينما تقدم منظمات الأعمال والجمعيات المهنية الدعم التقني للشركات الصغيرة في تصميم وتنفيذ برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد.⁶¹

ويمكن للحكومات الاستفادة من هذه الجهات غير الحكومية في جهودها لمكافحة الفساد، سواء عبر التوعية، أو المشورة بشأن عوامل الخطورة، أو من خلال إشراكها في تطوير السياسات لضمان استجابة الأطر التشريعية لاحتياجات الواقع العملي.

يُمثل بناء القدرات مجالاً آخر للتعلم المتبادل بين القطاعين العام والخاص، كما تُوضحه دراسات الحالة أدناه.

الإطار 5.10 أوكرانيا: دعم القطاع العام لبناء قدرات الشركات

أطلقت شبكة الميثاق العالمي للأمم المتحدة في أوكرانيا دورة تدريبية مرئية حول "مكافحة الفساد" بهدف محوري - تعزيز مبادئ العمل النزاهة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فعن طريق ترسيخ هذه المبادئ، تصبح هذه المؤسسات حلقات حيوية في سلاسل الإمداد للشركات الأوكرانية والدولية الكبرى، مما يساهم في بناء اقتصاد أوكراني قوي وسليم.

قدمت وزارة التحول الرقمي الأوكرانية، ومكتب تنمية ريادة الأعمال وتشجيع الصادرات، الدعم الحاسم لتطوير هذه الدورة. ويمكن الوصول إليها عبر بوابة Diia.Business ومنصة Diia.Digital التعليمية، وتتألف الدورة المرئية من خمس وحدات، مدة كل منها تتراوح بين 5-8 دقائق، مما يتيح تعلمًا سريعًا وفعالًا.

جاء هذا التعاون ضمن برنامج «العمل الجماعي ضد الفساد» التابع لشبكة الميثاق العالمي للأمم المتحدة في أوكرانيا، وشارك في إعداده أكثر من 50 خبيراً من القطاعين العام والخاص على مدى عامين. وتعتمد الدورة على «البرنامج النموذجي لمكافحة الفساد في الكيانات القانونية» الصادر عن الوكالة الوطنية الأوكرانية لمنع الفساد (NACP)، وتوصيات الميثاق العالمي للأمم المتحدة بشأن العمل الجماعي لمكافحة الفساد والمعايير الدولية ذات الصلة.

الإطار 5.11 الإكوادور: تدريب CISNE للنسابة العامة ومجلس القضاء في الإكوادور حول الامتثال الجنائي

سعى مشروع CISNE وهو مبادرة استمرت أربعة أشهر في 2021 أطلقتها المؤسسة الأمريكية لتنمية دول الأمريكتين (Pan-American Development Foundation) إلى تدريب الموظفين العموميين إصلاحات القانون الجنائي العضوي الشامل (Código Orgánico Integral Penal). وشملت أهداف المشروع ما يلي:

- تدريب موظفي مكتب المدعي العام للدولة ومجلس القضاء على برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد وإصلاحات قانون الجزاءات الجديد وتطبيقاته.
- توفير أدوات تطبيقية تعزز فهم الامتثال الجنائي ومخاطره في الإكوادور.
- تبادل الخبرات الدولية فيما يخص الامتثال الجنائي.

تعاون في هذا المشروع محامون من الإكوادور وإسبانيا. وتمكنت المبادرة من تدريب أكثر من 30 قاضياً و30 مدعياً عاماً من مختلف مقاطعات الإكوادور في مجال الامتثال الجنائي للشركات. وساهم المشروع في تبادل واسع للخبرات حول المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين، كما شجعت المدعين العامين والقضاة على استكشاف سبل تطبيق الإصلاحات الحديثة لقانون العقوبات في السياق العملي.

المصدر: Pan-American Development Foundation

<https://www.padf.org/wp-content/uploads/2022/03/Anti-Corruption-English.pdf>

الإطار 5.12 المبادرة العالمية لتحفيز القطاع الخاص شريكاً في مكافحة الفساد: منصة قادة مكافحة الفساد (ACLH)

منصة قادة مكافحة الفساد (ACLH) هي مجتمع متعدد أصحاب المصلحة يُوفر منصةً لمديري المستوى التنفيذي، إلى جانب القادة الحكوميين وأبطال المجتمع المدني، لتعزيز الحلول المبتكرة للتحديات الفاسدة الراسخة والناشئة. تم تطوير المنصة بالتعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووزارة الخارجية الأمريكية. تسهم المنصة في تعزيز جهود مكافحة الفساد، كما تُساهم في تشكيل الأجندات الدولية والإقليمية والوطنية والقطاعية في هذا المجال. ويعزز هذا العمل الجماعي الجهود الدولية للحد من الرشوة، وتعزيز نزاهة الأعمال والتأثير المسؤول، والمساهمة في إرساء ساحة تنافسية متكافئة.

كجزء من المبادرة العالمية لتحفيز القطاع الخاص (GPS)، تشرف المنصة على سلسلة من مسارات العمل التقنية التي تُحسن إصلاحات مكافحة الفساد في المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك:

- تعزيز الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد عبر الحوافز الحكومية والتقييم، من خلال تبادل التحديات والممارسات الفضلى لتحفيز الحكومات على دعم برامج الامتثال المؤسسي.
- سلسلة حوارات موثوقة: نحو تأثير مسؤول، لمناقشة قضايا المشاركة السياسية في القطاعات المستهدفة، وتحديد مبادئ المشاركة السياسية المسؤولة، وتطوير إرشادات تنفيذية للقطاع الخاص.
- "الامتثال من دون حدود"، بهدف بناء قدرات مكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية (SOEs) عبر الانتدابات قصيرة الأجل لخبراء الامتثال.
- نزاهة الأعمال ومخاطر سلسلة التوريد، التي تهدف إلى تحديد الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذها الشركات والحكومات لتعزيز النزاهة في سلاسل الإمداد الداعمة لعقود الحكومة.

سُكّرز أعمال الأعضاء في ACLH مستقبلاً على: تعزيز وظائف الامتثال؛ والاستفادة من أدوات الممارسات التجارية المسؤولة (RBC) لمواجهة مخاطر النزاهة؛ وتعزيز استخدام التكنولوجيا للوقاية من مخاطر النزاهة واكتشافها والاستجابة لها؛ ودعم قدرات الحكومات في التقييم والمحاسبة عن إجراءات برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد؛ وتطبيق آليات مكافحة الفساد في قطاع البنية التحتية.

المصدر: موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، Galvanizing the Private Sector

[/https://www.oecd.org/corruption-integrity/getinvolved/private-sector](https://www.oecd.org/corruption-integrity/getinvolved/private-sector)

6 العقوبات والحوافز

يتطلب تعزيز نزاهة الأعمال من الدول دراسة المزيج الملائم من العقوبات والحوافز، بما يُظهر التزامها بمكافحة الفساد ويُعترف بأهمية إسهامات جهود القطاع الخاص. غالبًا ما يقتزن الجزاء بحافز يستهدف تعديل السلوك وقائيًا. يعرض الجدول أدناه هذا الإطار.

الجدول 6.1 العقوبات والحوافز والغرض

الجزاء	الحافز	الغرض
السجن	الإعفاء من الملاحقة القضائية/تخفيف الجزاءات	تشجيع التعاون في التحقيقات، وأخذ السلوك الإيجابي للجاني في الاعتبار.
الجزاءات المالية		مكافأة الشركات ذات السلوك الجيد بتخفيض العقوبات أو الإعفاء من الملاحقة.
الإيقاف والمنع من التعاقد	القوائم المسموح بها (القوائم البيضاء) وحوافز المشتريات	حماية الأسواق العامة من الموردين غير الأخلاقيين.
الحرمان من المزايا الحكومية	أولوية الوصول للمزايا الحكومية والإعفاءات الضريبية	منح موردي النزاهة أولوية الوصول للخدمات الحكومية والإعفاءات الضريبية، في حين يُحرم غير الأخلاقيين من هذه المزايا.
الضرر بالسمعة	تعزيز السمعة	استخدام آليات الدولة لتعزيز الموردين الأخلاقيين أو الإضرار بسمعة غير الأخلاقيين.

6.1 العقوبات

تمتلك الدول مجموعة واسعة من التدابير لفرض العقوبات على فساد القطاع الخاص، والتي قد تخدم أغراضًا علاجية أو تعويضية أو عقابية. وتنص كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، على ضرورة أن تكون العقوبات "فعالة ومتناسبة وراعية". ويُتحقق ذلك عادةً من خلال مزيج من الجزاءات والإجراءات التكميلية التي تشمل العقوبات المالية ومصادرة الرشاوى وعائداتها، وإجراءات علاجية لتعويض ضحايا الفساد. ويجب أن تكون هذه التدابير مجتمعةً بالحجم الكافي لردع المخالفات المستقبلية، مع مراعاة حجم المؤسسة وخطورة المخالفة كعاملين بالغي الأهمية عند تقدير العقوبة المناسبة، إذ قد تكون التدابير الكافية لردع المخالفات في مشروع صغير غير كافية لردعها في شركة كبيرة، في حين قد لا تتناسب الجزاءات الجسيمة المطبقة على الشركات الوطنية أو متعددة الجنسيات مع المؤسسات الأصغر حجمًا.

6.1.1 الاعتبارات المتعلقة بالموارد

تعد التدابير التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتوصي بها معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة الأجنبية لتعزيز تعاون القطاع الخاص والإبلاغ عن الفساد تدابير أساسية، إلا أنها تستوجب توفير موارد تحقيق كافية⁶² يُواجه التحقيق في جرائم الفساد وملاحقتها قضائيًا تحديات استثنائية نتيجة تعقيد المخالفات وطبيعتها المستترة، وتُعد استراتيجية تركيز جهود الإنفاذ على قطاع محدد أو نمط فساد معين – لتحقيق الاستفادة القصوى من المعرفة والخبرة المتراكمة في التحقيقات الأولية عبر تطبيقها في إجراءات مماثلة لاحقة – من أنجح السبل لتعظيم الاستفادة من الموارد. ويُعتبر هذا النهج المستهدف أنسب للدول التي تمتلك خدمات تحقيق ونيابة متطورة، وتُهيمن قطاعات محددة على اقتصادها أو تتميز اقتصاداتها بتركيز في قطاعات عالية المخاطر.

يتجلى نهجٌ بديلٌ لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الإنفاذية المحدودة في تشجيع تسوية المنازعات المؤسسية عبر آليات غير قضائية، مما يُجنب استنفاد الوقت والموارد اللازمة لاستكمال الإجراءات القضائية.⁶³ وترمي معظم الإجراءات الإنفاذية المُتخذة ضد الشركات إلى معاقبة الأفراد المخالفين واسترداد المكاسب التجارية غير المشروعة ومنع ارتكاب المخالفة مجددًا. وحينما تتحقق هذه الغايات عبر التسوية، يصبح تجنب التقاضي المكلف مصلحة مشتركة للطرفين. وفقًا للتوصية لعام 2021، ينبغي أن تستند التسويات إلى مبادئ العدالة الإجرائية والشفافية والمساءلة، حيث يتعين إبرامها عبر اتفاقات تحكمها أطر ومعايير واضحة وشفافة، مع خضوعها للرقابة القضائية، وضمان مستويات شفافية كافية لتعزيز الثقة العامة، والالتزام بتشريعات حماية البيانات وخصوصية الأفراد حسبما هو سار.⁶⁴

تتجه سياسات إنفاذ مكافحة الفساد بشكل واضح نحو اعتماد آليات التسوية، حيث تمت تسوية 1,242 قضية (تمثل 84.6%) من إجمالي 1,468 قضية رشوة عابرة للحدود تم رصدها بين عامي 1999 وأيار/مايو 2021 عبر هذه الوسيلة.⁶⁵ وتشمل الحلول غير القضائية⁶⁶ مجموعة متنوعة من الجزاءات تتعدى الجزاءات المالية، إذ تنطوي عادةً على فرض شروط والتزامات على الشركات تعمل كآلية رقابة مؤقتة، وقد تتضمن هذه الشروط تعزيز متطلبات التدقيق الخارجي، وفرض رقابة امتثال مستقلة وإعادة هيكلة إدارية شاملة وتجديد كامل لهيئة الإدارة بما في ذلك تعيين أعضاء مستقلين جدد بل وحتى إعادة تنظيم هيكل داخلي، شريطة أن تُثبت الشركة امتثالها الفعلي والمستدام لتلك الشروط لرفع التهديد بالملاحقة القضائية، كما تسمح هذه الآليات بتحرير موارد النيابة العامة لتوجيهها نحو محاسبة الأفراد المسؤولين عن المخالفات.

الإطار 6.1 تسويات غير قضائية تليها إدانات المديرين: قضية ألتوم باور المحدودة

في 10 أيار/مايو 2016، أقرت شركة ألتوم باور المحدودة (Alstom Power Ltd) بالذنب أمام المحاكم البريطانية بتهمة "التآمر على ارتكاب الرشوة" في سياق عقد تحديث وحدات الحرق في محطة طاقة ليتوانية، وذلك عقب تحقيق موسع أجراه مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة (SFO) بالمملكة المتحدة، حيث قضت المحكمة بدفع تعويضات للحكومة الليتوانية قدرها 11 مليون جنيه إسترليني (14 مليون دولار أمريكي) وغرامة مالية قيمتها 6.4 مليون جنيه إسترليني (8.2 مليون دولار أمريكي) بالإضافة إلى تكاليف الملاحقة القضائية البالغة 700,000 جنيه إسترليني (896,000 دولار أمريكي). تلت هذه التسوية سلسلة من الإدانات القضائية بحق ثلاثة من كبار المديرين: ففي أيار/مايو 2018، اعترف مدير سابق في ألتوم باور المحدودة بالذنب في تهمة التآمر على الرشوة فُحِّمَ عليه بالسجن ثلاث سنوات ونصف مع الحكم بمصادرة أموال قدرها 410,786 جنيه إسترليني (526,000 دولار أمريكي)، بينما اعترف مدير سابق آخر في شركة ألتوم باور سويدن إيه بي (Alstom Power Sweden AB) بالذنب في تموز/يوليو 2018 بنفس التهمة مما أسفر عن الحكم عليه بالسجن سنتين وسبعة أشهر مع دفع 40,000 جنيه إسترليني (51,000 دولار أمريكي) تكاليف قضائية، في حين أُدين مدير سابق في وحدة تحديث الغلايات التابعة للشركة في كانون الأول/ديسمبر 2018 بعد محاكمة قضائية وحُكِّمَ عليه بالسجن أربع سنوات ونصف مع إلزامه بدفع 50,000 جنيه إسترليني (64,000 دولار أمريكي) كتكاليف قضائية.

المصادر: SFO (2019)، بيان صحفي، <https://www.gov.uk/government/organisations/serious-fraud-office>؛ SFO (2018)، بيان صحفي، <https://www.gov.uk/government/organisations/serious-fraud-office>؛ OECD (2019)، <https://www.oecd.org/anti-bribery/anti-bribery-convention-phase-4-follow-up-report-united-kingdom>؛ Anti-Bribery Convention Phase 4 Follow-Up Report: United Kingdom، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، <https://doi.org/10.1787/bfa40e31-en>

الإطار 6.2 قضية 1MDB

في تشرين الأول/أكتوبر 2020، اعترفت مجموعة "جولدمان ساكس" (Goldman Sachs Group Inc.) بالذنب في المشاركة في مخطط فساد تضمن دفع أكثر من مليار دولار أمريكي كرشاوى لموظفين عموميين رفيعي المستوى في ماليزيا وأبو ظبي، مقابل الحصول على أعمال تجارية، بما في ذلك ضمان ثلاث صفقات سندات بقيمة 6.5 مليار دولار أمريكي نيابةً عن 1Malaysia Development Bhd (1MDB)، وهو صندوق استثماري مملوك للدولة وتديره الحكومة الماليزية. وقد أبرمت جولدمان ساكس اتفاقية مقاضاة مؤجلة في الولايات المتحدة، وتوصلت إلى تسويات مدنية وجنائية موازية مع سلطات أخرى، بما في ذلك في ماليزيا وسنغافورة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، ووافقت على دفع أكثر من 2.9 مليار دولار أمريكي في شكل عقوبات إجمالية. وفي آب/أغسطس 2018، أقر مدير سابق في جولدمان ساكس بالذنب في المشاركة في المخطط، ووافق في إطار التسوية، على مصادرة 43 مليون دولار أمريكي وأسهم تقدر قيمتها بأكثر من 200 مليون دولار أمريكي. وفي نيسان/أبريل 2022، أدين مدير سابق آخر في جولدمان ساكس بعد محاكمة قضائية لدوره في مخطط الرشوة وغسل الأموال. وفي آذار/مارس 2023، حُكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات.

المصادر: وزارة العدل الأمريكية (DOJ)، 2020، بيان صحفي، <https://www.justice.gov/usao-edny/pr/goldman-sachs-resolves-foreign-bribery-case-and-agrees-pay-over-29-billion>؛ DOJ، 2022، بيان صحفي، <https://www.justice.gov/usao-edny/pr/former-goldman-sachs-investment-banker-convicted-massive-bribery-and-money-laundering>؛ DOJ، 2023، بيان صحفي، <https://www.justice.gov/opa/pr/former-goldman-sachs-investment-banker-sentenced-27b-bribery-and-money-laundering-scheme>

بينما قد تستخدم الدول التسويات لفرض الجزاءات، فإنها قد تخصص أيضًا جزءًا من الغرامة المالية المفروضة، أو الأصول الأخرى المتحصل عليها من خلال التسوية، لتمويل جهود إنفاذ مكافحة الفساد لديها، مما قد يخفف العبء عن الموارد المحدودة. تمثل الاستعانة بجهود إنفاذ الوكالات المماثلة في الدول الأخرى لتعزيز الخطوات التحقيقية إستراتيجية ثالثة لتمديد موارد التحقيق الشحيحة. حيثما ينطبق ذلك، قد تستفيد الوكالات من مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية التي تتطلب المساعدة القانونية المتبادلة، وتبادل المعلومات المتعلقة بجرائم الفساد وأشكال التعاون الدولي الأخرى. وهذا يمكن أن يخفف بشكل كبير عبء جمع المعلومات الخاص بكل دولة على حدة.⁶⁷ بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول اغتنام الفرصة لتشكيل فرق تحقيق مشتركة أو موازية.⁶⁸

6.1.2 السجن

تعد مقاضاة الأفراد أداة فعالة لتعزيز نزاهة الأعمال، خاصةً عندما قد تؤدي هذه الإجراءات إلى السجن. يُعد السجن عقوبة شائعة لمخالفة قوانين مكافحة الفساد وأولوية إنفاذية صريحة في العديد من الدول. وقد حددت الدراسات الاستقصائية للأعمال هذا النوع من الجزاءات كواحد من أكثر الرادعات فعالية ضد الفساد المتعلق بالأعمال، لا سيما عند امتداد المسؤولية إلى المناصب الإشرافية والإدارية.⁶⁹

كما هو الحال في السياقات الجنائية الأخرى، فإن مقاضاة الأفراد على أفعال فساد تتطلب وجود معايير قانونية واضحة للسلوك، ونظامًا قضائيًا عادلًا ونزيهًا، وضمانات للإجراءات القانونية الواجبة لمنع التعسف. وعادةً ما يتعين على النيابة إثبات قضاياها إلى حد القطع واليقين في المحاكمة. ورغم إمكانية التوصل إلى تسويات تفاوضية في النظم القانونية التي تسمح بالحلول غير القضائية، فإن الأفراد قد يكونون أقل استعدادًا من الشركات لتسوية إجراءات إنفاذ القانون، خاصة إذا كان ذلك سيؤدي إلى السجن.

الإطار 6.3 إنفاذ قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA) بحق الأفراد في الولايات المتحدة

يؤكد مسؤولو إنفاذ القانون في الولايات المتحدة، بانتظام في تصريحاتهم العلنية، على الأولوية الممنوحة لملاحقة الأفراد، بالإضافة إلى الشركات، عن انتهاكات قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA). ومنذ عام 2017، وُجّهت اتهامات جنائية علنية إلى أكثر من 150 فردًا بانتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، وأقر نحو 100 منهم بالذنب، فيما أُدين 12 فردًا بعد محاكمات. وخلال الفترة نفسها، أبرمت 38 شركة اتفاقات مع وزارة العدل الأمريكية لتسوية تهمة جنائية تتعلق بانتهاكات هذا القانون. وفي قضية بارزة تتعلق بفضيحة 1MDB، أُدين مدير سابق في مجموعة جولدمان ساكس (The Goldman Sachs Group Inc.) بعد محاكمته، وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة عشر سنوات في عام 2023 (للمزيد من التفاصيل بشأن قضية 1MDB، انظر إلى دراسة الحالة السابقة).

المصادر: DOJ (2023)، كلمة ألقاها نائبة المدعي العام، ليزا موناكو، بشأن الجرائم الاقتصادية، في المعهد الوطني التابع لجمعية المحامين الأمريكية،

<https://www.justice.gov/opa/speech/deputy-attorney-general-lisa-monaco-delivers-remarks-american-bar-association-national>؛ DOJ (2023)، بيان صحفي، <https://www.justice.gov/opa/pr/former-goldman-sachs-investment-banker-sentenced-27b-bribery-and-money-laundering-scheme>

6.1.3 العقوبات المالية

تُعد العقوبات المالية من التدابير الشائعة لمخالفات قوانين مكافحة الفساد في القطاع الخاص. وهي تُطبق، في معظم الدول، على كل من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. وتهدف الغرامات إلى معاقبة السلوك غير المشروع والعمل كوسيلة ردع للحد من ارتكاب المخالفات في المستقبل من قبل الجاني أو غيره.

الطبيعة والنطاق

قد تكون العقوبات المالية المفروضة على جرائم الفساد ذات طبيعة جنائية أو مدنية أو إدارية. ومن منظور عملي، فإن قيمة الجزاء، وليس طبيعته، هي التي تحدد فعاليته في الردع. فالعقوبات المالية المفروضة عقب إدانة جنائية تُوجه رسالة ردع أقوى، نظرًا للوصمة المرتبطة بالإدانة. ومع ذلك، فإن الإجراءات الجنائية قد تفرض على سلطات إنفاذ القانون ضرورة الوفاء بمعيار إثبات أعلى، وقد تكون أكثر تعقيدًا وتستغرق وقتًا أطول لإنفاذها. أما العقوبات المدنية، رغم أن أثرها الردعي أدنى من الناحية المجتمعية، فإنها تظل أداة فعالة في إنفاذ القانون، وقد تتيح تفادي بعض التحديات المتعلقة بالإثبات والمسائل القانونية المرتبطة بالملاحقة الجنائية. وفي بعض الدول، ترتبط هذه العقوبات المدنية بالإفصاح المالي أو بمخالفات إجرائية أخرى. على سبيل المثال، قد تخضع شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية لجزاء جنائي أو مدني إذا لم تُفصح بشكل صحيح عن مدفوعات رشوة في تقاريرها المالية المنشورة، أو إذا اقتطعت مبالغ رشوي جرى الإبلاغ عنها بشكل غير صحيح كمصروفات تجارية. أما العقوبات الإدارية، فهي تمثل خيارًا غير جنائي إضافيًا، وتُفرض عادةً من قبل هيئة إدارية مختصة بدلًا من الجهاز القضائي.

الإطار 6.4 قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA)

بموجب قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في الولايات المتحدة، قد يواجه الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقدم رشوة لموظف عمومي أجنبي عقوبات جنائية عن فعل الرشوة، أو في حال تقديم الرشوة نيابةً عن "جهة مُصدرة" خاضعة لقوانين الأوراق المالية الأمريكية، عقوبات جنائية أو غير جنائية عن الرشوة، وكذلك عن المخالفات المتعلقة بمسك الدفاتر أو بضوابط الرقابة الداخلية. وتتطلب الانتهاكات المدنية لأحكام هذا القانون معيار إثبات أدنى مقارنةً بالانتهاكات الجنائية. ويمكن تحميل الأشخاص الاعتباريين والأفراد المسؤولية الجنائية المتعمد مع العلم بذلك في الامتثال لأحكام مسك الدفاتر والرقابة الداخلية الواردة في القانون. وغالبًا ما تقتزن الانتهاكات الجنائية لأحكام المحاسبة بتهمة جنائية تتعلق بالرشوة، لكن ليس دائمًا. كما يمكن أن يشكل التهرب الضريبي الناتج عن الإخفاق في تسجيل الرشوة بصورة سليمة أساسًا لاتخاذ إجراءات إنفاذ جنائية أو مدنية.

المصدر: وزارة العدل الأمريكية، United States Foreign Corrupt Practices Act،

<https://www.justice.gov/criminal/criminal-fraud/foreign-corrupt-practices-act>

يجوز، بموجب بعض التشريعات، فرض غرامة مالية على الأشخاص الاعتباريين لمخالفة قوانين مكافحة الفساد في الدولة، بما في ذلك – عند الاقتضاء – إخفاق الشركة في منع المخالفات التي يرتكبها موظفيها أو وكلائها. تُلزم بعض الدول الشركات بالمسؤولية عن المخالفات استناداً إلى مبادئ القانون العام، في حين تفعل دول أخرى ذلك بموجب تشريع. إحدى مزايا النهج التشريعي هي أنه يوضح للشركات مسبقاً مسؤوليتها القانونية عن منع أعمال الرشوة أو غيرها من أفعال الفساد التي يرتكبها الموظفون. وهذا يضع العبء على عاتق الشركات لمعالجة مخاطر الفساد على نحو استباقي من خلال تعزيز برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد. إن جريمة الإخفاق في منع الفساد بموجب التشريع تُرسي الأساس القانوني لاتخاذ إجراءات إنفاذية عند وقوع المخالفات.

الإطار 6.5 قانون الرشوة البريطاني – المادة 7: الإخفاق في المنع

تُقر المادة 7 من قانون الرشوة في المملكة المتحدة بجريمة صريحة تقع على عاتق الشخص الاعتباري في حال إخفاقه في منع ارتكاب رشوة من قبل موظف أو شخص ذي صلة به. ويُتاح للشركة التذرع بدفع قانوني إذا ثبت أن لديها برنامجاً فعالاً ومناسباً لمكافحة الفساد. ويكمن الهدف الرئيسي من هذا النص في تحفيز الشركات على تبني برامج وقائية لمنع الرشوة. وقد بدأ هذا النص يُحدث أثراً عملياً حتى قبل رفع أول دعوى رسمية، إذ سارعت العديد من الشركات العاملة في المملكة المتحدة إلى اعتماد الحد الأدنى من معايير الامتثال، وفقاً لما ورد في الوثيقة الإرشادية الرسمية.

المصدر: وزارة العدل في المملكة المتحدة (2012)، Bribery Act 2010 Guidance، <https://www.justice.gov.uk/legislation/bribery>

منهجية تحديد الجزاءات المالية

ينبغي أن تعكس الجزاءات المالية جسامة المخالفة، مع الأخذ في الاعتبار حجم الكيان الاقتصادي المعني ومدى جسامة المسؤولية وعوامل أخرى، مثل الأضرار الناجمة عن السلوك غير المشروع، ومقدار الرشوة المدفوعة، والأرباح أو المنافع الأخرى المتأتية من المعاملة الفاسدة.²⁰ وعادةً ما تنص التشريعات على غرامة قصوى أو مستوى أساسي للجزاء، ويجري تحديد الغرامة الفعلية بناءً على النظر في الظروف المشددة أو المخففة. على سبيل المثال، في نموذج إصدار الأحكام المعتمد في الولايات المتحدة، تقوم سلطات إنفاذ القانون بتحديد «غرامة أساسية»، ثم تطبق «عامل مضاعف للمسؤولية» لتحديد نطاق الغرامة.²¹ وتقدم الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد إرشادات بشأن تنفيذ اتفاقات المصلحة العامة القضائية (وهي آلية لتسوية القضايا خارج نطاق المحاكم أدخلت بموجب قانون سابين 2)، والتي تُحدد العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد مبلغ الغرامة المفروضة لصالح المصلحة العامة.²² ومن بين عوامل المسؤولية التي قد تؤثر في مقدار الغرامة الجنائية: ما إذا كان كبار المسؤولين متورطين في السلوك أو قد أقروه؛ وجود سوابق جنائية؛ ما إذا كانت الشركة قد وضعت برنامجاً فعالاً لمكافحة الفساد؛ الإفصاح الطوعي عن السلوك غير المشروع؛ التعاون مع السلطات؛ والإقرار بالمسؤولية. وإضافة إلى ذلك، تنص التشريعات في الولايات المتحدة على حكم بديل للغرامات يجيز للمحاكم فرض غرامة تصل إلى ضعفي المكاسب المالية التي حصل عليها المدان، أو ضعفي الخسائر المالية التي لحقت بأي طرف آخر.

الإطار 6.6 المكسيك: القانون العام للمسؤوليات الإدارية

يحدد القانون العام للمسؤوليات الإدارية في المكسيك الجزاءات المفروضة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. وفي حالة الأشخاص الطبيعيين، قد تصل الغرامة المالية إلى ما يعادل ضعفي المنافع المتحققة، أو، في حال عدم تحقيق منافع، إلى مبلغ يتراوح بين 100 و150,000 ضعف القيمة اليومية لوحدة القياس والتحديث (Unidad de Medida y Actualización - UMA). أما بالنسبة للأشخاص الاعتباريين، فقد يصل الجزاء المالي إلى ضعف المنافع المتحققة، أو، في حال عدم تحقيق منافع، إلى ما يعادل مبلغًا يتراوح بين 1,000 و1,500,000 ضعف القيمة اليومية لوحدة القياس والتحديث لUMA. ويُعتبر التخفيف ظرفًا مخففًا للعقوبة عندما تقوم إدارة الكيان القانوني أو هيئات التمثيل أو الرقابة أو الشركاء فيه بالإبلاغ أو التعاون في التحقيقات، من خلال تقديم ما بحوزتهم من معلومات وأدلة، بالإضافة إلى تعويض الأضرار الناتجة عن المخالفة.

المصدر: Mexican General Law of Administrative Responsibilities
<https://www.diputados.gob.mx/LeyesBiblio/pdf/LGRA.pdf>

6.1.4 الإصلاح المؤسسي

على الرغم من أن الكيانات الاعتبارية لا يمكن سجنها، إلا أنه يمكن إلزامها باتخاذ مجموعة من التدابير الإصلاحية كشرط للتسوية القضائية. وقد شهدت العديد من الشركات متعددة الجنسيات تعزيزًا لبرامجها لمكافحة الفساد في أعقاب اتخاذ إجراءات إنفاذ رسمية ضدها، وتُعد هذه التدابير شرطًا أساسيًا للتسوية في عدد من النظم القضائية. وفي هذا السياق، تُعد الرقابة المستقلة ممارسة مألوفة في بعض الدول، حيث يتم تعيين مراقبين مستقلين للشركة وفقًا لإرشادات الادعاء العام.⁷³ وتخضع الشركات، بموجب هذه الترتيبات، لفترات محددة من الرقابة للتأكد من التزامها بالمتطلبات والتعهدات المنصوص عليها في إطار إجراء الإنفاذ القانوني. وقد تُشترط ضمن التسوية إعادة هيكلة مجلس الإدارة أو الإدارة العليا، أو إنهاء خدمة الموظفين المتورطين في المخالفات، فضلًا عن فرض متطلبات تتعلق بالتدقيق والامتثال المحاسبي. وتسهم هذه التدابير الإصلاحية في تعزيز المساءلة عن الأفعال السابقة، كما تمكن من معالجة مواطن الضعف المؤسسي بما يضمن وجود تدابير وقائية فعالة تحول دون تكرار السلوك غير المشروع في المستقبل.

6.1.5 مصادرة العائدات

تُعد مصادرة عائدات الفساد من التدابير المهمة الرامية إلى ردع السلوك الفاسد. ففي بعض قضايا الفساد الكبرى التي تشمل كيانات اعتبارية، قد تتجاوز قيمة العائدات المصادرة الغرامات المالية القانونية بأشواط.

وتنص التوصية لعام 2021 على الدور المحوري الذي تؤديه المصادرة ضمن نظام العقوبات في الدول.⁷⁴ ودعت التوصية بشأن مكافحة الرشوة الدول إلى استخدام تشريعاتها الوطنية لتحديد وتجميد وحجز ومصادرة الرشى وعوائد الرشوة الأجنبية، أو الممتلكات التي تعادل قيمتها تلك العائدات. كما شددت على أهمية أن تتبنى الدول نهجًا استباقيًا، بما يشمل تنفيذ أنشطة توعوية موجهة إلى سلطات إنفاذ القانون والجهات المختصة الأخرى، والنظر في تطوير وتعميم إرشادات تساعد على تنفيذ عمليات المصادرة.

وتُستخدم المصادرة أو "مصادرة الموجودات" (Asset Forfeiture) كأداة لحرمان الجناة من عائدات الجريمة التي حصلوا عليها، ولردع الانتهاكات المرتكبة بحق قوانين مكافحة الفساد. ويُعد هذا الإجراء ممارسة شائعة، لا سيما في قضايا انتهاك قوانين المنافسة ومكافحة الجريمة المنظمة. وتُحقق المصادرة عدة أهداف، منها ردع الجناة المحتملين، ومعالجة الإثراء غير المشروع الناتج عن الفساد، أو تعويض الأضرار التي لحقت بالضحايا نتيجة هذا السلوك غير المشروع. كما يمكن أن تسهم المصادرة في منع تسرب عائدات الفساد إلى الاقتصاد المشروع، وفي إزالة الأدوات المستخدمة في ارتكاب الجرائم اللاحقة مثل غسل الأموال.⁷⁵

وعادةً ما تقتصر المصادرة على استرداد المبالغ التي ثبت الحصول عليها نتيجة السلوك غير المشروع، مثل الأرباح الناتجة عن عقد أبرم عبر الرشوة، أو التوفير الناتج عن تسريع الإجراءات التنظيمية، أو الأفضلية التنافسية الناتجة عن رشوة استراتيجية. كما يمكن أن تمتد المصادرة لتشمل الموجودات المادية التي تم شراؤها بعائدات الجريمة، والتي قد تكون ذات قيمة مالية أعلى.

في بعض الحالات، يمكن إعادة العائدات المصادرة إلى الضحايا أو استخدامها لتعويض الأضرار الناتجة عن ممارسات الفساد. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة عندما تؤدي جريمة الفساد إلى خسائر مالية للأفراد أو المؤسسات أو الدولة. وقد تُعاد المنافع الاقتصادية المصادرة إلى أصحابها الشرعيين، أو تُستخدم لتعويض الأطراف المتضررة، وفقاً للمادة 57(3)(ج) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أو تُخصص لأغراض أخرى تخدم الصالح العام. وقد تشمل هذه الأغراض برامج منح أو مبادرات تساهم في الحد من الآثار السلبية للفساد. وتُعد التسوية التي أبرمت مع البنك الدولي في عام 2009 مثالاً بارزاً، إذ أفضت إلى تمويل مبادرة سيمنز للنزاهة، التي دعمت مبادرات مكافحة الفساد لأكثر من عقد من الزمان.⁷⁶

إن حرمان الجناة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن الفساد يخدم مصلحة الدولة في القضاء على الحوافز التجارية لارتكاب الرشوة، ويعزز أيضاً مصلحة المنافسين في إيجاد بيئة اقتصادية عادلة. فالجزاءات التي تقتصر على الغرامات دون المساس بعائدات الجريمة تُعد أقل فاعلية في ردع الانتهاكات المستقبلية، لا سيما في البيئات التي يكون فيها خطر الكشف أو التحقيق أو الملاحقة منخفضاً. وتشير إحدى التحليلات إلى أن الغرامات القانونية وحدها، دون مصادرة العائدات، لا تُعد كافية من الناحية الاقتصادية لردع جرائم الرشوة في معظم الدول.⁷⁷

ويُعد حساب عائدات الجريمة الناتجة عن الفساد عملية معقدة، نظراً لصعوبة تحديد النطاق الكامل وطبيعة المعاملات غير القانونية. وتُستخدم أساليب مختلفة لتقدير عائدات الفساد، بما في ذلك المحاسبة الجنائية، وتحليل أنماط المعيشة، وتتبع الأصول. وقد تناول تحليل صادر عن مبادرة استرداد الأصول المسروقة (StAR)،⁷⁸ وهي مبادرة مشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي، هذه الأساليب وغيرها لحساب المكاسب غير المشروعة، فضلاً عن دليل عملي صادر عن مبادرة (StAR) موجه للممارسين بشأن استرداد الأصول.⁷⁹

الإطار 6.7 مبادرة سيمنز للنزاهة (Siemens integrity initiative)

في إطار تسوية أبرمتها شركة سيمنز إيه جي (Siemens AG) عام 2008 مع الحكومة الأمريكية بشأن تهم تتعلق بالرشوة، وافقت الشركة على دفع 350 مليون دولار أمريكي كتجريد من الأرباح (disgorgement)، إضافة إلى 100 مليون دولار أمريكي كغرامات، إلى جانب جزاءات مالية أخرى فرضتها السلطات الألمانية. وفي تسوية لاحقة مع مجموعة البنك الدولي، التزمت سيمنز باستثمار مبلغ إضافي قدره 100 مليون دولار أمريكي لصالح مبادرة عالمية تهدف إلى دعم المنظمات والمشروعات المعنية بمكافحة الفساد في القطاع الخاص. وحتى آذار/مارس 2023، تم تخصيص نحو 120 مليون دولار أمريكي لتمويل 85 مشروعاً في أكثر من 50 دولة في إطار هذه المبادرة.

المصدر: 2022 Siemens Integrity Initiative Annual Report 2022، <https://baselgovernance.org/sites/default/files/2023-06/2022%20Annual%20Report%20of%20the%20Siemens%20Integrity%20Initiative.pdf>

6.1.6 تعويض الضحايا

تلجأ بعض الدول والمنظمات إلى استخدام العقوبات المالية أو غيرها من الجزاءات، مثل التنازل عن الأرباح أو المصادرة، لتعويض ضحايا الفساد. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، إلزام شركة بإنشاء صندوق يمول أنشطة مكافحة الفساد، أو تمويل منظمات غير حكومية أو مبادرات خيرية. ويمكن أن يُدرج تعويض الضحايا ضمن إطار تسوية قضائية أو غير قضائية. وتُلزم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول الأطراف أن تنشئ وسائل لتعويض ضحايا الفساد.⁸⁰

الإطار 6.8 تعويض الضحايا عبر تسويات غير قضائية: أمثلة من المملكة المتحدة

تم توفير تعويضات للدول أو الأطراف المتأثرة من الرشوة في قضايا تابعها مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة (SFO). ففي قمة مكافحة الفساد البريطانية لعام 2016، تعهدت تسع دول بوضع مبادئ مشتركة لتعويض البلدان المتأثرة بالفساد. وقد بررت المملكة المتحدة سياستها في السعي لتأمين تعويضات بأنها "وسيلة مهمة لدعم من تضرروا من الفساد"، كما ورد في البيان الختامي للقمة. وفي عام 2018، نشر كل من مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة (SFO) ودائرة الادعاء الملكية (CPS) والوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة (NCA) مبادئ مشتركة لتعويض ضحايا الجرائم الاقتصادية في الخارج. وفي وقت لاحق، أصدر مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة (SFO) على موقعه الإلكتروني توجيهات بعنوان "المبادئ العامة لتعويض الضحايا (بما في ذلك الدول المتضررة) في قضايا الرشوة والفساد والجرائم الاقتصادية". وقد وردت أمثلة على تسويات غير قضائية تضمنت التزامات بتعويض الضحايا في تقرير تقييم المرحلة الرابعة الصادر عن مجموعة العمل التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية بمكافحة الرشوة في المملكة المتحدة، ومنها:

- شركة سميث وأوزمان (Smith & Ouzman): لم تصدر المحكمة أمراً بالتعويض، لكن وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID) ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة (FCO) قررا لأسباب سياسية تحويل مبلغ 395,000 جنيه إسترليني (505,000 دولار أمريكي) إلى موريتانيا وكينيا. في موريتانيا، تم تحويل الأموال إلى البنك الدولي لتمويل مشاريع بنية تحتية، نظراً لبقاء المسؤول المعني في منصبه بعد كشف الفساد. أما في كينيا، فقد تم الاتفاق على استخدام الأموال لشراء سيارات إسعاف.
- ستاندرد بنك (Standard Bank): كجزء من اتفاق ملاحقة مؤجلة (DPA) صدقت عليه المحكمة، صدر أمر بدفع 7 ملايين دولار أمريكي كتعويض مباشر إلى حكومة تنزانيا. وقد تمت عملية الدفع بمساعدة مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة في المملكة المتحدة (SFO)، ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث (FCO)، ووزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، بالتعاون مع وزارة المالية التنزانية.
- شركة أوكسفورد للنشر المحدودة (Oxford Publishing Ltd): بالإضافة إلى أمر المحكمة بمصادرة مدنية قدرها 1.9 مليون جنيه إسترليني (2.4 مليون دولار أمريكي)، قدمت الشركة، من تلقاء نفسها، مساهمة طوعية قدرها 2 مليون جنيه إسترليني (2.6 مليون دولار أمريكي) لصالح منظمات غير ربحية تعمل في مجال تدريب المعلمين وغيرها من الأنشطة التعليمية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وقد حظيت هذه المساهمة باعتراف وترحيب من قبل مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة في المملكة المتحدة، غير أن المكتب قرر عدم إدراج هذه المساهمة ضمن شروط أمر المحكمة، إذ يرى أنها ليست الجهة المختصة بالنظر في المدفوعات الطوعية من هذا النوع.
- شركة أميك فوستر ويلر إنرجي المحدودة (Amec Foster Wheeler Energy Limited): كجزء من اتفاق ملاحقة مؤجلة صادقت عليه المحكمة، ألزمت الشركة بدفع غرامة مالية وتكاليف بمبلغ إجمالي قدره 103 ملايين جنيه إسترليني (ما يعادل 132 مليون دولار أمريكي) لصالح المملكة المتحدة، بما في ذلك مبلغ تعويض بقيمة 210,610 جنيه إسترليني (270,000 دولار أمريكي) يُدفع إلى الشعب النيجيري. وجاءت هذه التسوية في إطار اتفاق تسوية عالمي بلغت قيمتها 177 مليون دولار أمريكي أبرمت مع السلطات المسؤولة في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل.

المصادر: OECD (2017)، 'Implementing the OECD Anti-Bribery Convention Phase 4 Report: United Kingdom', منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، <https://doi.org/10.1787/888c5655-en>، OECD (2019)، 'Resolving Foreign Bribery Cases with Non-Trial Resolutions: Settlements and Non-Trial Agreements by Parties to the Anti-Bribery Convention', <https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/topics/policy-sub-issues/fighting-foreign-bribery/Resolving-foreign-bribery-cases-with-non-trial-resolutions.pdf>، SFO (2018)، 'New joint principles published to compensate victims of economic crime overseas', <https://www.sfo.gov.uk/2018/06/01/new-joint-principles-published-to-compensate-victims-of-economic-crime-overseas/>، 'Information for victims, SFO', <https://www.sfo.gov.uk/2018/06/01/new-joint-principles-published-to-compensate-victims-of-economic-crime-overseas/>، 'witnesses and whistle-blowers, Compensation Principles to Victims Outside the United Kingdom', SFO (2021)، 'SFO enters into £103m DPA with Amec Foster Wheeler Energy Limited as part of global resolution with us and Brazilian authorities', <https://www.sfo.gov.uk/2021/07/02/sfo-enters-into-103m-dpa-with-amec-foster-wheeler-energy-limited-as-part-of-global-resolution-with-us-and-brazilian-authorities/>

الإطار 6.9 تسوية مع بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB) تقضي بفرض جزاءات على شركة مقاولات عالمية تشمل الاستبعاد لمدة ست سنوات والمساهمة بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي لمنظمات غير حكومية وخيرية

في أيلول/سبتمبر 2019، توصل بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB) إلى اتفاق تسوية تفاوضي مع إحدى شركات المقاولات العالمية بسبب ممارسات فاسدة في مشروعات ممولين من قبل البنك. وبموجب الاتفاق، تم استبعاد الشركة من المشاركة في المشاريع الممولة من قبل البنك لمدة ست سنوات، يليها فترة عدم استبعاد مشروط (conditional non-debarment) طبقت على عدد من الشركات الفرعية التابعة لها. كما التزمت الشركة بتنفيذ إصلاحات امتثال ونزاهة بإشراف مراقب مستقل. بالإضافة إلى ذلك، تعهدت الشركة بالمساهمة بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي لصالح منظمات غير حكومية ومؤسسات خيرية تستفيد منها مجتمعات ضعيفة في بلدان أعضاء في البنك.

المصدر: Inter-American Development Bank (2019)، بيانات صحفية،

<https://www.iadb.org/en/news/odebrecht-reaches-settlement-agreement-idb-group-resulting-sanctions>

6.1.7 سبل الانتصاف التعاقدية

تُعد سبل الانتصاف التعاقدية إحدى الوسائل الأخرى لمكافحة الفساد في القطاع الخاص. فقد يشكل الإخلال بالمعايير القانونية أساساً لإنهاء العقد أو المطالبة برد الحقوق بموجب شروط التعاقد. وفي العديد من النظم القانونية، تُعتبر العقود التي تم الحصول عليها من خلال ممارسات فاسدة باطلة أو قابلة للإبطال بموجب القوانين المدنية والتجارية، بما يترتب عليه تحميل الطرف الفاسد العواقب القانونية.⁸¹ وتُعد هذه السبل من وسائل الانتصاف الشائعة في معظم الدول في حالات الإخلال العام بالعقود، وقد تُطبق صراحة في حالات جرائم الفساد.

قد تكون الدول نفسها من ضحايا الفساد، ويُشجع وفقاً للمادة 34 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والبند الرابع (القسم 9) من التوصية لعام 2021 على النظر في فسخ العقود أو إلغاء الامتيازات المشوبة بالفساد. وفي الحالات التي قد لا تستدعي إنهاء العقد أو الامتياز، قد تشمل سبل الانتصاف الأخرى فرض تعويضات تعاقدية أو جزاءات مالية تعاقدية بوصفها عقوبة أخف. ويُعد هذا النوع من الجزاءات ذا طابع تعويضي، ويهدف إلى حماية الموارد العامة والحفاظ على نزاهة عمليات المشتريات العامة. وإذا ثبت تورطها في الفساد تفقد الشركة صفة الشريك الموثوق به في تنفيذ العقود العامة - سواء كان ذلك للحصول على العقد أو الاحتفاظ به أو أثناء تنفيذه - في أداء مسؤولياتها بما يخدم المصلحة العامة. كما أن العقود التي يتم الحصول عليها عن طريق الفساد تُقوض نزاهة منظومة المشتريات العامة، الأمر الذي يُضعف جهود الدول الأطراف في تنفيذ أحكام المادة 9 من الاتفاقية.⁸²

تُحدد سبل الانتصاف التعاقدية في مجال المشتريات العامة أو في السياقات المماثلة عادةً بموجب القوانين أو اللوائح، ويُعزز تنفيذها من خلال إدراج شروط تعاقدية واضحة. وتتمثل إحدى الممارسات الشائعة لدى الدول في إلزام الجهات المتعاقدة بإدراج أحكام مكافحة الفساد بشكل روتيني في عقود المشتريات العامة واتفاقيات الامتياز. وسواء وردت هذه الأحكام في شكل تنظيمي أو تعاقدية، يمكن استخدامها لمعالجة ما يلي: (أ) التوقعات العامة بشأن النزاهة، (ب) الإبلاغ الإلزامي عن الممارسات غير المشروعة أو غير المتوافقة مع معايير النزاهة، (ج) الانتهاكات المحتملة، (د) الوصول إلى السجلات والتعاون في حال إجراء تحقيق، (هـ) سبل الانتصاف في حال تأكيد حدوث انتهاكات.

الإطار 6.10 اليونان: إدراج بند النزاهة في وثائق المشتريات

في حزيران/يونيو 2021، أدرجت هيئة المشتريات العامة الموحدة في اليونان (HSPPA)، بعد التشاور مع منظمة الشفافية الدولية – فرع اليونان، بند النزاهة في النماذج القياسية المحدثة لوثائق المشتريات الخاصة بإبرام عقود التوريد والخدمات. ويهدف هذا البند إلى الحيلولة دون انتهاك معايير النزاهة، وضمان إدارة فعالة لتضارب المصالح الحالي أو المحتمل. تنطبق الالتزامات والمحظورات المنصوص عليها في هذا البند على أي مقدم عطاء، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً أو ائتلاف شركات. ويتضمن ملف المناقصة إقرار نزاهة مُلزم بالنزاهة يتعين على المتعاقد أو أي من المتعاقدين من الباطن التابعين له، التوقيع عليه قبل إبرام العقد. وفي حال ثبوت خرق الامتثال بالنزاهة، يحق للجهة المتعاقدة فسخ العقد من جانب واحد وفرض الجزاءات المناسبة، بما في ذلك احتمال الاستبعاد من التعاقد في المستقبل.

المصدر: Hellenic Single Public Procurement Authority (HSPPA)، المادة 73.4.f والمادة 74 – القانون 4412/2016،
<https://www.gov.gr/en/sdg/public-contracts/reporting-irregularities/competent-administrative-authorities-for-submission-of-complaints/hellenic-single-public-procurement-authority-hsppa>

الإطار 6.11 سبل الانتصاف التعاقدية في ممارسات مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

تُعنى مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وهي عضو في مجموعة البنك الدولي، بدعم تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية. ولضمان التزام الشركات التي تدعمها بالممارسات الأخلاقية والمستدامة، تُدرج المؤسسة التزامات تتعلق بالنزاهة ضمن اتفاقيات التمويل والاستثمار التي تبرمها. وتختلف سبل الانتصاف التعاقدية المحددة في هذه الاتفاقيات حسب طبيعة المشروع، والاختصاص القضائي، والقطاع المعني. وفي اتفاقيات التمويل المبرمة بين مؤسسة التمويل الدولية والشركات المدعومة، قد يُدرج بند يتعلق بالممارسات المعاقب عليها، يلزم الطرف المقابل بالإقرار بأن لا هو ولا أي من الشركات التابعة له أو وكلائه أو مالكيه أو رعايته قد انخرطوا في أعمال فساد مرتبطة بالمشروع، وأنهم لن يفعلوا ذلك خلال فترة التمويل المقدمة من المؤسسة. علاوة على ذلك، قد تُربط اتفاقية التمويل بتحقيق مراحل محددة واردة في خطة إجراءات امتثال، يتم وضعها أثناء التفاوض على العقد بناءً على نتائج عملية العناية الواجبة التي تجريها المؤسسة. ويترتب على خرق الأحكام التعاقدية المحتملة آثار تنفيذية وتعاقبية، على النحو التالي: أولاً، إذا ثارت شكوك بشأن ارتكاب ممارسات خاضعة للعقوبات، بما في ذلك الفساد، يجوز لمؤسسة التمويل الدولية، من خلال نائب الرئيس لشؤون النزاهة في مجموعة البنك الدولي، أن تفتح تحقيقاً، وقد تؤدي نتائجه إلى استبعاد الشركة من التأهل لتمويل مستقبلي من المجموعة. وثانياً، قد يؤدي خرق بند الممارسات الخاضعة للعقوبات إلى جزاءات تجارية، مثل السداد الإجباري المسبق للقرض أو فسخ العقد.

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، <https://www.ifc.org/en/home>

يتعين على الشركات التي تتعامل مع الحكومة أو تستفيد من امتيازات أو مزايا أخرى أن تلتزم بمسؤولياتها القانونية. ويجب أيضاً أن تتلقى هذه الشركات إشعاراً واضحاً بالعواقب المحتملة في حال وقوع انتهاكات، مما يساعد على ضمان جدية المتعاقدين والمستفيدين في الوفاء بالتزاماتهم، كما يُعزز الأساس القانوني لاتخاذ إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن سبل الانتصاف التعاقدية من جانب الشركة (أي في سياق المعاملات بين الشركات) تُعد عنصراً مهماً في الحفاظ على سلاسل توريد أخلاقية. إذ تُتيح بنود مكافحة الفساد المدرجة في العقود للمتعاقدين إمكانية فرض تنفيذ الالتزامات التعاقدية وعدم الإخلال بها عند وقوع خروقات، مما يُساهم في صون نزاهة سلاسل التوريد.

تشكل سبل الانتصاف التعاقدية أداة مهمة لكل من الجهات المتعاقدة في القطاع العام والقطاع الخاص لضمان عدم تلوث العقود بالفساد. وقد يؤدي عدم النص صراحةً على سلطة اتخاذ تدابير علاجية إلى عدم إمكانية فسخ العقد، حتى في حال وجود أدلة واضحة على الفساد. كما قد لا تكون المحاكم مخولة بإبطال العقود الملوثة بالفساد في حال غياب بنود تعاقدية صريحة تحظر السلوك الفاسد.

6.1.8 التعليق والاستبعاد

تُعد قيود التعليق والاستبعاد من أشد الجزاءات المفروضة على الفساد في القطاع الخاص. والتعليق والاستبعاد هما إجراءان قضائيان أو إداريان تتخذهما الحكومات أو منظمات مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (MDBs) لمعالجة جرائم الفساد التي يرتكبها أفراد أو كيانات اعتبارية. ويُقصد بهما منع الأفراد أو الشركات من المشاركة في العقود الحكومية، أو العقود الفرعية، أو القروض، أو المنح، أو برامج المساعدة الأخرى، بهدف حماية نزاهة عملية المشتريات العامة أو البرنامج الحكومي. وغالبًا ما يُفرض الاستبعاد على نطاق حكومي شامل، وقد يؤدي إلى استبعاد متقاطع من قبل دول أو هيئات عامة أخرى. كما يمكن أن يؤدي إلى خسارة فرص تجارية، نظرًا لاعتماد العديد من الشركات على قوائم الجزاءات في عمليات العناية الواجبة الخاصة بها.

في حين أن التعليق والاستبعاد يهدفان كلاهما إلى حماية المشتريات العامة وسائر أشكال المساعدات المالية العامة من الوقوع ضحية للفساد، إلا أن ثمة فروقًا رئيسية بينهما:

- التعليق: هو تدبير مؤقت يُتخذ عند توافر أدلة على الفساد أو سوء السلوك. ويقضي هذا التدبير باستبعاد أحد الأفراد أو الكيانات على الفور وبصورة مؤقتة من المشاركة في العقود الحكومية أو تلقي التمويل الحكومي. والغرض من التعليق هو إتاحة الفرصة لإجراء تحقيق لتحديد مدى صحة الادعاءات. وخلال فترة التعليق، يُحظر عادةً على الطرف المعني الدخول في أي عقود أو معاملات حكومية جديدة.
- الاستبعاد: هو إجراء أكثر صرامة ينطوي على استبعاد أحد الأفراد أو الكيانات من المشاركة في العقود الحكومية أو تلقي التمويل الحكومي. يُطبق الاستبعاد عادةً عندما يُثبت التحقيق أو الإجراءات القانونية وقوع فساد أو سوء سلوك جسيم. وقد يُفرض الاستبعاد لمدة محددة (مثل خمس سنوات) أو لأجل غير مسمى، على الرغم من أن بعض الولايات القضائية تتيح للشركات إنهاء الاستبعاد من خلال عملية تُعرف باسم "التنظيف الذاتي" (self-cleaning)، والتي قد تتضمن تعزيز امتثالها لمتطلبات مكافحة الفساد. ويترتب على الاستبعاد عواقب وخيمة، إذ قد يؤدي إلى إخراج الشركة من السوق لفترة كافية لتقويض قدرتها التنافسية في السوق. ويمكن تصنيف الاستبعاد عمومًا إلى نوعين: استبعاد عقابي واستبعاد تصحيحي.
 - النموذج العقابي: يُعد الاستبعاد في هذا النموذج بمثابة عقوبة على الرشوة أو سوء السلوك، وغالبًا ما يُفرض تلقائيًا بمجرد التوصل إلى وجود مخالفة.
 - النموذج التصحيحي: يركز الاستبعاد في هذا النموذج على نزاهة المشتريات وعلى مبدأ مفاده أن على الحكومات أن تتعامل فقط مع متعاقدين "يتسمون بالمسؤولية". وفي هذا النهج، تُعد الرشوة عاملاً مهماً، لكن تُؤخذ أيضًا في الاعتبار عوامل أخرى، مثل جهود الشركة في التصحيح والوقاية. كما تُراعى إمكانية الاستعانة بجهات بديلة.

الإطار 6.12 قانون المشتريات العامة في بلغاريا

ينص قانون المشتريات العامة (PPA) على أن صدور إدانة بحق مرشح/مشارك في جريمة محددة من أنواع معينة، بما في ذلك الرشوة الأجنبية سواء أكانت نشطة أو سلبية، يُعد سبباً موجباً للاستبعاد من إجراءات المشتريات العامة. وتنطبق هذه الأحكام بشكل غير مباشر على الأشخاص الاعتباريين، نظراً لأن أسباب الاستبعاد تشمل أيضاً الأشخاص الطبيعيين الذين يمثلون المرشح/المشارك بحكم القانون أو بموجب توكيل، بما في ذلك أعضاء هيئتي الإدارة والرقابة، وعندما تضم هذه الهيئات شخصاً اعتبارياً، تنطبق الأحكام على الأشخاص الطبيعيين الذين يمثلونه (المادة 54، الفقرتان 2 و3 من قانون المشتريات العامة).

المصدر: Bulgaria Public Procurement Act (الترجمة الإنجليزية)،

<https://www.me.government.bg/en/library/public-procurement-act-357-c25-m258-1.html>

في معظم الدول، تُمنح سلطة فرض جزاءات التعليق والاستبعاد بموجب القانون، وتقتصر على الأفعال التي يرتكبها المتعاقد والتي تشكل انتهاكاً لقائمة محددة من القوانين أو الأنظمة. وتختلف أسباب الاستبعاد، غير أنها تشمل بوجه عام الاحتيال التعاقدية، أو الإدلاء ببيانات كاذبة، أو الرشوة، أو المخالفات المحاسبية، أو الأداء الضعيف أو عدم الوفاء بالتزامات تعاقدية، فضلاً عن الإخفاق في الامتثال لمتطلبات قانونية محددة تتعلق بالنزاهة أو البيئة أو غيرها. وقد تُفرض الجزاءات بصورة شاملة، أو تقتصر على فئات معينة من الأنشطة أو الجهات التابعة لمؤسسة ما. على سبيل المثال، قد يقتصر الاستبعاد المفروض على شركة متعددة الجنسيات على الجهة التابعة المخالفة دون أن يشمل المؤسسة العالمية بأكملها.

وقد تترتب على الاستبعاد أيضاً آثار تبعية محتملة. فقد تُحجم هيئات المشتريات العامة عن استخدام الاستبعاد كأداة بسبب ما قد يسببه من تعطيل في العمليات أو لصعوبة إيجاد مصادر بديلة للسلع والخدمات من الناحية العملية. كما أن فرض جزاءات تهدد استمرارية مؤسسة كبيرة قد يؤدي إلى فقدان عشرات الآلاف من الوظائف في مختلف أنحاء المؤسسة وسلسلة الإمداد التابعة لها. أما في القطاع الخاص، فإن خطر التعرض للاستبعاد قد يشكل حافزاً قوياً لتعزيز النزاهة المؤسسية.

وحيثما يكون الاستبعاد جوازياً، ساهمت الرسائل التحذيرية التي تطلب من المؤسسة المعنية تقديم مبررات لعدم فرض الاستبعاد، في تحقيق تنازلات كبيرة في سياق التسويات، بما في ذلك الالتزامات بتعزيز بروتوكولات النزاهة الداخلية. وفي بعض الحالات، أفضت خطابات التحذير إلى شروط تسوية تُلزم المؤسسة بالخضوع لرقابة امتثال مستقلة لفترة محددة، عادة ما تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. وقد لا يتاح هذا الأسلوب التفاوضي دائماً في إطار نموذج الاستبعاد العقابي، حيث يكون الاستبعاد غير خاضع لتقدير الجهة المختصة بمجرد التحقق من وقوع المخالفة.⁸³

الإطار 6.13 مثال على آلية للاستبعاد: سجل المنافسة في ألمانيا

منذ عام 2021، أصبح "سجل المنافسة" في ألمانيا، وهو منصة إلكترونية تستضيفها المكتب الاتحادي الألماني لمكافحة الاحتكار، أداة تتيح للجهات المتعاقدة في ألمانيا التصدي للمخالفات في عمليات المشتريات العامة من خلال استبعاد الشركات المعنية، مع تعزيز المساءلة وإتاحة سبل الإصلاح:

- تُدرج في سجل المنافسة الإدانات النهائية وأوامر الجزاء الصادرة عن المحاكم الجنائية في جرائم من بينها الفساد والرشوة، مما يمكن الجهات المتعاقدة من الامتثال لالتزامها العام باستبعاد الشركات المدانة بجرائم فساد من إجراءات المشتريات العامة، وذلك عملاً بقانون المشتريات العامة الألماني.
- ويجوز شطب الشركات من سجل المنافسة في حالتين. تُحذف القيد المدرجة في السجل تلقائياً بعد مرور ثلاث أو خمس سنوات (حسب نوع الجريمة) من تاريخ صدور الإدانة النهائية ضد الشركة (المادة 7 من قانون سجل المنافسة). كما يجوز للشركة في أي وقت إثبات أنها اتخذت تدابير "إصلاح ذاتي" كافية بموجب قانون المشتريات العامة. وتقع على عاتق الشركة مسؤولية إثبات كفاية تدابير التنظيف الذاتي، ويتخذ القرار في نهاية المطاف من قبل الجهة المتعاقدة أو المكتب الاتحادي الألماني لمكافحة الاحتكار وتُحدد الشروط المسبقة للإصلاح الذاتي في المادة 125 من قانون المنافسة الألماني والمبادئ التوجيهية الصادرة عن المكتب الاتحادي الألماني لمكافحة الاحتكار. وتمثل فعالية نظم الامتثال المؤسسي عنصراً رئيسياً في هذا السياق.

المصادر: OECD (2018)، Implementing the OECD Anti-Bribery Convention Phase 4 Report: Germany،

Implementing the OECD Anti-Bribery Convention، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس،

<https://doi.org/10.1787/f0f268d1-en>؛ المكتب الاتحادي الألماني لمكافحة الاحتكار وموقعه الإلكتروني،

<https://www.bundeskartellamt.de>

Guidelines on the premature deletion from the Competition Register due to self-cleaning

https://www.bundeskartellamt.de/SharedDocs/Publikation/EN/Leitlinien/Guidance_self_cleaning_WebReg.pdf?blob=publicationFile&v=3؛ والدليل العملي ذو الصلة،

https://www.bundeskartellamt.de/SharedDocs/Publikation/EN/Leitlinien/Premature_deletion_from_the_Competiti

[on_Register_due_to_self_cleaning_a_practical_guide.pdf?blob=publicationFile&v=2](https://www.bundeskartellamt.de/SharedDocs/Publikation/EN/Leitlinien/Premature_deletion_from_the_Competiti)

قانون المنافسة الألماني (Competition Act)، https://www.gesetze-im-internet.de/englisch_gwb/englisch_gwb.html#p1558،

قانون السجل الألماني للمنافسة (Competition Register Act)،

https://www.gesetze-im-internet.de/englisch_wregg/englisch_wregg.html#p0079

يُعد تنسيق إجراءات التعليق والاستبعاد بين الجهات الحكومية المعنية أمراً بالغ الأهمية لضمان اتخاذ قرارات الاستبعاد وتنفيذها بشكل متسق وفعال. ففي حين تتولى جهات إنفاذ القانون عادةً مسؤولية التحقيق في الادعاءات وتحديد المسؤولية الجنائية، تُنَاط بجهات حكومية أخرى، في كثير من الأحيان، مسؤولية اتخاذ قرارات الاستبعاد لأغراض وقائية أو تصحيحية، بشكل مستقل عن الإجراءات الجنائية. قد تفقر هذه الجهات إلى الإلمام الكامل بمنظور إنفاذ القانون الأوسع، أو قد تتأثر باعتبارات تشغيلية، مثل المخاطر المرتبطة باضطراب تنفيذ العقود نتيجة الاستبعاد. وعليه، فإن استحداث آليات فعالة لتنسيق العمل بين مختلف الجهات ذات الصلة يُعد السبيل الأمثل لمعالجة هذه التباينات وضمان اتساق الإجراءات مع الأهداف العامة لمكافحة الفساد.

ومن الضروري أيضاً تفادي تناقض السياسات الذي من شأنه تقويض جهود إنفاذ القانون الرامية إلى تشجيع الإفصاح الطوعي والتعاون من جانب الشركات. فقد تنشأ نتائج غير مرغوب فيها عندما يُفعل الاستبعاد تلقائياً بناءً على إدانة جنائية، ما قد يثني الشركات عن الإبلاغ الذاتي واتخاذ تدابير تصحيحية إذا كان من شأن تعاونها أن يؤدي، تلقائياً، إلى حرمانها من التعاقدات الحكومية. وفي المقابل، يتيح النموذج التقديري مرونة في تقييم كل حالة على حدة، مما يجعله أكثر ملاءمة للدول التي تسعى إلى تحفيز التصحيح الذاتي وتشجيع الإفصاح الطوعي.

كما يمكن أن يُسهم تعزيز التنسيق بين الوكالات الحكومية في الكشف عن الانتهاكات المحتملة المرتبطة بالفساد. وغالباً ما تشكل جهات المشتريات العامة خط الدفاع الأول في رصد هذه الانتهاكات، ويُناط بها اتخاذ تدابير وقائية ورقابية ضمن نطاق ولايتها للحد من الفساد والكشف عنه. وتنص المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على ضرورة اعتماد نظم مشتريات تتسم بالشفافية وتُسهم في منع الفساد، كما تُشجع التوصية لعام 2021 (البند الحادي عشر) على تعزيز التعاون بين الوكالات. وعلى المستوى العملي، ينبغي تدريب موظفي المشتريات العامة على المتطلبات والإجراءات ذات الصلة بمكافحة الفساد، وعلى واجب الإبلاغ عن الشواغل أو الملاحظات المثيرة للشبهات لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق منها. كما يجوز اشتراط الإبلاغ عن وقائع الفساد الجوهرية ضمن العقود الحكومية أو اتفاقات المنح، وذلك كجزء من الالتزامات التعاقدية المفروضة على المتعاقدين والمستفيدين.⁸⁴

ونظرًا لجسامة هذه الجزاءات، لا سيما بالنسبة للأفراد والشركات الصغيرة، من الضروري وجود معايير واضحة للسلوك و ضمانات إجرائية فعالة تحول دون إساءة استخدامها. وينبغي أيضًا أن تنظر الدول في إصدار إرشادات رسمية بشأن برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد، والنظر في إمكانية اعتماد برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد الفعالة كوسيلة للدفاع أو لتخفيف العقوبات المفروضة، بما في ذلك حالات التعليق أو الاستبعاد.

تسليط الضوء – المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والاستبعاد

منذ عام 2010، شرعت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (MDBs) في تنفيذ اتفاق إنفاذ قرارات الاستبعاد المتبادل،⁸⁵ المعروف أيضًا باسم "اتفاق الاستبعاد المتقاطع". وقد وقع هذا الاتفاق كل من البنك الدولي، والبنك الآسيوي للتنمية (ADB)، والبنك الأفريقي للتنمية (AfDB)، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB). ويقضي الاتفاق بأن الكيانات التي يتم استبعادها من قبل أحد هذه المصارف، تُفرض عليها الجزاءات نفسها من قبل الأطراف الموقعة الأخرى، بشأن السلوك ذاته.

ويُشترط لكي تكون قرارات الاستبعاد مؤهلة للاستبعاد المتقاطع أن تتوافر فيها الشروط التالية:

- أن تتعلق بممارسات احتيالية أو فاسدة أو تواطئية أو قائمة على الإكراه؛
- أن تكون علنية؛
- أن تكون مدتها تتجاوز سنة واحدة؛
- وألا تكون صادرة استنادًا إلى قرار من سلطة وطنية أو دولية أخرى.

تهدف آلية الاستبعاد المتبادل التي تعتمدها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (MDBs) إلى تعزيز فعالية تدابير مكافحة الفساد، من خلال منع الأفراد أو الكيانات من التحايل على الجزاءات المفروضة عليهم من قبل أحد المصارف الموقعة، بما يُعزز الاتساق والتنسيق في الجهود الدولية لمكافحة الفساد.

وبالإضافة إلى الآلية، اتفقت ستة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف - وهي: مجموعة البنك الدولي، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الأوروبي للاستثمار (EIB)، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية - على مبادئ عامة بشأن برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد، ونشرتها بهدف تقديم توجيهات عملية لضمان استخدام التمويلات لأغراض تنموية مشروعة،⁸⁶ وتحدد هذه المبادئ إطارًا مرجعيًا لمنع الاحتيال والفساد، وهي مصممة لتكون قابلة للتكيف والتنفيذ من قبل الكيانات بمختلف أحجامها وقطاعاتها.⁸⁷ ومن شأن الامتثال لهذه المبادئ أن يساعد الشركات على تفادي السلوكيات التي قد تُفضي إلى تفعيل نظام الاستبعاد المتقاطع.

ومن الجدير بالذكر أن متطلبات الامتثال الخاصة بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف قد تنعكس أيضًا على العلاقات بين مؤسسات الأعمال (B2B)، إذ قد تستلزم هذه المتطلبات إجراء تقييمات للعناية الواجبة قبل التعاقد مع موردين أو وكلاء من الباطن. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول أن تفرض عبر تشريعاتها الوطنية متطلبات للعناية الواجبة على الشركاء التجاريين، تلزم الشركات المتعاقدة بمستوى محدد من تقييم المخاطر في تعاملها مع الطرف الثالث. وفي القطاع الخاص، أصبح من الضروري بشكل متزايد رسم صورة شاملة لسلسلة الإمداد وضمان امتثال الموردين لقوانين وسياسات مكافحة الفساد.

الإطار 6.14 نظام الجزاءات في البنك الدولي

وضع البنك الدولي إجراءات مفصلة للتحقيق في حالات الاحتيال أو الفساد التي تنطوي على عمليات يمولها البنك، ولفرض الجزاءات بشأنها. ويُعد نظام الجزاءات هذا من الركائز الأساسية في جهود البنك الدولي لمكافحة الفساد، ويتألف من ثلاث هيئات مستقلة تُعنى بمعالجة قضايا الاحتيال والفساد بكفاءة وإنصاف.

يتولى نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة (INT) رصد مخاطر النزاهة في عمليات البنك، ويتلقى بلاغات بشأن سلوك يُحتمل أن يشكل مخالفة من مصادر متعددة، من بينها استمارة الشكاوى الإلكترونية. وتُستعرض جميع البلاغات وتُقيم من قبل هذه الوحدة، وقد تقتضي الحالات التي تدخل ضمن نطاق اختصاصها والمندرجة ضمن السلوكيات القابلة للجزاء إجراء تحقيق شامل. وإذا خلص التحقيق إلى وجود أدلة موثوقة على ارتكاب سلوك يُعاقب عليه، يمكن للوحدة أن تطلب فرض جزاءات على الشركات والأفراد المعنيين (ويُشار إليهم في النظام باسم المدعى عليهم)، إما من خلال إحالة القضية إلى المستوى الأول ضمن نظام الجزاءات، أو عن طريق التفاوض على تسوية.

يشكل مكتب التعليق والاستبعاد في البنك الدولي (OSD) المستوى الأول من مستويات البت في القضايا في إطار نظام الجزاءات المعتمد لدى البنك الدولي. وقبل فرض أي جزاء، يتولى المكتب، من خلال رئيس وحدة التعليق والاستبعاد (SDO)، استعراض مدى كفاية الأدلة المقدمة ضد المدعى عليهم، ويصدر القرار المناسب بشأن الجزاء. وغالبًا ما تشمل الجزاءات فرض استبعاد مشروط بالإفراج، غير أن الجزاءات الأخرى الممكنة تشمل: (1) التوبيخ، (2) عدم الاستبعاد المشروط، (3) الاستبعاد، أو (4) التعويض. ويجوز أن تنسحب هذه الجزاءات على الكيانات التابعة للمدعى عليه أو خلفائه القانونيين أو الجهات الموكلة. كما تُنفذ قرارات الاستبعاد التي تتجاوز مدتها سنة واحدة بشكل متبادل بين البنك الدولي وأربعة بنوك إنمائية متعددة الأطراف أخرى.

أما مجلس الجزاءات التابع للبنك الدولي، فيشكل المستوى الثاني في إطار نظام الجزاءات، وتُحال إليه القضايا إذا قرر الطرف المعني الطعن في المسؤولية و/أو الجزاء المقترح من قبل رئيس وحدة التعليق والاستبعاد. ويُجري المجلس مراجعة مستقلة من جديد (de novo)، دون الامتثال بالقرارات الصادرة في المستوى الأول. وينظر المجلس في كامل ملف القضية، ويُتيح للأطراف فرصة تقديم دفع إضافية، أو أدلة جديدة، أو المشاركة في جلسة استماع عند الاقتضاء. وتُعد قرارات مجلس الجزاءات نهائية وغير قابلة للطعن.

لا ترفع العقوبة المفروضة المفروض على كيان ما مع الإفراج المشروط، إلا بعد استيفاء شروط الإفراج بما يُرضي موظف الامتثال للنزاهة التابع للبنك الدولي. وغالبًا ما تتضمن هذه الشروط الكيان الخاضع للجزاء بوضع وتنفيذ تدابير امتثال في مجال النزاهة تتماشى مع المبادئ الواردة في المبادئ التوجيهية للامتثال للنزاهة الصادرة عن البنك الدولي، أو اشتراط خضوع الأفراد المعنيين بتلك العقوبات لتدريب على الامتثال في مجال النزاهة. وفي حال عدم استيفاء شروط الإفراج بنهاية الحد الأدنى لفترة الجزاء، يظل الجزاء ساريًا إلى حين تحقيق تلك الشروط. كما تُنشر قرارات موظف التعليق والاستبعاد التي لم يُقدم بشأنها طعن، وكذلك قرارات مجلس الجزاءات، كاملة ومتاحة للعموم. ويُبقى البنك الدولي على قائمة عامة تضم الكيانات المستبعدة من المشاركة في عملياته.

المصادر: البنك الدولي، نظام الجزاءات، <https://www.worldbank.org/en/about/unit/integrity-vice-presidency>؛

<https://www.worldbank.org/en/about/unit/sanctions-system>؛

البنك الدولي، مجلس الجزاءات، <https://www.worldbank.org/en/about/unit/sanctions-system/sanctions-board>

6.1.9 الحرمان من المزايا الحكومية

يُعد تقييد الوصول إلى المزايا أو الخدمات أحد أشكال الجزاءات المحتملة على الفساد، ويتقاطع من حيث الوظيفة مع جزاءات التعليق والاستبعاد من المشتريات العامة.

وتقدم الحكومات طيفًا من المزايا وأشكال الدعم لمواطنيها والشركات العاملة لديها، مثل تراخيص مزاولة الأعمال والتصدير، والحوافز الضريبية، وبرنامج خلق فرص العمل المرتبطة بأنشطة التصدير. وتُعد هذه من قبيل الامتيازات التي تمنحها الدولة، والتي يجوز تقييدها أو سحبها كجزاء على مخالفة القوانين أو الإخلال بالالتزامات التعاقدية، بما في ذلك ارتكاب أفعال فساد. وتكتسب هذه التدابير أهمية خاصة في سياق الأعمال الدولية المدعومة من وكالات ائتمان الصادرات الوطنية، حيث يرتبط الحرمان من هذه المزايا ارتباطًا وثيقًا بجرائم الفساد.⁸⁸

كما توفر العديد من الدول خدمات مفوضي التجارة لمساعدة الشركات الوطنية في توسيع أنشطتها التصديرية والدخول إلى أسواق جديدة. وقد تشمل هذه الخدمات تقديم الدعم التمويلي، وتيسير الوصول إلى شبكات أعمال استراتيجية، وتقديم المشورة بشأن متطلبات الاستيراد والتصدير، بما في ذلك الحصول على التأشيرات وفهم الإطار التنظيمي في السوق المستهدف. وقد يترتب على حرمان الشركات من هذه الخدمات خسائر ملموسة في القيمة الاقتصادية. ومن ثم، فإن ربط الاستفادة من هذه المزايا بامتثال الشركات لمبادئ النزاهة يمكن أن يشكل أداة فعالة لتعزيز الامتثال بممارسات الأعمال الرشيدة.

الإطار 6.15 مثال ألمانيا ممثلة بشركة Euler Hermes

تتولى شركة (Euler Hermes) Euler Hermes Aktiengesellschaft، بموجب تفويض من الحكومة الألمانية، مهام وكالة ائتمان الصادرات الرسمية لألمانيا. ويشمل الإطار التنظيمي الألماني وسائل تعاقدية للتدقيق والعناية الواجبة، فضلاً عن تدابير تحفيزية لتشجيع مقدمي الطلبات و/أو المصدرين على تنفيذ برامج امتثال لمكافحة الفساد، تفادياً لتأخير الدعم أو رفضه:

- الإقرار الإلزامي بمكافحة الفساد: لا تُمنح ضمانات ائتمان الصادرات للمعاملات التي تُبرم عبر ارتكاب جرائم جنائية، بما في ذلك الفساد. ولكي يكون مقدم الطلب مؤهلاً للحصول على دعم في إطار برنامج ضمانات ائتمان الصادرات الألماني، يجب عليه أن يُقر بعدم وجود أي شكل من أشكال الرشوة أو الممارسات الفاسدة المرتبطة بالمعاملة، وألا تكون متوقعة مستقبلاً. كما يجب عليه عمومًا إخطار السلطات المسؤولة بأي تهمة جنائية أو تحقيقات أو أحكام أو تدابير رسمية تتعلق بادعاءات فساد بحقه أو بحق موظفيه، أو أعضاء مجلس إدارته، أو مالكه، أو وكلائه الذين يتصرفون نيابة عنه.
- العناية الواجبة المعززة: في حال وجود إجابات إيجابية ضمن الإفصاح أو مؤشرات أخرى تدعو للقلق بشأن وجود أنشطة فاسدة تتصل بالمعاملة أو بالجهة المتقدمة بالطلب، تُخضع كل من المعاملة والجهة لتدقيق معمق وفقاً لإجراءات العناية الواجبة المعززة. ويتضمن هذا التقييم مراجعة تفصيلية للمعاملة ولنظام إدارة الامتثال لدى الشركة. وقد تمتد إجراءات العناية الواجبة المعززة لفترة تتجاوز مدة معالجة الطلب.
- الجزاءات التعاقدية: إذا تبين لاحقاً أن رشوة أو أي نشاطاً فاسداً ارتُكب في سياق المعاملة، تحتفظ الحكومة الاتحادية، بموجب شروط العقد، بحقها في الامتناع عن دفع المبالغ و/أو استرداد المدفوعات السابقة.

المصادر: الصفحة الإلكترونية لشركة Euler Hermes Aktiengesellschaft بشأن منع الرشوة والفساد،

<https://www.exporkreditgarantien.de/en/sustainability/trust/prevention-of-bribery.html>؛ نموذج إقرار لمكافحة الفساد،

<https://www.exporkreditgarantien.de/Resources/Persistent/7/8/2/9/782973b88b00e40205b4cb778d901f656728534b/korruptionserklaerung-exporteur-e.pdf>؛

Implementing the OECD Anti-Bribery Convention Phase 4 Report: (2018) OECD، <https://doi.org/10.1787/f0f268d1-en>

Implementing the OECD Anti-Bribery Convention، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس،

<https://doi.org/10.1787/f0f268d1-en>

الإطار 6.16 الهيئة البريطانية لتمويل الصادرات (UKEF) – نموذج للممارسات الرائدة

تُعد الهيئة البريطانية لتمويل الصادرات (UKEF) هيئة حكومية وهي الوكالة الرسمية لائتمان الصادرات في المملكة المتحدة (ECA). وتُلزم الهيئة مقدمي الطلبات و/أو المصدرين بتقديم معلومات تتعلق بالتدابير التي يتبعونها لمكافحة الفساد، كما تُوجههم، في بعض الحالات، إلى مصادر إضافية تتعلق بأفضل الممارسات ذات الصلة:

- قبل تقديم أي دعم، يُطلب من مقدمي الطلبات و/أو المصدرين تعبئة استمارة تتضمن إقرارات و ضمانات تتعلق بمكافحة الفساد. كما يلتزم مقدمو الطلبات و/أو المصدرون بالإبلاغ إلى الهيئة عن أي نشاط فاسد ذي صلة بعقد تصدير. وعلى الرغم من عدم وجود التزام قانوني بموجب قانون المملكة المتحدة يُلزم الكيانات التجارية باعتماد مدونة لقواعد السلوك، توصي الهيئة بشدة باعتمادها. وفي حال أشار مقدم الطلب و/أو المصدر في الاستمارة إلى عدم وجود مثل هذه المدونة و/أو إجراءات ذات صلة، تُحيله الهيئة إلى الإرشادات الصادرة عن وزارة العدل البريطانية في هذا الشأن.
- تلتزم الهيئة باتخاذ تدابير معقولة ومتناسبة لتحديد مخاطر تقديم الدعم لمعاملات تنطوي على جرائم مالية، والعمل على التخفيف منها. ويشمل إطار تقييم مخاطر الجرائم المالية المعتمد من قبل الهيئة مجالات عدة، من بينها: غسل الأموال، وانتهاك نظم الجزاءات، والاحتيال، وتسهيل التهرب الضريبي، وتمويل الإرهاب، والرشوة، والفساد.
- وتعتمد الهيئة نهجًا قائمًا على تقييم المخاطر عند النظر في طلبات الدعم المقدمة من المصدرين، سواء أكان الدعم متعلقًا بعقد تصدير محدد، أو موجّهًا على نحو أشمل لتمويل رأس المال العامل للنشاط التجاري للمصدر بصفة عامة.
- وعلى الرغم من أن الهيئة لا تخضع لإطار تنظيمي رسمي يُلزمها بإجراء تقييم للمخاطر أو تطبيق تدابير العناية الواجبة، فإنها تسعى إلى اعتماد أفضل المنهجيات المعترف بها دوليًا لتحديد مؤشرات مخاطر الجرائم المالية والإنذار المبكر، وتقييم درجة الخطورة، واستكشاف سبل التخفيف الممكنة. وتشمل عملية العناية الواجبة التعاون المؤسسي مع جهات حكومية أخرى، بهدف الانتقال من الاعتماد الحصري على مصادر المعلومات المفتوحة إلى تبني نهج مبني على المعلومات الاستخباراتية. ولا تقدم الهيئة أي تغطية في حال خلصت عملية العناية الواجبة إلى أن المعاملة تنطوي على فساد. كما أن الهيئة لا تتسامح إطلاقًا مع التعرض لجرائم مالية، وترفض دعم المعاملات التي تتجاوز حدود قدرتها على تحمل مخاطر الجرائم المالية.
- تحتفظ الهيئة بحقها، في أي وقت خلال مدة العقد، في إجراء تدقيق في السجلات المتعلقة بالحصول على العقد المدعوم، والخاصة بمقدمي الطلبات و/أو المصدرين.
- عقب تقديم الدعم، يجوز للهيئة البريطانية لتمويل الصادرات أن تطالب مقدم الطلب و/أو المصدر بسداد تعويض مالي، أو أن تلغي التغطية التأمينية، إذا اعترف الطرف المعني بارتكاب فعل فساد أو صدر بحقه حكم بالإدانة، وكانت الهيئة قد تكبدت خسارة نتيجة لذلك.

ومنذ عام 2019، أنشأت الهيئة وحدة امتثال متخصصة، توسعت لاحقًا لتشمل قسمًا معنيًا بالعناية الواجبة فيما يتصل بالجرائم المالية، يتولى مسؤولية التحقق من المعاملات وتطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة، بهدف ضمان إلمام "أصحاب المخاطر" بمخاطر الجرائم المالية، وتمكينهم من اتخاذ التدابير الرقابية اللازمة وممارسة أنشطتهم بأمان. كما تضم الوحدة قسمًا للامتثال يتولى، من بين مهام أخرى، إعداد الاستراتيجيات والسياسات وإجراء أنشطة التحقق من الامتثال. ويجوز إحالة أي شبهات إلى وحدة الامتثال التابعة للهيئة، التي تضطلع بإجراء العناية الواجبة في نطاق ولايتها القانونية.

المصادر: إرشادات بشأن تمويل الصادرات في المملكة المتحدة: الامتثال لمتطلبات مكافحة الجرائم المالية،

<https://www.gov.uk/guidance/uk-export-finance-financial-crime-compliance>؛ نموذج استمارة التقديم،

https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/1134236/BC_Application_Form_Sample_23.01.23.pdf

Implementing the OECD Anti-Bribery Convention Phase 4 Report: United Kingdom (2017) OECD، [Application Form Sample 23.01.23.pdf](https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/1134236/BC_Application_Form_Sample_23.01.23.pdf)

باريس، Implementing the OECD Anti-Bribery Convention، 4 Report: United Kingdom (2019) OECD، <https://doi.org/10.1787/888c5655-en>

Implementing the OECD Anti-Bribery Convention، 4 Follow-Up Report: United Kingdom (2021) OECD، <https://doi.org/10.1787/bfa40e31-en>

Implementing the OECD Anti-Bribery Convention، 4 Follow-Up Report Addendum: United Kingdom: 2019 Two-Year Follow-Up Updated 2021 (2021) OECD، <https://doi.org/10.1787/87c59a09-en>

the OECD Anti-Bribery Convention، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، <https://doi.org/10.1787/87c59a09-en>

6.1.10 المسؤولية المدنية عن الأضرار

تُعد المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن أفعال الفساد من الجزاءات المهمة التي تُفرض على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وتنص المادة 35 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أنه "تتخذ كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، ما قد يلزم من تدابير لكفالة حق الكيانات أو الأشخاص الذين تكبدوا أضراراً نتيجة عمل من أعمال الفساد في اتخاذ إجراءات قانونية ضد المسؤولين عن تلك الأضرار بغية الحصول على تعويض عنها". وينبغي للدول أن تضمن تمكين الضحايا، بمن فيهم المنافسون والدولة نفسها، من رفع دعاوى قانونية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن أفعال الفساد.

وتُجيز معظم الأنظمة القانونية الوطنية رفع دعاوى مدنية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تتسبب فيها أفعال الأفراد أو الكيانات. وقد تنظر الدول أيضاً في وضع إجراءات خاصة لمطالبة الجهات المتضررة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن جرائم الفساد. وكما هو الحال في الدعاوى المدنية الأخرى، يُطلب من الضحية في العادة إثبات وقوع الإخلال بالواجب، ووقوع الضرر، ووجود علاقة سببية بين الفعل الفاسد والضرر الواقع. وفي السياقات التجارية، قد يشمل التعويض المطالب به الأرباح الفائتة، إضافة إلى الأضرار غير المباشرة أو غير المالية الأخرى.

ويمكن كذلك أن تستند الدعاوى المدنية إلى قوانين الأعمال العامة الأخرى ضد الشركات المنخرطة في ممارسات فاسدة. على سبيل المثال، اعتمد بعض المنافسين في عدد من الدول على قوانين «المنافسة غير المشروعة» للمطالبة بتعويضات عن خسائرهم. وفي حالات أخرى، استند المتضررون من إجراءات مشتريات عامة فاسدة إلى القوانين الجنائية المتعلقة بالتآمر أو المشاركة في جماعة إجرامية للمطالبة بتعويضات من الموردين أو المتعاقدين.

اتفاقيات التجارة الدولية

يمكن أن يترتب على اتفاقيات التجارة والاستثمار الدولية آثار قانونية على الشركات الخاصة، أو حتى على الدول، في حال الإخلال بالالتزامات المتعلقة بمكافحة الفساد المنصوص عليها في تلك الاتفاقيات، مما قد يؤدي إلى نشوء مسؤولية قانونية وتحمل تبعات مالية مثل دفع تعويضات.

الإطار 6.17 اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وجمهورية الدومينيكان وأمريكا الوسطى (CAFTA-DR)

تتضمن اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الدومينيكان وأمريكا الوسطى (CAFTA-DR) أحكاماً واردة في الفصل الثامن عشر بشأن الشفافية، تمكن الأطراف من تعزيز جهود مكافحة الفساد من خلال تدابير تشمل تعليق بعض المزايا التجارية المنصوص عليها في الاتفاقية، وذلك لضمان تكافؤ الشروط التنافسية. وتُلزم الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذ تدابير فعالة لمنع الفساد ومكافحته، بما في ذلك: سن وإنفاذ قوانين تجرم الرشوة وغيرها من أشكال الفساد؛ وتطبيق إجراءات للمشتريات الحكومية تتسم بالشفافية والخضوع للمساءلة؛ وضمان إنفاذ فعال للتدابير الوقائية ذات الصلة بمكافحة الفساد.

المصدر: CAFTA-DR (Dominican Republic-Central America FTA)

<https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/cafta-dr-dominican-republic-central-america-fta>

العلاقات بين مؤسسات الأعمال (B2B)

يضطلع القطاع الخاص بدور فاعل أيضاً في تعزيز الامتثال لمتطلبات مكافحة الفساد في العلاقات بين مؤسسات الأعمال، من خلال إدراج بنود تعاقدية تتعلق بالنزاهة بهدف حماية استثماراته. (انظر دراسة الحالة بشأن بند مكافحة الفساد الصادر عن الغرفة التجارية الدولية (ICC) في الفصل الرابع).

الدعاوى المشتقة (Derivative actions)

يملك المستثمرون أدوات قانونية يمكنهم من خلالها مساءلة الشركات عن ممارساتها. ففي بعض النظم القضائية، يُتاح للمساهمين

رفع دعاوى "مشتقة"، تُقام باسم الشركة ضد أعضاء إدارتها العليا بسبب الإخلال بالواجبات الائتمانية أو انتهاك المسؤوليات القانونية المترتبة على مناصبهم. وقد استُخدمت هذه الدعاوى في حالات تعلقت باتهامات برشوة ارتكبتها شركات مساهمة عامة، بزعم أن قادتها ارتكبوا احتيالاً في الأوراق المالية أو أخلوا بواجباتهم في الرقابة والإشراف. ورغم أن الحصول على التعويضات في هذا النوع من القضايا قد يكون صعباً، فإن هذه الدعاوى تُعد بمثابة إنذار للقيادة المؤسسية، ويمكن أن تدفع الشركات إلى تعزيز استثماراتها في برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد.

6.2 الحوافز

تُعد الحوافز التي تُكافئ الشركات على ممارساتها السليمة مكماً مهماً للعقوبات المطبقة في سياق إنفاذ القانون. فهي تُقر بأن الامتثال الجاد والاستثمار في برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد، وغيرها من التدابير التي تعزز نزاهة الأعمال، غالباً ما تكون طوعية، ويمكن تشجيعها من خلال تقديم حوافز تُبرز أهميتها لدى قيادة الشركات.

وتنص الفقرة (د) من القسم 23 من التوصية لعام 2021 على أنه يمكن للجهات الحكومية النظر في تشجيع الشركات على منع وكشف الرشوة الأجنبية، من خلال استخدام الحوافز لتعزيز امتثال الشركات، سواء في إطار الإجراءات القانونية، أو عند اتخاذ قرارات بشأن منح الامتيازات العامة، بما يشمل الإعانات، والتراخيص، والمشتريات العامة، والمساعدة الإنمائية، وائتمان التصدير.

6.2.1 الإعفاء من الملاحقة القضائية وتخفيف الجزاءات

يمكن استخدام آليات متنوعة، تتراوح بين الإعفاء من الملاحقة القضائية وتخفيف العقوبات، كوسيلة لتحفيز السلوكيات التي تعزز نزاهة الأعمال والامتثال لمكافحة الفساد.⁸⁹ ويختلف نطاق الأفعال التي قد تُفرض عليها تخفيف الجزاءات باختلاف النظم القانونية. ومن بين العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند النظر في التخفيف: الإبلاغ الذاتي، وتنفيذ برامج فعالة لمكافحة الفساد، والتعاون مع سلطات التحقيق، واتخاذ تدابير تصحيحية، وتعويض الضحايا، وجبر الأضرار الناجمة عن أفعال الفساد.⁹⁰

ورغم أن بعض الدول قد تتردد في منح إعفاءات كبيرة أو حتى في عدم فرض عقوبات على مرتكبي الجرائم الخطيرة مثل الفساد، فإن الأفراد أو الكيانات القانونية التي تُبادر طوعاً إلى الإبلاغ عن المخالفات و/أو تتعاون بشكل جوهري مع السلطات المسؤولة تُظهر استعداداً لتحمل المسؤولية عن السلوك غير المشروع. ومن هذا المنطلق، فإنهم يختلفون جوهرياً عن أولئك الذين يسعون إلى التهرب من المسؤولية.

وفي بعض الحالات، قد تختار الدول الامتناع عن المقاضاة كلياً ضد شخص طبيعي أو اعتباري. إلا أن هذا لا ينبغي أن يعني غياب التبعات القانونية أو الاقتصادية لما ارتكب من مخالفات. إذ يمكن للدولة أن تسعى، رغم الامتناع عن المقاضاة، إلى فرض تدابير مثل مصادرة عائدات الجريمة، أو اشتراطات أخرى، لضمان عدم استفادة المخالف من الفعل غير المشروع. كما يتعين إخضاع الأفراد والمديرين التنفيذيين المتورطين في أفعال الفساد للمساءلة. وتشمل الخيارات المتاحة في هذا السياق: توجيه اتهامات جنائية ضدهم، أو السعي إلى إصدار أوامر قضائية تمنعهم من تولي مناصب في مجالس إدارة الشركات المدرجة، أو الدخول في اتفاقات تُفرض على فصلهم من المناصب الإدارية العليا. وحتى في الحالات التي لا تُقاضى فيها الشركة، فقد تمثل الأضرار التي تلحق بسمعتها جزءاً بحد ذاته. وعند اتخاذ قرار بعدم الملاحقة القضائية، قد ترغب الدولة في إصدار بيان صحفي أو نشر توضيحات إعلامية لتبيان أسباب القرار، مع احترام الضمانات المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة. وقد يتضمن ذلك الكشف عن اسم الشركة المعنية، مما قد يؤثر على صورتها العامة وثقة المتعاملين معها.

وعند تقديم الحوافز على شكل تخفيف للجزاءات أو إعفاء من الملاحقة، ينبغي أن تكفل الدول وجود نظم فعالة وناجعة للتحقيقات والإجراءات القضائية، بما يشجع الكيانات القانونية المبلغة على التعاون. وتجدر الإشارة إلى أن تخفيف الجزاءات أو الحصانة القانونية ليس سوى أحد العوامل التي تأخذها الشركات في الاعتبار عند اتخاذ قرار الإفصاح الطوعي. فهي تُقيم أيضاً مخاطر الاكتشاف، واحتمالات الملاحقة القضائية، والعواقب المحتملة للإفصاح. وعندما يسود الاعتقاد بأن الإفصاح الذاتي سيؤدي إلى تحقيقات مطولة أو إجراءات مرهقة، قد تحجم بعض الشركات عن الإفصاح، خصوصاً إذا رأت أن خطر الانكشاف أو الملاحقة منخفض.

وعليه، يتعين على الدول أن تضع إطارًا واضحًا وقابلًا للتنبؤ، يحدد العوامل التي يُستند إليها في منح الحوافز بناءً على جهود الامتثال. ورغم أن هذه العوامل تتصل في الغالب بسلوك الكيان المعني، فإنه من المهم أيضًا مراعاة البيئة التجارية، وحجم ونوع وهيكل الكيان القانوني، وقطاعه الجغرافي والاقتصادي. كما ينبغي أن يكون لكل من الجهات المخولة بمنح الحوافز، والقطاع الخاص، إمام واضح بهذه العوامل وأوزانها النسبية. ويُعد توفير إرشادات للمسؤولين أمرًا ضروريًا لضمان الاتساق في تطبيق الحوافز، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الخاصة بكل حالة. كما يمكن أن تُسهم الإرشادات الموجهة إلى القطاع الخاص في تعزيز فهم آليات الحوافز، وبناء الثقة، وتشجيع الكيانات القانونية على الاستفادة منها بصورة استباقية.

أمثلة على الحوافز التخفيفية في حالات الإبلاغ الذاتي

الجزائر:

تنص المادة 45 من القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على أنه يجوز إعفاء أي شخص من العقوبة أو تخفيفها إذا بادر إلى إبلاغ السلطات المسؤولة بوقوع جريمة فساد، قبل مباشرة أي إجراءات قضائية.

المصدر: استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: الجزائر،

<https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/ImplementationReviewGroup/ExecutiveSummaries/2/V2003416e.pdf>

البرازيل:

ينص القانون 12,846/2013 على إمكانية تخفيف العقوبات المالية عندما تتعاون الكيانات القانونية مع السلطات المسؤولة (المادة 7، الفقرة 7). كما يحدد المرسوم التنظيمي 11,129/2022، في مادته 23، الفقرة 4، أن عناصر التعاون مثل الإبلاغ الذاتي أو الإفصاح الطوعي يمكن أن تُخفض أساس احتساب الغرامة بنسبة تصل إلى 2% (علمًا بأن الحد الأقصى للغرامة يمكن أن يصل إلى 20% من الدخل الإجمالي، تبعًا للظروف). ويُضاف إلى ذلك أن التعاون الكامل أثناء إجراءات المسؤولية الإدارية قد يؤدي إلى تخفيض إضافي بنسبة تصل إلى 1.5%.

المصادر: مكتب المراقب العام الاتحادي (CGU)، صفحة إلكترونية بشأن اتفاق الالتزام،

<https://www.gov.br/corregedorias/pt-br/assuntos/painel-de-responsabilizacao/responsabilizacao-entes-privados/termo-de-compromisso>؛ القانون 12,846/2013؛ https://www.planalto.gov.br/ccivil_03/_ato2011-2014/2013/lei/l12846.htm؛ المرسوم 11,129/2022؛ https://www.planalto.gov.br/ccivil_03/_ato2019-2022/2022/decreto/d11129.htm#:~:text=DECRETO%20N%C2%BA%2011.129%2C%20DE%2011%20DE%20JULHO%20DE%202022&text=Regulamenta%20a%20Lei%20n%C2%BA%2012.846,administra%C3%A7%C3%A3o%20p%C3%BAblica%2C%20nacional%20ou%20estrangaira

كولومبيا:

تشجع المادة 19 من القانون رقم 1778 لعام 2016 الكيانات القانونية التي ارتكبت جريمة رشوة عبر وطنية على التوجه إلى هيئة الرقابة على الشركات (Superintendencia de Sociedades) للإبلاغ عن الجريمة المرتكبة. وقد يُفضي الإبلاغ الذاتي إلى إعفاء كلي أو جزئي من الجزاء، شريطة تقديم معلومات وأدلة ذات صلة، وبصورة مناسبة وفي الوقت المحدد، وفقًا للأجل الذي تحددها الهيئة المختصة.

المصدر: Ley 1778 de 2016 Congreso de la República

<https://www.funcionpublica.gov.co/eva/gestornormativo/norma.php?i=67542>

وأخيرًا، ينبغي للدول أن تعتمد سياسات تراعي الإبلاغ الذاتي كأحد العوامل في منح الحوافز، مثل تخفيف العقوبات أو الإعفاء من الملاحقة القضائية. ويُعد الإبلاغ الذاتي وسيلة بالغة الأهمية للحصول على معلومات حول أنماط الفساد التي قد تبقى خفية لولا ذلك. وتتيح هذه المعلومات للدول تحديد المجالات الإشكالية وتوجيه الموارد إلى حيثما تكون الحاجة أشد إلحاحًا، كما تمكنها من تقييم فعالية التدابير المعتمدة لمكافحة الفساد وتحديد المجالات التي قد تستدعي التعديل أو التعزيز. ولهذا، لا ينبغي للدول أن تنتظر إلى الإبلاغ الذاتي على أنه مجرد شرط للاستفادة من الحوافز، وإنما باعتباره أداة حيوية تسهم في الوقاية من الفساد ومكافحته. ويمكن للسياسات التي تشجع على هذا الشكل من الحوار بين القطاعين العام والخاص، وتُيسر للشركات الإبلاغ الطوعي عن المخالفات، أن تُعزز الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الفساد.

الإطار 6.18 تخفيف العقوبات على الشركات في الولايات المتحدة

يوفر الإطار القانوني في الولايات المتحدة سلسلة من الوثائق، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والأدوات السياسية، التي تحدد عوامل تخفيف العقوبات على الشركات، وتعمل على رفع مستوى الوعي بها. وتشمل هذه الوثائق ما يلي:

- المبادئ التوجيهية للجنة إصدار الأحكام بالولايات المتحدة بشأن الكيانات الاعتبارية: (United States Sentencing Commission's Organizational Sentencing Guidelines) وقد نُشرت هذه المبادئ سنوياً منذ عام 1991، وهي أول مبادئ توجيهية رسمية لتخفيف العقوبات على الشركات. وفقاً لهذه المبادئ، يمكن للشركات الحصول على تخفيفات في الأحكام القضائية عند إثبات وجود برنامج فعال للامتثال والأخلاقيات، بالإضافة إلى الإبلاغ الذاتي والتعاون أو قبول المسؤولية. وعلى الرغم من أن هذه المبادئ مخصصة من الناحية التقنية للأحكام القضائية في القضايا الجنائية، إلا أن أهميتها العملية أوسع بكثير. على سبيل المثال، يأخذ المدعون الفيدراليون هذه المبادئ بعين الاعتبار إلى جانب أدوات سياسية وقانونية أخرى عند تقرير ما إذا كانوا سيقومون بمقاضاة شركة على انتهاكات، وكذلك عند تحديد الجزاءات المناسبة التي ينبغي طلبها أو فرضها من خلال تسويات دون اللجوء إلى المحاكمة.
- الدليل الإرشادي لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA): في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، أصدرت وزارة العدل الأمريكية (DOJ) وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) النسخة الأولى من الدليل الإرشادي لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. ويُعد هذا الدليل تجميعاً تفصيلياً للمعلومات المتعلقة بالقانون، وأحكامه، وتنفيذه. ويتناول مجموعة واسعة من المواضيع، من بينها الجهات والممارسات المشمولة بأحكام مكافحة الرشوة والمحاسبة بموجب القانون؛ وتعريف "الموظف الأجنبي"؛ وما يُعد من الهدايا أو نفقات السفر أو الترفيه المقبولة أو غير المقبولة؛ وطبيعة المدفوعات التيسيرية؛ وكيفية تطبيق مبدأ مسؤولية الخلف القانوني في سياق عمليات الاندماج والاستحواذ؛ وخصائص برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد الفعالة؛ وأنواع التسويات المدنية والجنائية الممكنة في إطار القانون. وفي تموز/يوليو 2020، أصدرت وزارة العدل وهيئة الأوراق المالية والبورصات النسخة الثانية من الدليل لتعكس التطورات التي طرأت منذ إصدار النسخة الأولى. كما أصدرت نسخة باللغة الإسبانية في آذار/مارس 2023.
- إرشادات وزارة العدل بشأن تقييم برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد: صدرت هذه الإرشادات لأول مرة في شباط/فبراير 2017، وتم تحديثها آخر مرة في آذار/مارس 2023. وتهدف إلى مساعدة المدعين العامين في تقييم مدى فعالية برنامج الامتثال المؤسسي في وقت ارتكاب المخالفة. وتحدد الوثيقة الإطار الذي يستخدمه مدعو قسم الجرائم في وزارة العدل لتقييم برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد عند تحديد شكل التسوية المناسب. وفي حال تقرر المضي في الملاحقة أو اتخاذ إجراء تنفيذي، تساعد هذه الإرشادات كذلك في توجيه القرارات المتعلقة بمستوى العقوبات المالية أو نطاق الالتزامات المرتبطة بالامتثال التي ينبغي السعي إلى فرضها.
- سياسة قسم الجرائم بوزارة العدل الأميركية بشأن إنفاذ الجزاءات على الشركات والإفصاح الطوعي بشأن المخالفات: نُقحت هذه السياسة وتم تحديثها في كانون الثاني/يناير 2023، وتُقر بوجود افتراض بامتناع السلطات عن الملاحقة القضائية في حال استوفت الشركة ثلاثة عوامل: الإفصاح الطوعي عن المخالفة، والتعاون الكامل في التحقيق، واتخاذ تدابير تصحيحية مناسبة وفي الوقت المناسب لمنع تكرار المخالفة. وتحدد السياسة متطلبات كل من هذه العوامل للتأهل للاستفادة منها. وفي حال تقرر التوصل إلى تسوية رغم استيفاء الشركة للعوامل الثلاثة، يمكن أن تكون مؤهلة لتخفيض في الغرامة يتراوح بين 50 إلى 75%. أما إذا لم تبادر الشركة إلى الإفصاح الطوعي، فستكون، في أحسن الأحوال، مؤهلة لتخفيض بنسبة 50% في حال تعاونت واتخذت تدابير تصحيحية.

المصادر: OECD (2020)، Implementing the OECD Anti-Bribery Convention Phase 4 Report: United States، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، <https://doi.org/10.1787/0cd34e9f-en>؛ وزارة العدل الأمريكية، شعبة القضايا الجنائية (محدثة في آذار/مارس 2023)، [https://www.justice.gov/criminal/criminal-fraud/page/file/937501/dl?inline=Corporate Compliance Programs](https://www.justice.gov/criminal/criminal-fraud/page/file/937501/dl?inline=Corporate%20Compliance%20Programs)؛ وزارة العدل الأمريكية، شعبة القضايا الجنائية، 9-47.120 – Criminal Division Corporate Enforcement and Voluntary Self-Disclosure Policy، <https://www.justice.gov/criminal/criminal-fraud/file/1562831/dl?inline=>

6.2.2 الإخفاق في منع الفساد وتنظيم الامتثال

اعتمدت بعض الدول نُظُمًا تكافئ الإجراءات الوقائية، من خلال السماح باستخدام هذه الإجراءات كوسيلة دفاع في قضايا المسؤولية الجنائية أو الإدارية على الشركات. وبهذا، إذا وُجه الاتهام إلى شركة بارتكاب جريمة جنائية أو مخالفة إدارية، يجوز لها الاستناد أمام الجهة المختصة بوجود إجراءات كافية وفعالة كانت تهدف إلى منع الفساد. وتواجه الشركات التي لا تعتمد مثل هذه النظم خطر الإدانة.

وفي هذا السياق، ينص قانون مكافحة الرشوة البريطاني لعام 2010 على أن الفشل في منع الفساد من جانب شخص مرتبط بالشركة يُعد جريمة مسؤولية موضوعية (strict liability) تُطبق فقط على الأشخاص الاعتباريين. ويُعتبر وجود إجراءات كافية ومناسبة في وقت ارتكاب المخالفة دفاعًا كاملاً لصالح الشركة. وفي حال الإدانة، تؤثر السياسات والإجراءات المتبعة لمكافحة الفساد بشكل كبير على الجزاءات المفروضة، ويتم تقييمها من حيث مدى إمكانية تخفيفها.

كنموذج بديل، ينص القانون الفرنسي "سابين 2" (SAPIN II) على إلزام الشركات التي تستوفي معايير معينة بوضع برنامج للامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد (انظر دراسة الحالة أدناه للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن متطلبات قانون سابين 2). ويمكن أن تتعرض هذه الشركات لعقوبات إدارية إذا أخلت بالتزاماتها النظامية في مجال الامتثال، حتى في حال عدم الاشتباه بارتكابها أي جريمة رشوة أجنبية.

وينطوي اعتماد إجراءات كافية لمنع الفساد على ضرورة أخذ الشركات بعين الاعتبار المعايير الأساسية لبرنامج فعال لمكافحة الفساد، والتي تشمل: دعمًا واضحًا ومرنًا وصريحًا من القيادة؛ وإرشادات تشغيلية وتدريبًا قائمين على تقييم المخاطر؛ وقنوات لطلب المشورة والإبلاغ عن الشواغل؛ وأنظمة ورقابة لرصد التنفيذ، إلى جانب مراجعات دورية تهدف إلى تحسين البرنامج استنادًا إلى المخاطر المتغيرة.⁹¹ ويتوقع أيضًا من الشركات أن تدير المخاطر المرتبطة بعلاقاتها مع الأطراف الثالثة، وأن ترسخ ثقافة مؤسسية تعزز السلوك الأخلاقي والامتثال للأنظمة.

الإطار 6.19 متطلبات الامتثال المنصوص عليها في قانون سابين 2 (SAPIN II) في فرنسا

تنص المادة 17 من القانون على إلزام مديري الشركات التي توظف ما لا يقل عن 500 موظف، أو التي تنتمي إلى مجموعة شركات يقع المقر الرئيسي لشركتها الأم في فرنسا، ويبلغ إجمالي عدد موظفيها ما لا يقل عن 500 موظف، ويتجاوز حجم مبيعاتها أو مبيعاتها الموحدة 100 مليون يورو (109.5 مليون دولار أمريكي)، بوضع تدابير وإجراءات تهدف إلى منع ورصد ارتكاب أفعال الفساد أو الإضرار بالنفوذ، سواء في فرنسا أو خارجها، وذلك بمعزل عن وجود أي شبهة بارتكاب جريمة. ويمتد هذا الالتزام إلى الفروع والشركات الخاضعة لسيطرة هذه المجموعات في فرنسا وخارجها. وتتألف هذه الالتزامات العامة لمنع ورصد الفساد والإضرار بالنفوذ من تطوير وتنفيذ ثمانية تدابير بفعالية، وهي: (1) مدونة سلوك؛ (2) نظام داخلي للإبلاغ؛ (3) إعداد خريطة للمخاطر؛ (4) إجراءات للعناية الواجبة للأطراف الثالثة؛ (5) إجراءات للرقابة المحاسبية؛ (6) برنامج تدريبي مخصص للمديرين والموظفين المعرضين بدرجة أكبر لمخاطر الفساد والإضرار بالنفوذ؛ (7) نظام تأديبي؛ (8) نظام داخلي للرصد والتقييم للتدابير المعتمدة. وتحدد طرائق تنفيذ هذه التدابير من خلال توصيات غير ملزمة صادرة عن الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد (AFA) في كانون الأول/ديسمبر 2017، والمعدلة في كانون الثاني/يناير 2021. كما أعدت الوكالة عددًا من الأدلة التطبيقية.

ويترتب على عدم الامتثال إمكانية إصدار أمر قضائي يفرض تعديل الإجراءات الداخلية للامتثال، و/أو فرض جزاء إداري قد يصل إلى مليون يورو (1.1 مليون دولار أمريكي) على الأشخاص الاعتباريين، و200,000 يورو (219,000 دولار أمريكي) على الأشخاص الطبيعيين، ويجوز أيضًا نشر الجزاء أو إذاعته أو الإعلان عنه علنًا. وتصدر الجزاءات هيئة مستقلة لتوقيع الجزاءات تتألف من عضوين من مجلس الدولة، وقاضيين من محكمة النقض، وعضوين من الهيئات العليا للرقابة المالية. ولا يُفرض هذا الجزاء الإداري إلى تسجيل حكم في السجل الجنائي بالنسبة للشخص الاعتباري.

المصادر: OECD (2021)، Implementing the OECD Anti-Bribery Convention Phase 4 Report: France، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، <https://doi.org/10.1787/2c7d8500-en>؛ OECD (2021)، البيان الصحفي بشأن تقييم المرحلة الرابعة لفرنسا من قبل الفريق العامل المعني بمكافحة الرشوة، <https://web.archive.oecd.org/temp/2021-12-16/619556-france-s-achievements-in-the-fight-against-foreign-bribery-need-to-be-preserved-through-legislative-reforms-and-a-reinforcement-of-resources.html>؛ قانون سابين 2 (SAPIN II) الفرنسي، <https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000033558528>؛ التوصيات الصادرة عن AFA، <https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/files/files/French%20AC%20Agency%20Guidelines%20.pdf>؛ الموقع الإلكتروني لـ AFA، <https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/en>.

توفير التوجيه

ينبغي للدول الأطراف، التي تسعى إلى تعزيز نزاهة الأعمال، من خلال تقديم حوافز مرتبطة ببرامج أو تدابير الامتثال لمكافحة الفساد، أن تنظر في توفير إرشادات وتدريباً متخصصين لأفراد إنفاذ القانون، لضمان أن تعكس الحوافز بدقة جودة برامج الامتثال وتنفيذها الفعلي. وتُعد الخبرة في تقييم برامج الامتثال وتقييم فعاليتها عنصراً أساسياً لضمان التطبيق الناجح لتلك الحوافز. ويتعين على الدول تحديد الخصائص الواجب توافرها في برنامج الامتثال لمكافحة الفساد ليُعد فعالاً، فضلاً عن توضيح العناصر الإضافية التي تُمكن الشركات من تجاوز الحد الأدنى من المعايير المطلوبة، كما يُستحسن تعزيز الوعي والخبرة فيما يتعلق بخصوصيات القطاعات الاقتصادية المختلفة وأنواع الشركات المتعددة. وإذا كان مطلوباً من الشركات اعتماد مثل هذه البرامج والإجراءات، فينبغي أن يقابل ذلك بوجود كفاءات مماثلة لدى السلطات المسؤولة لتقييم مدى فعاليتها.

وفي هذا السياق، نشرت حكومة المملكة المتحدة توجيهات توضح العناصر التي قد تستوفي متطلبات الدفاع القانوني المنصوص عليه في قانون مكافحة الرشوة لعام 2010، بشأن "الإجراءات الكافية". وتشمل هذه العناصر: اعتماد تدابير متناسبة، والالتزام بالإدارة العليا، وتقييم المخاطر، والعناية الواجبة، والتواصل والتوعية (بما في ذلك التدريب)، والرصد والمراجعة. ويقع عبء الإثبات على الشركة المدعى عليها لإثبات أنها اعتمدت هذه التدابير الكافية.⁹²

كما يُعد التواصل بشأن التوقعات مع القطاع الخاص أمراً بالغ الأهمية. إذ تحتاج الشركات إلى إرشادات واضحة حول كيفية الامتثال للمتطلبات القانونية، وكذلك بشأن تنفيذ برامجها بصورة فعالة. وينبغي للدول أن تنشر توجيهات ملائمة ومحدثة بانتظام للقطاع الخاص بشأن تنفيذ التدابير الكفيلة بمنع الفساد، مع مراعاة أحدث التطورات في الممارسات الفضلى.

يتعين على الدول الموازنة بين متطلبات الدقة وقابلية التنبؤ التي ينشدها القطاع الخاص، وبين اتباع نهج يُراعي الخصوصيات المرتبطة بظروف الجهة المدعى عليها. ومن الضروري إجراء مزيد من البحوث لدعم الدول في تطوير آليات فعالة لتقييم مدى فعالية التدابير التي تعتمد عليها الشركات في مجال مكافحة الفساد.

6.2.3 الوصول التفضيلي إلى المزايا الحكومية

قد يشمل الوصول التفضيلي إلى الدعم أو الخدمات التي تقدمها الدولة أشكالاً متعددة، من بينها: الإعانات العامة، أو التراخيص، أو المساعدات الإنمائية، أو الاعتمادات التصديرية المدعومة رسمياً، أو الوصول إلى الدعم التجاري، والأفضلية في المشتريات العامة، أو غير ذلك.

وتتشكل هذه الحوافز الجانب المكمل للعقوبات التي تأخذ شكل الحرمان من المزايا، أو تعليقها، أو شطب المستفيد منها. وكما أشير سابقاً، فإن ثبوت ارتكاب رشوة أو انعدام النزاهة في ممارسة الأعمال قد يُشكل سبباً لرفض منح المزايا الحكومية أو سحبها. وعلى النقيض من ذلك، يمكن منح هذه المزايا بشكل تفضيلي للأفراد أو الشركات الذين يثبتون التزامهم بالممارسات الفضلى. وقد تتخذ هذه الحوافز شكل شرط من شروط الأهلية، كأن يُطلب من مقدم الطلب استيفاء المعايير الدنيا المحددة للبرنامج المعني. كما يمكن أيضاً منح الأفضلية للشركات التي تتخذ تدابير طوعية لتعزيز النزاهة المؤسسية لديها.

الحوافز في مجال المشتريات

قد تأخذ الحوافز في مجال المشتريات شكل شرط من شروط الأهلية أو تفضيل إيجابي ضمن إجراءات التنافس. ويمكن تطبيق أي من هذين الشكلين في كل من القطاعين العام والخاص. ويتعين على الدول التي تعتمد حوافز مرتبطة بالمشتريات أن تُراعي التوازنات المحتملة التي تقتضيها هذه السياسة؛ إذ إن قصر الوصول إلى السوق الحكومية على الجهات التي تستوفي معايير محددة قد يفضي إلى الحد من مستوى المنافسة. ويمكن التخفيف من الآثار السلبية المحتملة على الشركات الصغيرة من خلال تقديم المساعدة التقنية الملائمة، وتكييف التدابير بما يتناسب مع حجمها. ومع ذلك، ينبغي للدول أن تظل يقظة إزاء مخاطر تحول هذه الحوافز إلى وسيلة إدارية لابتزاز الشركات.

ويتمثل أبسط أشكال هذه الحوافز في اشتراط امتثال الشركات لمعايير دنيا من الممارسات الفضلى كشرط لمزاولة الأعمال مع الجهات الحكومية المعنية بالمشتريات. وقد تكون المتطلبات الإلزامية المستندة إلى معايير متعارف عليها في القطاعات المختلفة، مثل مدونات قواعد السلوك، وسيلة فعالة لتعزيز ممارسات نزاهة الأعمال، لا سيما في القطاعات التي تمثل فيها المشتريات العامة أو نظم السداد العام حصة كبيرة من السوق. وغالباً ما تضع الشركات المتعددة الجنسيات إرشادات وتوفر تدريباً بشأن الممارسات الفضلى للشركاء الرئيسيين في سلاسل الإمداد الخاصة بها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوسطاء من الأطراف الثالثة. وتضطلع الحكومات، إلى جانب الجمعيات المهنية، بتقديم المساعدة التقنية إلى الشركات فيما يخص ممارسات النزاهة المؤسسية المطلوبة للتعامل مع الجهات الحكومية، وذلك من خلال مدونات السلوك، والإرشادات الفنية، والندوات التدريبية، والنماذج المرجعية، وسواها من الأدوات الداعمة.

ويمكن كذلك تشجيع اعتماد الممارسات الفضلى من خلال منح الأفضلية في إجراءات المشتريات العامة للشركات التي تتخذ تدابير طوعية لتعزيز النزاهة المؤسسية. ويُشار أحياناً إلى هذا النوع من الحوافز على أنه "حافز أصيل"، ويُعد بمثابة بديل إيجابي للتدابير العقابية كتعليق الأهلية أو الاستبعاد من العقود بسبب أفعال الفساد. وفي نموذج "المتعهد المسؤول"، تُؤخذ في الاعتبار سجلات الشركات وسلوكياتها في مجال مكافحة الفساد عند تقييم أهليتها كشركاء محتملين للجهات الحكومية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الشركات التي تُظهر التزاماً جاداً بقيم النزاهة تكون عادةً أكثر موثوقية وقد تنال الأفضلية ضمن إجراءات التعاقد التنافسي.

ويُعد هذا النهج من المبادئ الأساسية في التعاملات التجارية، ولا سيما في آليات الاختيار التفضيلي التي تُمنح فيها الأولوية للشركاء المحليين الذين أثبتوا موثوقيتهم والتزامهم بقيم النزاهة. وتتنطبق اعتبارات مماثلة على المشتريات العامة، التي تسهم في حماية مصالح الدولة وتعزيز المعايير النموذجية لنزاهة المتعاقدين. وكما هو الحال فيما يتعلق بالمتطلبات الإلزامية للبرامج، يمكن التصدي للآثار السلبية المحتملة على الشركات الصغيرة من خلال تقديم الدعم الفني واعتماد نهج تدريجي في التنفيذ.

وقد فرضت بعض الدول ما يُعرف بمتطلبات التنقية الذاتية "الإصلاح الذاتي" (Self-Cleaning)، وهي عملية يُلزم فيها الكيان الذي سبق تورطه في سلوك مخالف باتخاذ تدابير تصحيحية محددة، تُثبت التزامه بالامتثال والسلوك الأخلاقي، قبل

السماح له بالمشاركة في إجراءات المشتريات العامة مستقبلاً. وتمثل إمكانية النفاذ إلى الأسواق العامة فرصة اقتصادية بالغة الأهمية للعديد من الشركات، وتتيح العقود الحكومية للدولة فرصة فريدة لحشد مشاركة القطاع الخاص في ترسيخ ممارسات الأعمال الأخلاقية وتعزيز الامتثال.

الإطار 6.20 جمهورية التشيك والاتحاد الأوروبي

تنص المادة 57 من التوجيه 2014/24/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس على أن الجهات المتعاقدة تستبعد أي كيان اقتصادي من المشاركة في إجراءات المشتريات إذا ثبت لديها، أو كانت على علم، بأن هذا الكيان قد صدر بحقه حكم نهائي بالإدانة في جرائم الفساد، أو الاحتيال، أو غسل الأموال، أو تشغيل الأطفال، أو غيرها من الجرائم المحددة. وقد طُلب من الدول الأعضاء إدماج أحكام هذا التوجيه في تشريعاتها الوطنية بحلول عام 2014.

ومن الأمثلة على ذلك قانون المشتريات العامة في جمهورية التشيك، الذي نُقِلَ بموجبه أحكام التوجيه 2014/24/EU إلى التشريع الوطني. ويسمح هذا القانون للجهات المتعاقدة باستبعاد أي مشارك في إجراءات المشتريات إذا ثبت ارتكابه فعل فساد، وذلك عملاً بالمادة 74(1)(أ) والملحق رقم 3 من القانون.

المصادر: Directive 2014/24/EU of the European Parliament and of the Council

قانون المشتريات العامة في جمهورية التشيك، <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:32014L0024#d1e2838-65-1>؛ https://sovz.cz/wp-content/uploads/2017/08/act-no.-134_2016-coll.-on-public-procurement.pdf

يمكن لتفضيلات المشتريات أن تسهم في تعزيز نزاهة القطاع الخاص، لا سيما في الدول التي تواجه قيوداً في الموارد أو عقبات أخرى تحول دون اتباع النهج التقليدي القائم على إنفاذ القانون. ففي البيئات التي يكون فيها خطر الاكتشاف أو الملاحقة القضائية منخفضاً أو منعدماً، قد لا يكون للحوافز التي تخفف من آثار الجزاءات سوى تأثير محدود. أما الحوافز التي تُكافئ الشركات على التزامها بالممارسات الفضلى واستثمارها في برامج فعالة لمنع الفساد، يمكن أن تظل مجدية حتى في غياب خطر فعلي لإنفاذ القانون. ومع ذلك، يتعين على الحكومات التي تعتمد هذه التفضيلات كوسيلة لتعزيز الامتثال أن تُخصص الموارد الكافية لضمان اقتصار هذه التفضيلات على الشركات التي وضعت برامج حقيقية لمكافحة الفساد أو اعتمدت تدابير مماثلة. وعند استخدام سجلات نزاهة الأعمال، ينبغي للحكومات أيضاً تحديثها بانتظام، لضمان عدم إقصاء الشركات التي اتخذت خطوات ملموسة نحو تطوير برامج كافية في مجال مكافحة الفساد. كما ينبغي أن تدرك الحكومات أن الحوافز، سواء المرتبطة بالمشتريات، أو غيرها من أشكال الدعم، قد تُنشئ فرصاً جديدة لنشوء ممارسات فاسدة، كأن تُفضي إلى التواطؤ، لا سيما في الأسواق المحدودة التي تقل فيها المنافسة، أو أن تُشجع على سلوكيات انتهازية في البيئات التي يسودها الفساد، مثل استخدامها كقناة إضافية للابتزاز من قبل المسؤولين الحكوميين. ويمكن الحد من هذه المخاطر من خلال بناء قدرات موظفي المشتريات العامة، وتدريبهم على التعرف إلى تضارب المصالح المحتمل، وإجراء عمليات رصد وتدقيق دورية لإجراءات المشتريات والعقود المبرمة.

الإطار 6.21 نيوزيلندا: رابطة تكنولوجيا الطب (MTANZ)

قبل دمجها في هيئة "الصحة نيوزيلندا" في عام 2021، كانت "شركات الصحة في نيوزيلندا" تُعد منشأة عامة مملوكة ومدارة من قبل 20 مجلسًا صحيًا إقليميًا، وكانت تضطلع بمسؤولية شراء المعدات والأجهزة والخدمات الطبية. وقد اشترطت على جميع الموردين إما أن يكونوا أعضاء في رابطة تكنولوجيا الطب في نيوزيلندا (MTANZ) – التي تعتمد مدونة إلزامية للأخلاقيات – أو أن يلتزموا بمدونة ممارسات الرابطة، التي تُتاح علنًا إلى جانب موارد أخرى. ورغم أن هذا الإطار لم يعد معمولًا به في نيوزيلندا، فإنه يُعد مثالًا على الشراكة بين الجهات الحكومية والجمعيات المهنية في تعزيز نزاهة الشركات في مجال المشتريات العامة.

المصدر: MTANZ Code of Ethics، <https://mtanz.org.nz/MTANZ-Code-of-Ethics/6701/>

الإطار 6.22 سجل نزاهة الأعمال في المكسيك

تُشرف وزارة الإدارة العامة في المكسيك على إدارة سجل خاص يُعرف باسم سجل نزاهة الأعمال، يُدرج فيه الشركات التي تعتمد سياسة رسمية في مجال النزاهة. ويجوز للشركات التي تُقدم سياساتها المتعلقة بالنزاهة إلى الوزارة لغرض التقييم أن تحصل على وسام نزاهة الأعمال، وهو شكل من أشكال الاعتراف الرسمي يُمنح لمدة أربع سنوات، ويُمنح فقط للشركات التي تستوفي الحد الأدنى من العناصر المنصوص عليها في المادة 25 من القانون العام للمسؤوليات الإدارية. وفي حال توافق سياسة النزاهة المعتمدة لدى الشركة مع المتطلبات القانونية ذات الصلة، تُمنح شارة نزاهة الأعمال، وهي بمثابة علامة تميز رسمية تُبرز التزام الشركة بتعزيز ثقافة النزاهة المؤسسية. وتُمنح هذه الشارة من قبل وزارة الإدارة العامة، وتُعد دليلًا على الامتثال الطوعي للمعايير الوطنية في هذا المجال.

المصدر: Padrón de Integridad Empresarial، <https://padron.apps.funcionpublica.gob.mx/>

"القوائم البيضاء" ووضع المورد المفضل

قد تعتمد بعض الدول ما يُعرف بـ "القوائم البيضاء" (Allowlists)، وهي قوائم تُدرج فيها الشركات التي تعتمد ممارسات رشيدة في مجال النزاهة، وتُشكل أداة مكملة لتدابير الإقصاء أو الاستبعاد التقليدية من التعاقدات العامة. وتستفيد الشركات المدرجة ضمن هذه القوائم من اعتماد مسبق يتيح لها التقدم للمناقصات العمومية والدخول في عقود المشتريات العامة. ⁹³ وقد تشترط الدولة، لإدراج الشركة ضمن "القائمة البيضاء"، أن تقر صراحةً بامتثالها بدعم مبادرات مكافحة الفساد، وأن تقدم أدلة ملموسة على تنفيذ ممارسات الامتثال المؤسسي، إلى جانب توقيع إقرار رسمي بهذا الامتثال في إطار إجراءات المشتريات العامة. كما يجوز للدولة اعتماد وضع "المورد المفضل" للشركات التي ثبتت موثوقيتها من خلال تعاملات سابقة، أو منح هذا الوضع للشركات التي خضعت لتقييم رسمي لتدابير النزاهة المعتمدة لديها. ويمكن التعبير عن هذا الوضع أيضًا من خلال الاعتراف العلني بالشركات التي اجتازت هذا التقييم بنجاح.

الإطار 6.23 البرازيل: برنامج "الشركة المؤيدة للأخلاقيات" (Empresa Pró Ética)

أنشأ معهد "إيثوس" ومكتب المراقب العام في البرازيل قائمة "الشركات المؤيدة للأخلاقيات" بهدف الاعتراف بالشركات التي تستوفي معايير عالية في مجال مكافحة الفساد. وتشمل بعض متطلبات الإدراج في هذه القائمة وجود: مدونة سلوك صارمة، وبرامج تدريب فعالة، ونظامًا للإبلاغ وتقديم الشكاوى، والإفصاح المالي، والمشاركة في مبادرات العمل الجماعي. ويتولى مكتب المراقب العام إجراء التقييمات بصفته الأمانة التنفيذية للبرنامج، وتحت إشراف مجموعة مستقلة من الخبراء. ويتم تحديث المعايير المرجعية وتقييمات الشركات بشكل دوري.

ويُعد برنامج "الشركة المؤيدة للأخلاقيات" (Empresa Pró Ética) تقييمًا يُجرى كل عامين بموجب لائحة تنظيمية تُلزم الشركات بالإجابة على استبيانات تتعلق بالملف التعريفي والامتثال، وتقديم مستندات محددة. وتُمنح الشركات المعترف بها ضمن "سجل برو إتيكا" اعترافًا علنيًا بالنزاهة بتطبيق تدابير الامتثال، ويُسمح لها باستخدام شعار البرنامج. ويهدف البرنامج إلى تعزيز ثقافة تنظيمية قائمة على النزاهة، والحد من مخاطر الاحتيال والفساد في العلاقات بين القطاعين العام والخاص.

وإلى جانب تقرير التقييم الذي يتضمن توصيات للتحسين ويُرسَل إلى كل شركة مشاركة، ينشر مكتب المراقب العام تقريرًا مخصصًا لكل دورة من دورات البرنامج، يتضمن تحليلًا نقديًا لملف الشركات المشاركة، ونقاط القوة والقصور في برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد التي خضعت للتقييم. وتُعلن النتائج خلال حفل رسمي لتوزيع الجوائز، ويمكن أن يُسهم ذلك بدوره في تعزيز سمعة الشركة المُدرجة على نحو ملموس.

المصدر: مكتب المراقب العام الاتحادي (CGU)، الصفحة الإلكترونية لـ Empresa Pró-Ética، <https://www.gov.br/cgu/pt-br/assuntos/integridade-privada/avaliacao-e-promocao-da-integridade-privada/empresa-pro-etica>

الوصول التفضيلي إلى الخدمات

يمكن استخدام الوصول التفضيلي كأداة حوافز لتوفير مسار سريع لبعض الخدمات العامة، مثل التخليص الجمركي أو دعم ائتمان الصادرات. ومن الضروري أن تضمن هذه البرامج فعالية التدابير الوقائية المعتمدة، وأن تكون قابلة للتنفيذ، وألا تسفر دون قصد عن الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي قد يُفضي إلى تقليص فرصها في الوصول إلى تلك الخدمات. ومثل غيرها من أنواع الحوافز، يعد تطوير أدوات ومنهجيات لتقييم فعالية هذه التدابير الوقائية أمرًا أساسيًا، وإن كان مليئًا بالتحديات. وقد تختلف العوامل المؤثرة بحسب طبيعة الحوافز والمستفيدين منها، إلا أن التعاون الفعال بين الجهات المعنية يظل عنصرًا محوريًا، إذ يمكن السلطات المختصة من تجميع الخبرات والممارسات الفضلى لتحقيق هذه الغاية.

6.2.4 المزايا الضريبية

قد تسعى الدول إلى تقديم حوافز أو إعفاءات ضريبية للشركات التي تثبت اتخاذها تدابير جوهرية وفعالة لمكافحة الفساد. إذ غالبًا ما يترتب على تنفيذ برامج امتثال عالية المستوى تكاليف مالية وإدارية كبيرة، ما يجعل الحوافز الضريبية بمثابة اعتراف ملموس بالشركات التي تبادر إلى الاضطلاع بدور ريادي في تعزيز النزاهة المؤسسية.⁹⁴ كما يوجه هذا النهج إشارة إيجابية إلى القطاع الخاص، مفادها أن الاستثمار في الوقاية من الفساد لا يقل أهمية عن الاستثمارات التجارية التقليدية.

6.2.5 متطلبات الامتثال في البورصات وأسواق السلع

يمكن أن تنشأ بعض الحوافز من متطلبات الامتثال التي تفرضها البورصات أو أسواق السلع، والتي تحدد قواعد ولوائح ومعايير تهدف إلى ضمان تداول عادل وشفاف ومنتظم للأوراق المالية داخل السوق المعنية. وتُصمم هذه المتطلبات بهدف الحفاظ على نزاهة السوق، وحماية المستثمرين، وتعزيز الثقة في النظام المالي.

وقد تفرض أسواق الأوراق المالية كذلك مجموعة من معايير الحوكمة المؤسسية ومتطلبات الإفصاح على الشركات الراغبة في الإدراج. وقد يشمل ذلك: تقديم بيانات مالية مدققة تمكن المستثمرين من الاطلاع على الأداء المالي للشركة؛ والكشف عن المخاطر المحتملة المرتبطة بالفساد أو غيره؛ والامتثال لأفضل الممارسات فيما يتعلق بتشكيل مجلس الإدارة، وتعيين أعضاء مستقلين، وضمان حقوق المساهمين، وتعزيز الشفافية والإبلاغ العام.

ولتأمين الامتثال لهذه المتطلبات، تحتفظ العديد من البورصات بأساليب رقابية تشمل: إدارات امتثال أو هيئات تنظيمية تتولى الإشراف على تنفيذ القواعد التنظيمية؛ وإجراء تحقيقات في الانتهاكات المحتملة؛ وفرض جزاءات أو عقوبات في حالات عدم الامتثال.

وتعد قواعد الإدراج أداة فعالة لتعزيز الحوكمة الرشيدة والنزاهة المؤسسية⁹⁵ إذ تترتب عليها التزامات تنظيمية ملزمة للشركات، مع ربط الامتثال بمزايا الإدراج العام، الذي قد يشترط بمنظومة متكاملة من تدابير العقوبات والحوافز.

الإطار 6.24 متطلبات الامتثال في بورصة ماليزيا

في كانون الأول/ديسمبر 2019، أجرت بورصة ماليزيا بيرهاد (Bursa Malaysia Berhad) تعديلات على متطلبات الإدراج لكل من السوق الرئيسي وسوق الوصول واليقين والكفاءة (ACE)، وذلك لإدماج تدابير مكافحة الفساد ضمن التزامات الشركات المُدرجة. وبموجب هذه المتطلبات المعدلة، يُلزم المُصدر المدرج ومجلس إدارته بما يلي: وضع وصيانة سياسات وإجراءات فعالة لمكافحة الفساد، تستند - على الأقل - إلى الإرشادات الخاصة بـ "الإجراءات الملائمة" الصادرة وفقاً للفقرة (5) من المادة 17 من قانون لجنة مكافحة الفساد الماليزية لعام 2009 (MACC Act 2009)؛ واعتماد سياسات وإجراءات للإبلاغ عن المخالفات؛ ومراجعة هذه السياسات دورياً لتقييم فعاليتها، على الأقل ألا تقل المراجعة عن مرة كل ثلاث سنوات؛ وإدراج مخاطر الفساد ضمن التقييم السنوي للمخاطر على مستوى المجموعة؛ ونشر سياسات مكافحة الفساد والإبلاغ عن المخالفات على الموقع الإلكتروني للشركة.

وتجرم المادة 17 أ من قانون لجنة مكافحة الفساد الماليزية ارتكاب جريمة فساد من قبل الكيانات التجارية. وتتص الفقرة (1) منها على أن الكيان التجاري يعتبر مرتكباً لجريمة إذا قام شخص مرتبط به، بشكل فاسد، بمنح أو عرض أو وعد بمكافأة لأي طرف بهدف الحصول على أعمال أو الحفاظ على ميزة تجارية لصالح الكيان. أما الفقرة (4) من المادة نفسها، فتمنح الكيان التجاري وسيلة دفاع قانونية إذا أثبت أنه وضع إجراءات ملائمة لمنع الأشخاص المرتبطين به من الانخراط في سلوك فاسد في إطار أنشطته.

[illegible]

https://www.bursamalaysia.com/sites/5bb54be15f36ca0af339077a/content_entry5ce3b50239fba2627b2864be/5ce3ba6f5b711a155e950749/files/ACE_Chap15_COI_Ors_Amendments_1July2023_.pdf?1688122488

الإطار 6.25 هونج كونج: شركة المقاصة وإدارة البورصات

تماشياً مع الهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على سوق أوراق مالية منفتح وعادل وشفاف في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، تتعاون اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد (ICAC) مع شركة هونج كونج للمقاصة وإدارة البورصات المحدودة (HKEX) في دمج متطلبات مكافحة الرشوة ضمن قواعد الإدراج. وتلزم هذه القواعد الشركات المدرجة إما بالامتثال أو تفسير أسباب عدم الامتثال لمتطلبات وضع سياسات وآليات فعالة لمكافحة الفساد والإبلاغ عن المخالفات. كما يتعين على الشركات الكشف عن معلومات تتعلق بالأداء والامتثال لمعايير مكافحة الفساد ضمن تقارير الحوكمة المؤسسية وتقارير ESG. وتقدم اللجنة أيضاً خدمات الوقاية إلى الشركة (HKEX) والهيئات المهنية ذات الصلة لتعزيز قدرات مكافحة الفساد في السوق المالية. وتشمل هذه الخدمات: نشر أدلة وقائية خاصة بمكافحة الفساد؛ والمساهمة في مراجعة متطلبات تقارير ESG ومدونة الحوكمة المؤسسية؛ وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية لكبار التنفيذيين والممارسين في سوق الأوراق المالية؛ وتوفير معلومات توعوية متخصصة لأصحاب المصلحة.

المصدر: قواعد الإدراج في بورصة هونج كونج،

https://www.hkex.com.hk/Listing/Rules-and-Guidance/Listing-Rules?sc_lang=en

6.2.6 تعزيز الاستثمار

يسهم تعزيز النزاهة في ترسيخ ثقة المستثمرين. وقد اعتمدت عدة حكومات سياسات تشترط على الشركات إثبات امتثالها لمعايير النزاهة من أجل الاستفادة من تدابير الحماية أو الحوافز الاستثمارية.⁹⁶ وبذلك، أصبحت سياسات تشجيع الاستثمار تستخدم كوسيلة فعالة لتعزيز النزاهة، مما يضيف مبررات إضافية للامتثال في إطار بيئة الأعمال، ويعزز منطق الربط بين الامتثال والمزايا الاقتصادية.

ولأجل اجتذاب استثمارات ذات جودة عالية، يتعين على الدول أن تبذل جهوداً فعالة لإرساء ثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية والنزاهة.⁹⁷ وبالنسبة للشركات، فإن الالتزام بمبادئ النزاهة يعزز من قدرتها على الولوج إلى أسواق، ويوفر لها فرصاً أوسع للاستثمار والمنافسة في بيئات تعزز ممارسات الأعمال الأخلاقية.

الإطار 6.26 مصر: هيئة لتشجيع الاستثمار (الهيئة العامة للاستثمار)

تشير مصر صراحةً إلى قضايا الفساد في قانون الاستثمار الخاص بها، إذ ينص القانون على أن أي مشروع استثماري ينشأ من خلال وسائل فاسدة يُعفى من جميع الضمانات والحوافز المنصوص عليها فيه. كما يبرز القانون الفساد بوضوح كعائق رئيسي أمام جذب الاستثمارات الأجنبية. وفي إطار تعزيز التنسيق بين الهيئات المعنية بالاستثمار ومكافحة الفساد، دعمت هيئة الرقابة الإدارية (ACA) - وهي الهيئة الوطنية الرئيسية لمكافحة الفساد - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI)، وهي الجهة المصرية المختصة بتشجيع الاستثمار، في إنشاء مراكز خدمات المستثمرين (ISCs) للمستثمرين الأجانب. وتهدف هذه المراكز إلى تقليص فرص الفساد من خلال تبسيط إجراءات تسجيل الشركات، وتقليل الاتصال المباشر بين المستثمرين والموظفين العموميين.

كما أنشأت مصر لجنة وزارية مشتركة لتسوية منازعات الاستثمار، بينما قامت الهيئة العامة للاستثمار بوضع آلية للوساطة ومعالجة الشكاوى، لمعالجة شكاوى المستثمرين وتسوية النزاعات التي قد تنشأ بينهم.

المصدر: OECD (2021)، Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، <https://doi.org/10.1787/6d84ee94-en>

6.2.7 مكافحة الفساد في صناديق الثروة السيادية وصناديق التقاعد العامة

يُشكل المستثمرون المؤسسيون قناة مؤثرة - وإن كانت غير مستغلة على نحو كافٍ - في تحفيز واستدامة ممارسات الأعمال القائمة على النزاهة. فمن خلال ربط قرارات الاستثمار بمعايير حوكمة محددة، مثل الامتثال المؤسسي، والعناية الواجبة، والشفافية، يمكن لهؤلاء المستثمرين توظيف مواردهم المالية الضخمة لتشجيع النزاهة في قطاع الأعمال، وهو ما يسهم أيضًا في تعزيز الاستقرار المالي لمحافظهم الاستثمارية.

وقد اضطلعت صناديق الثروة السيادية وصناديق التقاعد العامة - وهي من بين أضخم الكيانات الاستثمارية المؤسسية في العالم - بدور ريادي في مجال الاستثمار المستدام والاستثمار القائم على مبادئ النزاهة. ووفقًا لمعهد صناديق الثروة السيادية، بلغت قيمة الأصول المدارة من قبل صناديق الثروة السيادية: نحو 10.5 تريليون دولار أمريكي، وصناديق التقاعد العامة: نحو 21.4 تريليون دولار أمريكي (بحلول عام 2021).⁹⁸ ومن خلال دمج معايير مكافحة الفساد في سياسات الاستثمار والإشراف والتخارج (التصفية)، تمكن الجهات الاستثمارية المملوكة للدولة من توجيه رؤوس أموالها الكبيرة نحو دعم ممارسات أعمال تتسم بالشفافية والخضوع للمساءلة.

الإطار 6.27 صندوق التقاعد الحكومي النرويجي العالمي: الاستثمار في نزاهة الأعمال

يُعد صندوق التقاعد الحكومي النرويجي العالمي أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم، ويتمتع بمجموعة من الأدوات التي تمكنه من ضمان التزام الشركات التي يستثمر فيها بالمصالح المالية طويلة الأجل للصندوق.

وتتولى شركة إدارة استثمارات بنك نورجيس (NBIM) إدارة أصول الصندوق، وتنشر بانتظام وثائق توقعات تحدد أولويات ومعايير الاستثمار. وتركز إحدى هذه الوثائق تحديدًا على مكافحة الفساد، موضحة كيف أن الفساد يُقوض الأداء التجاري طويل الأجل والكفاءة الاقتصادية. وتدعو الشركات إلى اتباع ثلاث ركائز رئيسية لنزاهة الأعمال: (1) وضع سياسات واضحة لمكافحة الفساد؛ (2) دمج تدابير مكافحة الفساد في العمليات التجارية؛ (3) الإبلاغ عن جهود مكافحة الفساد والمشاركة في المبادرات ذات الصلة. وتقوم بمراقبة ممارسات الشركات لضمان توافقها مع أجندة الاستثمار الخاصة بالصندوق، ويمكنها، بناءً على ذلك، أن تقرر الاستثمار أو الانسحاب أو الانخراط الحوار مع الشركة.

إلى جانب ذلك، يضطلع مجلس الأخلاقيات، الذي يعمل بشكل مستقل عن إدارة استثمارات بنك نورجيس (NBIM)، بمسؤولية مراقبة محفظة استثمارات الصندوق. ويمكنه أن يوصي برصد شركة معينة أو استبعادها مؤقتًا أو دائمًا، إذا تبين وجود خطر غير مقبول من تورطها في الفساد الجسيم أو الجرائم المالية الخطيرة. ويعتمد المجلس في تقييمه على أكثر من 80,000 مصدر إعلامي بـ 20 لغة، وفحص الوثائق القضائية، والتواصل المباشر مع الشركات المعنية. ورغم أنها غير ملزمة قانونًا باتباع توصيات المجلس، إلا أنها عادة ما تلتزم عمليًا.

ومن خلال وثائق التوقعات، والممارسات الإدارية، والرقابة الأخلاقية المؤسسية، يُجسد صندوق التقاعد النرويجي العالمي نموذجًا فريدًا لكيفية اضطلاع المستثمرين بدور فعال في تعزيز النزاهة المؤسسية.

المصادر: إدارة استثمارات بنك النرويج (Norges Bank Investment Management) (2023)، 'Anti-corruption Expectations of companies', <https://www.nbim.no/contentassets/9af1e01021a642b3aa162d140dd0069a/anti-corruption.pdf>؛ مركز الموارد المعني بمكافحة الفساد U4 Anti-Corruption Resource Centre (2022)، 'Investigating the ethics of investments', <https://www.u4.no/publications/investigating-the-ethics-of-investments.pdf>؛ حكومة النرويج (2021)، 'Guidelines for Observation and Exclusion of Companies from the Government Pension Fund Global (GPF)', https://www.regjeringen.no/contentassets/9d68c55c272c41e99f0bf45d24397d8c/2022.09.05_gpf_guidelines_observation_exclusion.pdf

7 تدابير ومبادرات إضافية

يتناول هذا القسم بإيجاز التدابير الإضافية التي يمكن أن تعتمد عليها الدول للحد من الفساد الذي ينطوي على مشاركة القطاع الخاص، وذلك كإجراءات مكملة للعقوبات المطبقة وتدابير الحوافز القائمة على الممارسات الفضلى. ويُعني العديد من هذه التدابير بمعالجة التحديات العملية أو المتعلقة بالموارد التي قد تُقوض فعالية النهج التقليدي القائم على إنفاذ القانون فقط.

7.1 الإصلاحات في القطاع العام

تُعد إصلاحات الخدمة المدنية وتعزيز فعالية الجهات التنظيمية من المجالات الأساسية التي يمكن أن تشكل فرصًا للتعاون البناء بين الدول والقطاع الخاص، لا سيما في السياقات التي تواجه فيها أجهزة إنفاذ القانون تحديات تنفيذية أو مؤسسية. وكما هو الحال مع اتفاقات النزاهة والمبادرات القائمة على مدونات قواعد السلوك، فإن الشراكات البديلة بين القطاعين العام والخاص قد تقدم قيمة مضافة، خاصة حين تعيق العقوبات المؤسسية إنفاذ القانون التقليدي.

ويمكن للقطاع الخاص أن يضطلع بدور ريادي في دعم وترسيخ وإنفاذ أطر قانونية وطنية ودولية متينة ترمي إلى مكافحة الممارسات الفاسدة، وتسهيل الضوء على الفوائد الاقتصادية التي تنتجها بيانات الأعمال الخالية من الفساد، بما يسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يمكن للقطاع الخاص أن يقدم الخبرات الفنية والموارد اللازمة لبناء قدرات الحكومات، لا سيما على المستوى المحلي، في تطوير وتنفيذ وإنفاذ القوانين والتنظيمات ذات الصلة بمكافحة الفساد بجميع أشكاله.⁹⁹

وتخدم إصلاحات الخدمة المدنية والهيئات التنظيمية الهدف الأوسع المتمثل في تعزيز الشفافية والكفاءة والمساءلة في الأداء الحكومي، ويمكن أن تسهم إسهامًا ملموسًا في تحقيق أهداف القطاع الخاص من خلال ما تنتجه من عقوبات وحوافز.¹⁰⁰ فالموظفون العموميون الذين يدركون أهمية النزاهة، ويعملون في بيئة شفافة ومنظمة، ويتقاضون أجورًا عادلة، تقل احتمالية طلبهم أو قبولهم للرشاوى من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وبذلك، تستطيع الشركات العمل بثقة ويقين بأن معاملاتها ستخضع لمبدأ المساواة والعدالة. وتُعد التدابير التي تهدف إلى: تشجيع الإبلاغ عن السلوك غير المشروع؛ وتنظيم التنقل الوظيفي بين القطاعين العام والخاص (المعروفة بظاهرة الباب الدوار)؛ ومعالجة تضارب المصالح المحتمل الناجم عن الهدايا أو المساهمات السياسية؛ من الوسائل الفعالة لرفع معايير النزاهة في كل من القطاعين العام والخاص.

الإطار 7.1 منغوليا: منع تضارب المصالح في القطاع العام

يفرض القانون المنغولي قيودًا على بعض فئات الموظفين العموميين بعد انتهاء خدمتهم، وذلك من خلال "فترة انتقالية" (Cooling-off period) مدتها سنتان، تحظر خلالها ممارسة أنشطة قد تُفضي إلى تضارب في المصالح (المادة 22 من قانون تضارب المصالح). وتطبق هذه القيود، من بين أمور أخرى، على المسؤولين الذين شغلوا مناصب سياسية أو إدارية أو وظائف خاصة في الدولة، بالإضافة إلى المديرين والمسؤولين الإداريين السابقين في الأشخاص الاعتباريين المملوكين للدولة أو للسلطات المحلية، وذلك وفقًا للمادة 3.1.4 من قانون تضارب المصالح، والمادة 4 من قانون مكافحة الفساد (art. 3.1.4 COI Law and art. 4 ACL).

المصدر: قانون منغوليا بشأن تضارب المصالح، - https://track.unodc.org/uploads/documents/BRI-legal-resources/Mongolia/4_Mongolian_Law_on_Conflicts_of_Interests.pdf

الإطار 7.2 هيئة مكافحة الفساد الماليزية (MACC)

تتبع هيئة مكافحة الفساد الماليزية (MACC) إجراءً رسميًا لتكريم الموظفين العموميين الذين يبلغون عن جرائم الرشوة في القطاع العام ومكافأتهم. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة الوعي بمخاطر الفساد في القطاع العام، وتشجيع الإبلاغ عن الانتهاكات، وتعزيز ثقة الجمهور في نزاهة الموظفين العموميين. وتُقدم البلاغات إلى هيئة مكافحة الفساد أو إلى السلطات المسؤولة بإنفاذ القانون، وقد يُمنح الموظف الذي يبلغ عن الجريمة، في حال إدانة الجاني، تكريمًا علنيًا وجائزة مالية، وذلك حسب ظروف كل قضية. واعتبارًا من عام 2022، بلغ إجمالي الحوافز التي منحتها الهيئة للموظفين العموميين الذين قدموا معلومات ساعدت على اتخاذ إجراءات قانونية ضد مرتكبي ممارسات فاسدة نحو 175,000 دولار أمريكي. كما ينص القانون الماليزي على أحكام تنظم قبول الهدايا في سياق أداء الواجبات الرسمية، وتُلزم الموظفين العموميين بإبلاغ السلطات المسؤولة عن أي رشوة عُرضت أو وُعدت لهم أو قُدمت إليهم.

المصدر: الموقع الإلكتروني لهيئة مكافحة الفساد الماليزية (Malaysian Anti-Corruption Commission)،
https://www.sprm.gov.my/index.php?page_id=75&articleid=481&language=en

تُعد إصلاحات الوظيفة العامة والمشتريات من المسؤوليات الأساسية للدولة، غير أن مجتمع الأعمال المحلي يمكن أن يسهم إسهامًا قيمًا في هذه الجهود. فالمؤسسات الخاصة تقف في الخطوط الأمامية لمكافحة الفساد، سواء بصفتها مصدرًا للفساد أو ضحية له، ويمكنها بالتالي المساعدة في تحديد المخاطر ذات الأولوية واقتراح خيارات فعالة للاستجابة. كما أن الممارسات المتبعة في القطاع الخاص في مجال تحديد مخاطر الفساد والتخفيف منها، وتدريب الموظفين، ورصد الامتثال، يمكن أن تعود بفائدة مباشرة على المبادرات الموازية التي تنفذها الجهات الحكومية لمكافحة الفساد.

الإطار 7.3 الأرجنتين: الشبكة البحرية لمكافحة الفساد (MACN)

واجهت شركات الشحن البحري العاملة في الأرجنتين تحديات متكررة تتعلق بإجراءات تفتيش العنابر والخزانات، والتصاريح الجمركية، وممارسات التفتيش على متن السفن المرتبطة بتصدير الحبوب. وكشفت البيانات التي قدمتها الشركات الأعضاء في الشبكة البحرية لمكافحة الفساد (MACN) عن وجود مشكلة ممنهجة تتعلق بمطالبات غير مشروعة لمدفوعات نقدية مقابل تنفيذ عمليات تفتيش مخازن الحبوب، بما في ذلك حالات ابتزاز. وكان لفشل السفن في اجتياز التفتيش عواقب اقتصادية جسيمة، إذ تُعتبر السفن غير عاملة، ما قد يؤدي، استنادًا إلى ظروف السوق وتكاليف الموانئ والتأخيرات التشغيلية، إلى خسائر تتجاوز 50,000 دولار أمريكي يوميًا. ولمعالجة هذه الظاهرة، أطلقت الشبكة، بالتعاون مع الشريك المحلي Bruchou & Funes de Rioja، مبادرة عمل جماعي بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في الصناعة والحكومة، بهدف تحليل الأسباب الجذرية للمشكلة والدعوة إلى إصلاحات تنظيمية فعالة في هذا القطاع.

وقد أسفرت المبادرة عن تحديث نظام التفتيش بما يتوافق مع المعايير الدولية، مما ساهم في الحد من فرص إساءة استخدام السلطة التقديرية لابتزاز السفن العاملة في الأرجنتين. كما وضع الشركاء المشاركون آليات للإبلاغ والاستئناف تتيح للجهات العامة والخاصة الإبلاغ عن الحوادث أو طلب مراجعة تفتيش معين.

وقد أدى هذا التعاون متعدد الأطراف إلى قبول أوسع للإصلاحات وخلق تدابير أكثر استدامة في مكافحة الفساد، ما عزز من استمرارية المشاركة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني. وبفضل هذه المبادرة، سجلت الشبكة انخفاضًا مستمرًا بنسبة 90% في عدد الحوادث المبلغ عنها، ولا سيما في حجم المطالبات النقدية غير المشروعة. وتظهر هذه التجربة أن مكافحة الفساد المنهجية يمكن أن يتحقق من خلال بناء تحالفات فعالة بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص.

المصدر: MACN، Country Pages – Argentina، <https://macn.dk/Argentina>

يمكن أن تُشكّل القوانين واللوائح غير المحكمة، أو المكررة دون مبرر، أو المفرطة في التعقيد عبئاً جسيماً على الشركات، فيُعسر عليها مزاوله أنشطتها التجارية، ويخلق، في الوقت ذاته، فرصاً للفساد؛ إذ قد تلجأ بعض الشركات إلى دفع مبالغ لتعجيل الإجراءات أو الالتفاف على تنظيمات مرهقة، في حين قد يستغل بعض الموظفين العموميين هذه الثغرات للمطالبة بـ "مدفوعات تسهيلية" أو إبرام ترتيبات غير مشروعة.

وتُعد المشتريات العامة عرضة بشكل خاص للفساد، نظراً إلى ضخامة حجمها الاقتصادي. ووفقاً لبعض التقديرات، يُنفق في المتوسط دولار أمريكي واحد من كل ثلاث دولارات من الإنفاق الحكومي من خلال عقود مبرمة مع القطاع الخاص، مما يجعل التعاقدات العامة أكبر سوق في العالم، بإفاق سنوي يقدر بنحو 13 تريليون دولار أمريكي.¹⁰¹ ويزداد خطر الفساد في الحالات التي تنطوي فيها الإجراءات الحكومية على سلطة تقديرية مفرطة، أو تفتقر إلى الشفافية والمساءلة. وتشمل الأمثلة الشائعة التي يشير إليها القطاع الخاص: تراخيص الأعمال، وتصاريح البناء، وتأمين الخدمات العامة الأساسية، وإجراءات الجمارك، وتنظيمات البيئة والصحة والسلامة.

وقد لا يكون من السهل دائماً التمييز بين التنظيم المفرط وما يُعتبر غير مرغوب فيه من قبل الجهات الخاضعة للتنظيم، غير أن التعاون مع القطاع الخاص لتحديد مجالات إصلاح ذات أولوية مشتركة يمكن أن يُفضي إلى نتائج مفيدة للطرفين. وتتمتع هذه الصيغة من الحوار المدني بتاريخ طويل في العديد من الدول، حيث شاركت جمعيات الأعمال والشركات في مناقشات مفتوحة وشفافة بشأن سياسات القطاع العام المتصلة بدور التنظيم وحدوده. كما ركزت عدد من مبادرات العمل الجماعي للقطاع الخاص التي سبق تناولها في القسم السابق على هذا الشكل من المشاركة.

7.2 التعليم

تُعد الأنشطة التعليمية والتوعوية الهادفة إلى تعزيز الوعي العام بأضرار الفساد أداة فعالة لتعزيز نزاهة الأعمال والحد من الفساد المرتبط بالقطاع الخاص. ويمكن توجيه جهود التعليم إلى فئات مختلفة من الجمهور.

7.2.1 تثقيف المهنيين

شهدت المناهج التعليمية مؤخرًا تطوراً لافتاً يتمثل في تثقيف الهيئات المهنية التي غالباً ما تكون في الصفوف الأمامية، سواء بوصفها جهات ميسرة للفساد أو حواجز وقاية منه، وتشمل هذه الفئات: المحامين، والمحاسبين، والمدققين، ووكلاء العقارات، ووكلاء التأمين، وتجار الأعمال الفنية. وبدلاً من وصم هذه الفئات بصفتها "حراساً مهنيين" سلبيين، يمكن للحكومات والقطاع الخاص أن يعملوا بشكل مشترك على ضمان عدم اضطلاع هذه القطاعات المهنية بدور الوسيط في إخفاء الأصول المسروقة أو غسلها في ملاذات آمنة.

وقد بدأت بعض الهيئات التنظيمية والجمعيات المهنية في استثمار الموارد لتثقيف العاملين في هذه المهن بشأن معايير النزاهة، والعمل على موازنة ممارساتهم المهنية مع أهداف الدولة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال.

الإطار 7.4 نقابة المحامين في كازاخستان (Kazbar) ومركز بحوث السياسات القانونية (LPRC)

أطلقت كازاخستان مشروعًا بعنوان: "تنفيذ سياسة منهجية ومنظمة وفعالة لتعزيز نزاهة الأعمال وتطوير الحوكمة المؤسسية في كازاخستان وفقًا لمعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"، ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق هدفين رئيسيين: (1) تهيئة بيئة قانونية مواتية لإدراج الالتزامات الدولية في مجال مكافحة الفساد ضمن التشريعات الوطنية، من خلال تعديل بعض أحكام قانون مكافحة الفساد في كازاخستان؛ (2) تعزيز المعايير الدولية وممارسات الامتثال المؤسسي في مجال مكافحة الفساد، ضمن الأوساط المؤسسية والأكاديمية. وقد ساهم المشروع في ترسيخ ثقافة الامتثال في القطاع الخاص من خلال المشاركة الفعالة في العملية التشريعية، كما قام بتدريب أكثر من 700 ممثل عن الشركات والهيئات الحكومية والشركات شبه الحكومية والجامعات الكازاخستانية على سبل إنشاء نظم امتثال فعالة. كذلك، تم تطوير دورة تدريبية إلكترونية مفتوحة ومتاحة لعدد غير محدود من المستخدمين، بهدف توسيع نطاق التوعية وتعزيز القدرات المؤسسية.

المصدر: <https://compliancepractice.kz/>, Compliance Practice

الإطار 7.5 الإطار المؤسسي المشترك لمكافحة الفساد بين رابطة المحامين الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين

في عام 2018، كتفت رابطة المحامين الدولية (IBA) والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) جهودهما للتعاون مع المهنيين القانونيين والمحاسبين لمعالجة قضايا مكافحة الفساد. وتمثل هذه الشراكة، التي تضم أكثر من 170 ولاية قضائية حول العالم، عنصرًا محوريًا في تدريب وتنقيف ودعم المهنيين القانونيين والمحاسبين على الالتزام بأعلى معايير النزاهة والأخلاقيات المهنية.

وفي عام 2023، تم إضفاء الطابع الرسمي على هذه العلاقة من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين المنظمين، وضعت إطارًا لتوسيع مجالات التعاون بينهما. وتؤكد هذه المذكرة أهمية تبادل الخبرات، مع تركيز خاص على مكافحة الفساد، وتعزيز دور المهنيين القانونيين والمحاسبين في دعم الجهود المشتركة لمكافحة غسل الأموال والجريمة الاقتصادية، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الأمم المتحدة وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

المصدر: الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants)، IBA and IFAC announce Memorandum of Understanding between global bodies for the legal and accounting professions

<https://www.ifac.org/news-events/2023-05/iba-and-ifac-announce-memorandum-understanding-between-global-bodies-legal-and-accounting>

7.2.2 تثقيف الأطفال والشباب

يمكن توسيع نطاق التوعية بشأن الآثار الضارة للفساد ليشمل عموم السكان. على سبيل المثال، تهدف المبادرة العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد (GRACE)،¹⁰² التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى ترسيخ ثقافة مقاومة الفساد بين الأطفال والشباب، من خلال تسخير القوة التحولية للتعليم والشراكات.

وتتنوع أساليب التوعية، بدءًا من ورش العمل التعليمية الصغيرة، مرورًا بحملات التوعية العامة، ووصولًا إلى مبادرات إصلاحية تستهدف ممارسات محددة، مثل الفساد الصغير لدى شرطة المرور أو موظفي الجمارك. وتُعد التوعية الموجهة إلى الشباب من الأدوات المعتمدة في هذا السياق، سواء من خلال برامج جامعية أو مبادرات توعية مجتمعية أخرى. ويمكن للقطاع الخاص أن يكون شريكًا محوريًا في جهود التنقيف في مجال مكافحة الفساد، من خلال مشاركة خريجي الجامعات في دراسات حالة واقعية تتناول التحديات الأخلاقية التي تواجهها الشركات، بما يساهم في إعدادهم ليكونوا قوة دافعة نحو بيئة أعمال نزيهة.

الإطار 7.6 كوت ديفوار: الشبكة الإفريقية للقادة الشباب من أجل النزاهة (RIJLI)

تُعد الشبكة الإفريقية للقادة الشباب من أجل النزاهة (RIJLI) إحدى منظمات الشباب التي تضم نحو عشرين منظمة، وتمثل صوت الشباب في مكافحة الفساد في كوت ديفوار. وتتمثل رسالتها في تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، من خلال ترسيخ قيم النزاهة، ومبادئ المسؤولية، والمساءلة، والشفافية، واحترام القانون، والمواطنة، والرقابة المدنية.

وقد نفذت الشبكة عددًا من الأنشطة التثقيفية التي تهدف إلى غرس روح المسؤولية في الجيل القادم لمجابهة الفساد، من أبرزها: تعزيز قيم النزاهة في ثلاث مدارس ثانوية في كوت ديفوار؛ الدعوة إلى إدماج أوسع للشباب في العمليات الانتخابية والسياسية؛ إنشاء إطار مؤسسي للحوار بين الشباب ووزارة تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. كما تُعد الشبكة عضوًا في المنصة الإقليمية لمكافحة الفساد في أفريقيا، التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

المصدر: Réseau Ivoirien des Jeunes Leaders pour l'Intégrité : <https://uncaccoalition.org/anti-corruption-platforms/africa/cote-d-ivoire/reseau-ivoirien-des-jeunes-leaders-pour-lintegrite/>

الإطار 7.7 الكويت: دورات مكافحة الفساد

أنشأت دولة الكويت في عام 2016 الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، والتي أنيط بها اختصاص التعاون مع المؤسسات التعليمية في مجال مكافحة الفساد، من خلال المبادرات التالية:

- دعم تطوير آليات لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية بين العاملين في المؤسسات التعليمية، بما يُسهم في تحسين جودة التعليم بما يتوافق مع معايير النزاهة المنشودة؛
- التعاون في تصميم برامج تدريبية موجهة للطلبة، تهدف إلى ترسيخ قيم النزاهة، وتعزيز ثقافة الحفاظ على المال العام والمرافق العامة؛
- تشجيع المؤسسات التعليمية على رفع وعي الطلبة بمخاطر الفساد وآثاره، وتعزيز رفضهم له؛
- دعم تصميم برامج تأهيلية أثناء الخدمة أو قبلها للمعلمين، بهدف رفع مستوى الوعي بمخاطر الفساد وسبل مكافحته.

ومن أبرز أمثلة التنفيذ، ما قدمته الهيئة من دعم لإعداد مقرر دراسي حول تشريعات مكافحة الفساد في كلية الحقوق بجامعة الكويت، بالتنسيق مع جمعية الشفافية الكويتية. وقد تمت الموافقة على هذا المقرر من قبل كلية الحقوق، وأُطلق في تموز/يوليو 2020، لتقديم تدريب أكاديمي متخصص في مكافحة الفساد للمحامين المستقبليين.

المصادر: ردود على استبيان مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الممارسات الفضلى، والأمثلة العملية، والدروس المستفادة فيما يتعلق بإشراك القطاع الخاص واستخدام العقوبات والحوافز لتعزيز نزاهة الأعمال خلال العقد الماضي:

<https://businessintegrity.unodc.org/bip/en/questionnaire-on-states-measures-for-business-integrity.html>
الموقع الإلكتروني لنزاهة، <https://www.nazaha.gov.kw/nazaha/>

7.3 المساواة بين الجنسين ونزاهة الأعمال

أظهرت الجهود الرامية إلى تعزيز الإدماج والتنوع – على سبيل المثال من خلال زيادة المساواة بين الجنسين في مكان العمل – آثارًا إيجابية على نزاهة الأعمال بطرق متعددة، منها انخفاض معدلات السلوك غير السليم، وتعزيز هياكل الحوكمة المؤسسية¹⁰³ وينطبق العكس كذلك، إذ إن ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة في القطاع الخاص غالبًا ما يؤدي إلى بيئات عمل أكثر شمولًا وتنوعًا ومساواة بين الجنسين. ويمكن إدماج هذه العلاقة المتبادلة والمعززة بين المساواة بين الجنسين ونزاهة الأعمال بشكل استراتيجي ضمن العقوبات والحوافز التي تعتمدها الدول في سياق مكافحة الفساد والموجهة إلى القطاع الخاص.

على سبيل المثال، قامت عدة دول باعتماد حصص للنوع الاجتماعي لتعزيز التنوع داخل مجالس إدارة الشركات المدرجة في البورصة، بما يضمن أن تعكس القيادة العليا تنوعًا في وجهات النظر¹⁰⁴ كما بدأت بعض الدول في اعتماد ممارسات مشتريات عامة تراعي الفوارق بين الجنسين، من خلال استخدام معايير المساواة بين الجنسين كعنصر مرجح في حال تساوي العروض المقدمة، وذلك دعمًا للتنوع والمنافسة العادلة¹⁰⁵ وفي دول أخرى، تتضمن قوانين المشتريات العامة بنودًا تتعلق بالمساواة بين الجنسين، مثل: حظر مشاركة الأطراف المدانة بجرائم تمييز أو تحرش في العقود العامة؛ أو اشتراط أن تعتمد الشركات الكبرى خططًا للمساواة بين الجنسين أو تطبيق مبدأ المساواة في الأجور¹⁰⁶ وتسهم هذه التدابير في تعزيز نزاهة عمليات المشتريات العامة، كما توظف القوة الشرائية للدولة لتعزيز التمكين الاقتصادي المتكافئ لكل من النساء والرجال. ومن الممارسات الفضلى الأخرى ذات الصلة: اعتماد نظم اعتماد تراعي الفوارق بين الجنسين؛ واستخدام الحصص ومعايير الاختيار المرتبطة بالنوع الاجتماعي؛ واشترطات الإبلاغ المتعلقة بالمساواة.

وفي إطار مبادئ تمكين المرأة (WEPS)، نشر كل من الميثاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مذكرات توجيهية بشأن بناء مجالس إدارة شاملة تعزز المساواة بين الجنسين، وتشجع ممارسات مشتريات تراعي الفوارق بين الجنسين¹⁰⁷.

7.4 الشفافية في سلسلة التوريد

تستخدم الدول أداة إضافية تتمثل في اشتراط ممارسة العناية الواجبة عبر سلاسل الإمداد الخاصة بالشركات، للتحقق من الامتثال للالتزامات المتعلقة بمكافحة الفساد¹⁰⁸ وقد يشمل ذلك إعداد تقارير محددة بشأن متطلبات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، والامتثال للتشريعات التي تُحدد معايير العمل، وإجراء تقييمات للمخاطر على امتداد سلسلة الإمداد، وتقييم أداء الموردين، بمن فيهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) والوسطاء من الأطراف الثالثة، استنادًا إلى معايير مكافحة الفساد. كما تشمل هذه الالتزامات فرض شروط تعاقدية صريحة تُلزم الموردين بالامتثال لقوانين وأنظمة مكافحة الفساد، ورصد مدى امتثالهم لتلك الشروط بشكل مستمر، من خلال إنشاء آليات للإبلاغ عن حالات الاشتباه في عدم الامتثال، إلى جانب وضع تدابير للمعالجة وخطط للإنفاذ عند اكتشاف ممارسات فاسدة

وللامتثال لهذه المتطلبات المتعددة، يتعين على الشركات تنفيذ تدابير صارمة للعناية الواجبة تسهم في تعزيز الشفافية والنزاهة على امتداد سلاسل الإمداد الخاصة بها. ومن خلال سن هذه المتطلبات، قد تدفع الدول الشركات إلى التصدي استباقياً لمخاطر الفساد. وتمتلك الشركات ذاتها فرصة لترسيخ معايير النزاهة في سلاسل الإمداد بطرق قد تكون أكثر فاعلية من التدخلات الحكومية، من خلال تقديم التدريب، والمساعدة التقنية، واتباع نهج تفضيلي في اختيار الموردين. أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيمكنها أيضاً التأثير في معايير النزاهة من خلال ادماجها في سلاسل الإمداد، إذ إن موقعها كموردين لشركات كبرى قد يمنحها ميزة تنافسية عند تطبيق ممارسات رشيدة، وتوفير ضمانات للشركات متعددة الجنسيات بشأن بروتوكولات النزاهة لديها.

ويمكن أن يسهم ذلك أيضاً في دفع المنافسين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى اعتماد ممارسات سليمة للحفاظ على قدرتهم التنافسية. كما تمنح آليات التفضيل، التي تُكافئ الموردين على الامتثال لمعايير النزاهة، قيمةً سوقية عملية لهذه الممارسات الفضلى.

وفي خطوة تشريعية مهمة نحو تعزيز الشفافية في سلاسل الإمداد، يُلزم توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن العناية الواجبة لاستدامة الشركات (CSDDD) - الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد - الشركات الأوروبية وغير الأوروبية بإجراء العناية

الواجبة في المجالات البيئية والإنسانية عبر عملياتها، وفروعها، وسلاسل القيمة الخاصة بها. ويقر هذا التوجيه بأن انتهاكات حقوق الإنسان والتدهور البيئي قد تكون مترابطة ارتباطاً وثيقاً بالفساد والرشوة أو ناجمة عنهما. وبناءً عليه، يتعين على الشركات أخذ هذه العوامل في الاعتبار عند تنفيذ تدابير العناية الواجبة في مجالي حقوق الإنسان والبيئة، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.¹⁰⁹

الإطار 7.8 ألمانيا: قانون العناية الواجبة في سلاسل الإمداد

دخل قانون العناية الواجبة في سلاسل الإمداد في ألمانيا حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2023، فرضاً التزامات محددة على الشركات الألمانية، وكذلك على الشركات الأجنبية التي لها فروع في ألمانيا، فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وحماية البيئة ضمن سلاسل الإمداد الخاصة بها. وينطبق القانون على الشركات التي تضم 3,000 موظف أو أكثر في ألمانيا، بما في ذلك الشركات الأجنبية التي لها مكتب فرعي داخل البلاد. واعتباراً من عام 2024، يمتد نطاق تطبيق القانون ليشمل الشركات التي لا يقل عدد موظفيها عن 1,000 موظف، مما يوسع قاعدة الخضوع له. ويلزم القانون الشركات بوضع إجراءات مناسبة لإدارة المخاطر، تشمل على وجه الخصوص إجراء تحليل سنوي للمخاطر، سواء في أنشطتها المباشرة أو على مستوى الموردين المباشرين. وتستند التزامات العناية الواجبة الواردة في هذا القانون إلى المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتوفر ¹¹⁰ إطار رقابة تنظيمياً صارماً وآليات إنفاذ فعالة.

وقد أصدر المكتب الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات (BAFA) إرشادات مفصلة بشأن تنفيذ القانون، فضلاً عن ردوده على الأسئلة المتكررة ذات الصلة.

المصدر: (BAFA) The German Federal Office for Economic Affairs and Export Control
https://www.bafa.de/DE/Lieferketten/Ueberblick/ueberblick_node.html

الإطار 7.9 قانون الرق الحديث في المملكة المتحدة

بموجب المادة 54 من قانون الرق الحديث لعام 2015 (المتعلقة بالشفافية في سلاسل الإمداد)، يتعين على بعض الكيانات التجارية نشر بيان سنوي يوضح الخطوات التي تتخذها لمنع ممارسات الرق الحديث في أنشطتها التجارية وسلاسل الإمداد الخاصة بها. وتنطبق هذه الالتزامات على أي شركة أو شراكة - بغض النظر عن مكان تسجيلها أو تأسيسها - تمارس نشاطاً تجارياً أو جزءاً منه داخل المملكة المتحدة، وتقوم بتوريد سلع أو خدمات، ويزيد إجمالي إيراداتها السنوية عن 36 مليون جنيه إسترليني (46 مليون دولار أمريكي). ويتعين على كل كيان رئيسي أو تابع يستوفي هذه الشروط أن يُعد بياناً خاصاً به. ولمساعدة الشركات على الامتثال، أصدرت حكومة المملكة المتحدة دليلاً توجيهياً بعنوان: "الشفافية في سلاسل الإمداد: دليل عملي"، الذي يوضح من تقع عليه مسؤولية إعداد بيان بشأن العبودية والاتجار بالبشر، وكيفية صياغته، واعتماده، ونشره، سواء بصورة فردية أو جماعية. وفي حال تقاعس المؤسسة التجارية عن إعداد البيان المطلوب عن سنة مالية معينة، يجوز لوزير الدولة التوجه إلى المحكمة لاستصدار أمر قضائي يلزم المؤسسة بالامتثال لواجبها القانوني. وقد يؤدي عدم الامتثال لهذا الأمر إلى فرض غرامة مالية غير محدودة على المؤسسة المخالفة. ويشير الدليل إلى أن من مسؤولية المستهلكين، والمستثمرين، والمنظمات غير الحكومية أن يتفاعلوا مع المؤسسات و/أو يمارسوا عليها الضغط في حال عدم اتخاذها ما يكفي من خطوات للامتثال.

المصادر: United Kingdom Modern Slavery Act 2015, Section 54 (Transparency in supply chains)
 Transparency in supply chains: a practical guide <https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2015/30/section/54/enacted>
<https://www.gov.uk/government/publications/transparency-in-supply-chains-a-practical-guide>, guide

7.5 الاستفادة من التكنولوجيا

يمكن للحكومات الحد من الفساد من خلال دمج مبادئ الشفافية والمساءلة في جهود التحول الرقمي. على سبيل المثال، يمكن لأنظمة المشتريات الإلكترونية (e-procurement) أن تُعزز الشفافية، وتُيسر الوصول إلى المناقصات العامة، وتحد من التفاعل المباشر بين موظفي المشتريات والشركات، وتوسع نطاق المشاركة والمنافسة، فضلاً عن أنها تيسر الكشف عن حالات الفساد خلال دورة المشتريات. كما يمكن لاشتراط استخدام تكنولوجيات مماثلة كشرط للتعاقد أو إجراء المعاملات في قطاعات ذات حجم تعاملات مرتفع - مثل الموانئ أو الجمارك - أن يساهم في تقليص فرص الفساد، وتشجيع ممارسات الأعمال القائمة على النزاهة.

الإطار 7.10 أوكرانيا: نظام "بروزورو" (Prozorro) للمشتريات العامة

يُعد "بروزورو" (Prozorro) نظامًا إلكترونيًا مفتوح المصدر وشفافًا للمشتريات، يُمكن الجهات الحكومية في أوكرانيا من تنفيذ عمليات الشراء إلكترونياً. ومنذ إنطلاقه في عام 2016، أتاح Prozorro وصولاً ميسوراً إلى المعلومات المتعلقة بالعقود العامة، مما عزز الشفافية في إنفاق المال العام. وقد تم تطوير هذا النظام في البداية كأداة لمكافحة الفساد، غير أن فوائده تتجاوز هذا الغرض، إذ يساهم في تعزيز المنافسة، وتقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بإجراءات التعاقد، وتمكين الجهات المشتريّة من اتخاذ قرارات مستنيرة، وضمان تكافؤ الفرص بين الموردين. ورغم أن Prozorro يُنسب إليه الفضل في الحد من الفساد وتعزيز المنافسة، إلا أنه لا يُعد حلاً قائماً بذاته لمكافحة الفساد. فبفضل ما يوفره من شفافية في البيانات، يُمثل هذا النظام أحد مكونات إصلاح القطاع العام التي تساهم في التصدي للفساد والممارسات المناهضة للمنافسة.

المصدر: نظام Prozorro للمشتريات الإلكترونية، <https://prozorro.gov.ua/uk>

7.6 الاعتراف بالمبلغين عن المخالفات وتعويضهم

يُضطلع المبلغون عن المخالفات بدور حاسم في تعزيز نزاهة الأعمال، إذ يُتيحون للشركات والكيانات رصد الأفعال غير المشروعة في مرحلة مبكرة. ومن خلال الإبلاغ عن معلومات قد تكشف عن ارتكاب جريمة جنائية محتملة، يُمكن المبلغون كيانات الأعمال من اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تلك الأفعال أو وقفها، ومساءلة المسؤولين عنها، والتعاون مع السلطات المسؤولة. كما تساهم هذه البلاغات في تعزيز قدرة الشركات على تقييم المخاطر ووضع خطط التخفيف ذات الصلة. ورغم ذلك، كثيراً ما يتردد المبلغون في تقديم البلاغات خشية الفصل أو غيرها من أشكال الانتقام المهني. ولمعالجة هذا التحدي، من الضروري أن تعتمد الدول والشركات آليات مناسبة للاعتراف بالمبلغين عن المخالفات، وتعزيز مكانتهم وحمايتهم، بما يُشعرهم بالدعم ويؤكد أنهم اتخذوا القرار الصائب.

وينبغي أن تقتزن الحوافز المقدمة للمبلغين بالحماية القانونية الفعالة. فالحوافز المالية وحدها قد لا تكفي لتوفير الطمأنينة المطلوبة عند الإبلاغ عن أفعال الفساد، نظراً لما قد ينطوي عليه التعاون مع السلطات من مخاطر شخصية جسيمة. ومن ثم، ينبغي للدول أن تعتمد أطراً قانونية ومؤسسية قوية وفعالة لحماية المبلغين من أعمال الانتقام. وفي هذا السياق، تنص التوصية لعام 2021، على ضرورة أن تعتمد الدول أطراً "قوية وفعالة للحماية من أي تدابير انتقامية و/أو توفير سبل الانتصاف إزاءها" للمبلغين المؤهلين. ويشمل ذلك نقل عبء الإثبات، بحيث لا يُطلب من المبلغ إثبات أن الإجراء السلبي المزعوم لم يكن نتيجة بلاغه.¹¹¹ وتضطلع الشركات بدور محوري في توفير بيئة آمنة للإبلاغ، إذ تُعد النظم الداخلية للإبلاغ عنصراً جوهرياً لضمان حماية فعالة للمبلغين عن المخالفات.

الإطار 7.11 جنوب أفريقيا: خط الأمان (SafeLine) التابع لمعهد الأخلاقيات

يُعد معيار مزود خدمة الإبلاغ الآمن (SafeLine) معيارًا معتمدًا للإبلاغ عن المخالفات، وضعه معهد الأخلاقيات (The Ethics Institute)، لهدف أساسي يتمثل في حماية المبلغ الذي يتصرف انطلاقًا من ضميره ويقوم بالإبلاغ عن سلوك غير أخلاقي، غالبًا على حساب أمنه الشخصي. ويجب أن يكون بوسع هذا الفرد الوثوق في أن بلاغه سيعالج بسرية وأمان وفي الوقت المناسب. ويوفر هذا المعيار شهادة اعتماد رسمية تصدرها جهة خارجية متخصصة، تمنح المبلغ الطمأنينة بأن وسيلة الإبلاغ المستخدمة قد خضعت لتقييم مهني واعتُبرت موثوقة. وإذا استوفت وسيلة الإبلاغ الآمن المعايير المحددة، تُمنح شهادة اعتماد سارية لمدة 12 شهرًا، على أن يُعاد التقييم بعد انتهاء هذه المدة لضمان الحفاظ على معايير الجودة.

المصدر: معهد الأخلاقيات (The Ethics Institute)، <https://www.tei.org.za/audits/>

رغم أن الحوافز الوقائية تُعنى أساسًا بتشجيع الشركات على الاستثمار في ممارسات سليمة ضمن برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد، فإن بعض الحوافز تُستخدم أيضًا لتشجيع الأفراد على الإبلاغ عن الانتهاكات المحتملة.

ورغم أن هذا ليس النموذج الوحيد للاعتراف بجهود المبلغين، تجدر الإشارة إلى أن الحوافز المالية تُستخدم منذ عقود في الولايات المتحدة لتشجيع الإبلاغ عن الاحتيال في المشتريات وسائر الانتهاكات في عقود الحكومة، مما أسفر عن استرداد الحكومة لأكثر من 72 مليار دولار أمريكي بين عامي 1987 و2022.¹¹² وقد تم توسيع نطاق هذا النظام ليشمل الانتهاكات المتعلقة بقوانين الأوراق المالية من جانب الشركات المدرجة، بما في ذلك الإخفاق في توثيق وقائع الرشوة أو الإبلاغ عنها وفقًا لما تقتضيه القوانين. وفي هذا السياق، يجيز قانون دود-فرانك (Dodd-Frank Act) لهيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) منح المبلغ عن المخالفات ما بين 10% إلى 30% من أي مبلغ يُسترد في إطار إجراء إنفاذ، كحافز لتشجيع الأشخاص الذين يملكون معلومات موثوقة على التقدم بها.¹¹³

الإطار 7.12 برنامج المبلغين عن المخالفات في هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)

في أيلول/سبتمبر 2020، منحت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) مكافأة قدرها 114 مليون دولار أمريكي لمبلغ واحد عن المخالفات، قدم معلومات حاسمة أدت إلى اتخاذ إجراءات إنفاذ ناجحة ضد شركة ضالعة في احتيال في الأوراق المالية. وكان المبلغ قد أثار هذه المخاوف داخليًا في مناسبات عدة، ورغم ما واجهه من مصاعب شخصية ومهنية، قام بإبلاغ الهيئة وكالة اتحادية أخرى، وقدم دعمًا مستمرًا وفعالًا كان له بالغ الأثر في إنجاح تلك الإجراءات. وفي حالة أخرى، عام 2023، منحت الهيئة أحد المبلغين عن المخالفات مكافأة تقدر بنحو 279 مليون دولار أمريكي، مقابل تقديمه معلومات ساعدت في اتخاذ إجراءات إنفاذ ناجحة. وتُمول مكافآت المبلغين من صندوق لحماية المستثمرين أنشأه الكونجرس، ويُمول بالكامل من الغرامات المالية التي تُدفع إلى الهيئة من قبل منتهكي قوانين الأوراق المالية.

المصادر: US Securities and Exchange Commission، SEC Issues Record \$114 Million Whistleblower Award، SEC Issues Largest-Ever Whistleblower Award، <https://www.sec.gov/news/press-release/2020-266>، <https://www.sec.gov/news/press-release/2023-89>

وقد تشجع الدول أيضًا الشركات على إنشاء برامج داخلية للاعتراف بالمبلغين عن المخالفات وتعويضهم، من خلال منح مزايا معينة لتلك الشركات. وتُعد هذه البرامج مؤشرًا على التزام الشركة بالكشف عن المخالفات داخل صفوفها ومعالجتها على النحو الملائم، بما في ذلك مكافأة الأشخاص الذين يقدمون المعلومات ذات الصلة. أما "الحوافز" التي تحصل عليها الشركات التي تعتمد مثل هذه البرامج فتشمل، على سبيل المثال: إدراجها في قوائم بيضاء حكومية، أو إتاحة وصولها إلى بوابات المشتريات العامة، أو منحها شهادة حكومية بصفتها موردًا يتمتع بالنزاهة.

الإطار 7.13 جمهورية كوريا: برنامج مكافآت المبلغين عن المخالفات

بموجب قانون حماية المبلغين عن المخالفات في المصلحة العامة في جمهورية كوريا، قد يكون المبلغون الداخليون مؤهلين للحصول على مكافأة تصل إلى 3 مليارات وون كوري (2.3 مليون دولار أمريكي) إذا أدت المعلومات التي قدموها مباشرة إلى استرداد أموال أو زيادة في إيرادات المؤسسات العامة، من خلال فرض غرامات أو اتخاذ تدابير أخرى ذات صلة. وحتى في الحالات التي لا تُفضي فيها البلاغات إلى استرداد مباشر أو زيادة مالية، ولكنها تخدم المصلحة العامة، يجوز للجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية (ACRC) منح المبلغ ما يصل إلى 200 مليون وون كوري (152,000 دولار أمريكي) تقديرًا لدوره في تعزيز النزاهة.

المصادر: 'The Protection of Public Interest Reporters Act ،Anti-corruption and Civil Rights Commission ؛
https://www.acrc.go.kr/boardDownload.es?bid=64&list_no=38924&seq=1
<https://businessintegrity.unodc.org/bip/en/questionnaire-on-states-measures-for-business-integrity.html>

8 الممارسات الفضلى والمزالق الشائعة

كما يُبين هذا الدليل الإرشادي، هناك العديد من الأدوات، لا سيما العقوبات والحوافز، التي يمكن أن تستخدمها الدول لتعزيز نزاهة الأعمال. ومع ذلك، فإن لكل أداة من هذه الأدوات ممارسات فضلى يستحسن اتباعها، ومزالق شائعة ينبغي تجنبها. وتماشياً مع المبادئ الأساسية السبعة للتنفيذ المبينة في مستهل هذا الدليل، من شأن الاعتبارات التالية أن تساعد الدول على تنفيذ أي من التدابير المذكورة أعلاه.

المبدأ 1: ينبغي للدول أن تكون قدوة في هذا المجال، من خلال اعتماد سياسات رشيدة في مجال النزاهة، وضمان إنفاذها على نحو متسق في كل من القطاعين العام والخاص.

- **الإنفاذ والمساءلة:** حتى في ظل وجود أطر قانونية قوية، يُعد الإنفاذ الفعال لهذه القوانين شرطاً أساسياً للامتثال لمقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية مكافحة الرشوة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويمكن أن يعيق التطبيق الفعال للقوانين نقص الموارد، أو ضعف تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، أو انتشار الفساد المؤسسي داخل الأجهزة المختصة، كما أن الإخفاق في مساءلة الموظفين العموميين الفاسدين، وعدم اتخاذ إجراءات عقابية بحقهم يوجه رسالة تسامح مع تفادي العقوبة، ويُقوض الجهود الوطنية لمكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، فإن غياب الإنفاذ الفعال يُشير إلى القطاع الخاص بإمكانية ارتكاب المخالفات دون عواقب، مما يضعف من جدوى الحوافز الممنوحة للإبلاغ الطوعي عن الفساد.

- **الاستقلالية والحياد:** عند السعي إلى إصلاح سياسات مكافحة الفساد وتعزيز نزاهة القطاع الخاص، لا بد من أن تتمتع المؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد بالاستقلالية والحياد المؤسسي. ذلك أن التدخلات السياسية، أو المحسوبية، أو المحاباة، قد تُقوض فعالية تلك المؤسسات ومصادقيتها. وإذا افترقت هذه المؤسسات إلى الاستقلالية الكافية، فقد تعجز عن التحقيق في قضايا الفساد وملاحقتها قضائياً، أو عن منح الحوافز، أو عن توفير بيئة تنظيمية تُعزز ثقافة الامتثال في القطاع الخاص.

- **نزاهة القطاع العام:** ينبغي أن يُجسد القطاع العام النموذج المرجعي الذي يُحتذى به في القطاع الخاص. على سبيل المثال، عندما يطلب الموظفون العموميون رشى مقابل خدمات اعتيادية للشركات، مثل إجراءات الترخيص أو التصاريح الجمركية، فإن ذلك يقوض جهود إصلاح القطاع الخاص وتعزيز النزاهة المؤسسية. ولا يمكن تعويض الفشل في مكافحة الفساد داخل القطاع العام – الناتج عن غياب مدونات قواعد السلوك، أو الإشراف الفعال، أو التدريب، أو تدابير الشفافية – بمجرد الترويج للنزاهة في القطاع الخاص. وإن تعزيز النزاهة في القطاع الخاص يقتضي أن يرسخ القطاع العام بنفسه معايير النزاهة، ويُطبقها عند الاقتضاء من خلال إجراءات تأديبية و/أو ملاحقات جنائية. وإن التغاضي عن ذلك يُكرس ثقافة تفادي العقوبة ويقوض الثقة في المؤسسات العامة ويُغذي الفساد في القطاع الخاص.

وفي السياق ذاته، ينبغي للدول أن تضمن امتثال المؤسسات المملوكة للدولة (SOEs)، على قدم المساواة، لممارسات مكافحة الفساد وتنفيذ تلك الممارسات بفعالية، لا سيما عند تعاملها مع القطاع الخاص، سواء عبر التعاقد أو الشراكة أو غيرها من الوسائل. ونظراً للدور المحوري الذي تضطلع به المؤسسات المملوكة للدولة في الأسواق العالمية، فإن الحوكمة الرشيدة للمؤسسات المملوكة للدولة تُعد ضرورية لضمان أسواق منفتحة وعادلة، ولسلامة الاقتصادات الوطنية، ولتوفير الخدمات العامة بفعالية.¹¹⁴

- **الشفافية والحصول على المعلومات:** يعيق غياب الشفافية وتقيد الوصول إلى المعلومات، على نحو مفرط، جهود مكافحة الفساد. فالنظم غير الشفافة للمشتريات، أو محدودية اطلاع الجمهور على المعلومات المتعلقة بالمعاملات التجارية، تهيب بيئة مواتية للفساد. وعندما تسعى الدول إلى تحفيز القطاع الخاص على تعزيز الامتثال لمتطلبات

مكافحة الفساد، ينبغي أن تكون إجراءاتها هي نفسها قائمة على الشفافية، بما يشمل التواصل المنفتح، وتبادل الممارسات الفضلى، وتوفير المعلومات بشفافية للجمهور.

المبدأ 2: تُعد برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد أداة أساسية لتعزيز النزاهة، ويجب تقييم مدى فعاليتها.

- تقييم الامتثال المؤسسي: على غرار الحاجة إلى التوجيه، ينبغي تزويد السلطات المسؤولة بالموارد والخبرات اللازمة للاضطلاع بمهامها بفعالية. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة في سياق آليات التسوية خارج نطاق القضاء، حيث تُنشط السلطات مسؤولية تقييم برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد، ومدى فاعلية مجالس الإدارة، وبرامج التدريب، وسائر التدابير ذات الصلة بالنزاهة. كما يُعد تقييم هذه البرامج عنصرًا محوريًا عند منح الحوافز الرامية إلى تعزيز نزاهة الأعمال.
- ويتطلب تقييم الامتثال المؤسسي مهارات متخصصة وفهمًا عميقًا لعمليات الأعمال والتحديات المرتبطة بتصميم وتنفيذ ومراجعة نظم الرقابة الداخلية وغيرها من تدابير الامتثال. ويُعد الحفاظ على حوار مستمر مع مجتمع الأعمال وممارسي الامتثال أمرًا بالغ الأهمية لتمكين السلطات المسؤولة من اكتساب الخبرات ذات الصلة وتطويرها، ولا سيما في ظل التقدم التكنولوجي والتحليلات البيانية المتقدمة في هذا المجال. كما يلزم توفير تدريب متين ومنهج للسلطات المختصة، وقد تُقوض التقييمات غير الدقيقة فاعلية آليات الحوافز من جانبين، أولاً: قد تؤدي التقييمات المتباينة أو غير الدقيقة إلى إرسال إشارات خاطئة إلى مجتمع الأعمال،¹¹⁵ مما يشوه بيئة السوق ويقوض جهود الدولة في تعزيز الامتثال؛ وثانياً: قد يؤدي نقص الخبرة إلى اعتماد أجهزة إنفاذ القانون أو السلطات الحكومية على جهات خارجية لتقييم برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد، وهي جهات قد لا تمتلك القدرات أو الحوافز الكافية لضمان التقييم الموضوعي لفعالية هذه البرامج.
- التوازن بين النهج: يتعين على السلطات المسؤولة أن تجد توازنًا ملائمًا بين النهج المصممة خصيصًا والمعايير الموحدة سلفًا في تقييم برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد. إذ يتيح النهج المصمم خصيصًا مراعاة السياقات الداخلية والخارجية للشركة، بما يشمل هيكلها وحجمها، والقطاع الذي تنشط فيه، وبيئة الأعمال الأوسع. وقد يسهم هذا النهج أيضًا في مساعدة الشركات، ولا سيما العاملة في القطاعات عالية المخاطر. ويمكن أيضًا أن يُطلب من الشركات وضع معاييرها الخاصة لقياس فعالية برامجها، مما يمكن السلطات المسؤولة من تقييم مدى فهم الشركة لأسباب وسبل فعالية تلك البرامج. ومع ذلك، فإن لهذا النهج حدوده، حيث إن الوضوح والاتساق وقابلية التنبؤ في التوقعات والمؤشرات والمنهجيات تُعد ضرورية ليتمكن القطاع الخاص من الاستثمار بثقة في تطوير برامج فعالة لمكافحة الفساد وتنفيذها. ويعقد هذا التحدي ما يُعرف بـ "المقايضات المنهجية بين استخدام الأدوات الكمية والنوعية في قياس الامتثال المؤسسي"،¹¹⁶ فضلًا عن حداثة الأبحاث في هذا المجال نسبيًا. ومن شأن العمل الإضافي أن يساعد الحكومات والممارسين في القطاع الخاص على تحديد الممارسات الفضلى لقياس فعالية برامج الامتثال المؤسسي لمكافحة الفساد. وقد يسهم اعتماد ممارسات موحدة عالميًا في تمكين الممارسين بالقطاع الخاص من تطبيقها بفعالية في مختلف الولايات القضائية التي يباشرون أنشطتهم فيها.
- على سبيل المثال، تنشر وزارة العدل في الولايات المتحدة معايير تقييم مفصلة وإرشادات بشأن الأسئلة التي ينبغي أخذها في الاعتبار لتحديد ما إذا كان برنامج مكافحة الفساد المؤسسي فعالاً من حيث التطبيق العملي (انظر الفصل السابع – الفرع "ب" – الفقرة 1 من دراسة الحالة المتعلقة بتخفيف العقوبات المفروضة على الشركات في النظام القانوني الأمريكي).

المبدأ 3: ينبغي للدول أن تشجع تحسين ممارسات القطاع الخاص من خلال مزيج متوازن ومدرّس من العقوبات والحوافز، على أن تسترشد هذه التدابير بمبدأ رفع كلفة الفساد وزيادة منافع السلوك الأخلاقي.

- الاعتماد المتوازن على الأدوات: تعمل العقوبات والحوافز بشكل تكاملي على إيجاد بيئة تعزز النزاهة في قطاع الأعمال. ولا ينبغي للدول أن تركز إلى أداة واحدة باعتبارها الحل الأوحّد لمكافحة الفساد. على سبيل المثال، رغم أن الشفافية في الملكية المستفيدة تكتسب أهمية متزايدة، فإنها لا تكفي بمفردها ما لم يُرافقها جهد منسق يضمن قدرة سلطات إنفاذ القانون على جمع البيانات ذات الصلة والتحقق منها وتحليلها، وصياغة قوانين مكافحة غسل الأموال والضرائب بما يساند مبادرات الشفافية. وينطبق ذلك على أدوات أخرى أيضًا؛ فالتعامل الشامل مع القطاع الخاص وتعزيز مناخ النزاهة هو السبيل الأكثر فعالية.

المبدأ 4: تُحقق نزاهة الأعمال على نحو أمثل من خلال نهج تعاوني يشارك فيه مختلف أصحاب المصلحة، ويُستحسن أن تُشرك الدول القطاع الخاص عند تصميم الجزاءات والترويج لها، من أجل ترسيخ الشعور بالملكية وتعزيز الامتثال.

- النهج التشاركي: توفر مبادرات مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة، ومنصة مجموعة العشرين للعمل الجماعي (B20 Collective Action Hub)، ومنصة القيادة في مكافحة الفساد (Anti-Corruption Leadership Hub)، أمثلة ملموسة على إشراك القطاع الخاص، ولا سيما في سياق مبادرات العمل الجماعي. وقد اعتمدت بعض الدول نهجًا يقوم على الشراكة مع القطاع الخاص في إطار استراتيجياتها الوطنية لتعزيز نزاهة الأعمال، بما يضمن مشاركة فاعلة ومتكاملة لمجتمع الأعمال.¹¹⁷

المبدأ 5: ينبغي للدول أن تتسق على المستوى الدولي لتوحيد النهج المتعلقة بنزاهة الأعمال، وتلافي تضارب السياسات، وتعزيز تكافؤ الفرص بين الشركات.

- التعاون الدولي: غالبًا ما تتجاوز ممارسات الفساد الحدود الوطنية، وقد تؤدي محدودية التعاون والتنسيق بين الدول إلى تقويض فعالية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد على الصعيد الوطني. ولضمان منع الفساد ومكافحته بفعالية، يتعين على الدول أن تتعاون في مجال التحقيقات، وتبادل المعلومات، واسترداد الموجودات المتحصلة من جرائم الفساد.
- إن وجود نهج وطني متكامل في منع الفساد ومكافحته قد يصطدم بعقبات جدية في حال غياب التعاون الدولي الكافي.
- وتزداد حدة هذه التحديات في ظل غياب الاتساق بين السياسات على المستويين الإقليمي والدولي؛ على سبيل المثال، قد تُقابل الحوافز المقدمة من دولة معينة لتشجيع الإبلاغ الذاتي، بإجراءات صارمة للملاحقة القضائية في دولة أخرى. وبالمثل، قد تتردد الشركات في التحقيق في أفعال سوء السلوك المحتملة إذا تعارضت تلك التحقيقات مع قوانين حماية البيانات المعمول بها في ولاية قضائية أخرى.¹¹⁸
- كما ينبغي تعزيز اتساق السياسات على المستوى الدولي لتفادي ما قد يواجهه القطاع الخاص من صعوبات إضافية عند التنقل بين نظم قانونية متعددة.¹¹⁹ وتزداد أهمية تلافي التباين بين السياسات الوطنية وآليات إنفاذ القانون بالنظر إلى أن العديد من التشريعات القانونية الوطنية تنطوي على آثار خارج الحدود. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لضمان تنسيق الجهود، وتعزيز التعاون والاتساق في سبل تعزيز نزاهة الأعمال.

المبدأ 6: ينبغي للدول أن تضمن إمكانية مساءلة الأشخاص الاعتباريين من خلال فرض جزاءات جنائية و/أو غير جنائية فعالة، بما في ذلك الجزاءات المالية.

- الجزاءات: يجب على الدول التأكد من أن منظومة الجزاءات المعتمدة لديها ملائمة وتأخذ في الاعتبار تنوع الكيانات التي قد تتخبط في ممارسات فساد. وتشكل الجزاءات أداة أساسية للردع، وينبغي أن تكفل الأطر القانونية إمكانية تحميل المسؤولية القانونية للأشخاص المتورطين في الفساد.
- الإطار التشريعي والتوجيهي: يُعد تجريم أفعال الفساد واسترداد العائدات المتحصلة منها خطوة محورية، غير أن سن القوانين وحده لا يكفي لتعزيز النزاهة في القطاع الخاص، ما لم يُقرن بتوجيه واضح ودعم مؤسسي.

- الحاجة إلى التوجيه: يتطلع القطاع الخاص إلى الحصول على إرشادات واضحة بشأن الامتثال للتشريعات واللوائح التنظيمية ذات الصلة بمكافحة الفساد، إذ أن اليقين القانوني يُعد من العوامل المهمة التي يوليها مجتمع الأعمال اهتمامًا كبيرًا. ورغم أن قدرًا من المرونة في التطبيق أو في إجراءات الإنفاذ قد يكون مطلوبًا لمراعاة اختلاف أوضاع الشركات وتباين احتياجاتها، فإنه يُوصى بأن توضح الدول توقعاتها بجلاء، لتوجيه القطاع الخاص نحو تنفيذ التدابير ذات الصلة وتعزيز الامتثال الفعال.

المبدأ 7: ينبغي للدول أن تعتمد مجموعة من التدابير المتكاملة لتعزيز نزاهة الأعمال، وأن تقوم بمراجعات دورية لتقييم مدى كفايتها.

- ضمان الاتساق على الصعيد الوطني: تُعد العديد من الأدوات الواردة في هذا الدليل الإرشادي مترابطة ومتكاملة، غير أنه من الضروري أن تعتمد الدول، في إطار جهودها الرامية إلى منع الفساد ومكافحته، قوانين ولوائح تنظيمية متسقة لا تتعارض مع بعضها البعض. على سبيل المثال، إذا اعتمدت الدول آليات لتسوية القضايا خارج نطاق القضاء، بهدف تشجيع الشركات على اعتماد برامج فعالة لمكافحة الفساد والإبلاغ الذاتي عن حالات عدم الامتثال عند اكتشافها، فلا ينبغي في الوقت ذاته تهديد هذه الشركات بالاستبعاد التلقائي من التعاقدات العامة أو إخضاعها لعقوبات قد تثنيها عن الإبلاغ الذاتي.
- اتساق الصلاحيات المؤسسية: للحفاظ على هذا الاتساق، ينبغي للدول أيضًا ضمان انسجام اختصاصات الوزارات والهيئات المختلفة المعنية بمكافحة الفساد. إذ يمكن أن يؤدي تداخل أو تضارب الصلاحيات إلى اعتماد نهج مجزأة في مكافحة الفساد، واستخدام غير منسق للموارد قد يحد من فعاليتها. وعلى العكس من ذلك، فإن وجود جهات متعددة مكلفة بإنفاذ القانون يمكن أن يُسهم في منع استحواذ المصالح الخاصة على مؤسسات الدولة.
- اتساق العقوبات والحوافز: ينبغي صياغة كل حافز وعقوبة موجهين إلى القطاع الخاص بطريقة تضمن تكاملهما وعدم تعارضهما. وإلا، فإن وجود قوانين أو سياسات أو لوائح تنظيمية متنافسة أو متضاربة قد يقوض الغاية المنشودة من السياسة العامة. وتشدد الفقرة 3 من المادة 5 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على أهمية إجراء مراجعات دورية لتقييم مدى كفاية الصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة لمنع الفساد ومكافحته.
- المساءلة المتكافئة: ومن أجل ضمان إنفاذ فعال ومتسق، يتعين على الدول إخضاع جميع الأطراف للمساءلة. ¹²⁰ فرغم أن تحميل الأشخاص الاعتباريين المسؤولية عن أفعال الفساد يشكل عنصرًا أساسيًا، فإنه من الضروري أيضًا ملاحقة الأشخاص الطبيعيين الضالعين في أفعال الفساد. وبالمثل، ينبغي اتخاذ إجراءات قانونية بحق الموظفين العموميين الذين يطلبون أو يتلقون رشى.

المراجع

مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، مجموعة البنك الآسيوي للتنمية، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بنك التنمية للبلدان الأمريكية، مجموعة

البنك الدولي (2006)، Agreement for Mutual Enforcement of Debarment Decisions،

https://www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/32774/cross-debarment-agreement_0.pdf

African Union Convention on Preventing and Combating Corruption.

<https://au.int/en/treaties/african-union-convention-preventing-and-combating-corruption>

Allen & Overy (2016), Enforceability of contract procured by corruption.

<https://www.allenoverly.com/en-gb/global/news-and-insights/publications/enforceability-of-contract-procured-by-corruption>

Agence Française Anticorruption (2023), Guidelines on the Implementation of the Judicial Public Interest Agreement (CJIP).

https://www.tribunal-de-paris.justice.fr/sites/default/files/2023-03/Guidelines%20on%20the%20implementation%20of%20the%20CJIP_PNF_January%2016%202023%20D.pdf

Agence Française Anticorruption (2023), Les enquêtes internes anticorruption.

https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/files/files/AFA_Guide_EnqueteInterne_Web.pdf

Agence Française Anticorruption (2023), Presentation of Various Regulatory Frameworks for Promoting Business Integrity Across the World.

https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/files/files/AFA's%20Presentation%20FR%20UK%20US%20WBG%20Standards_May%202023_English%20version.pdf

Agence Française Anticorruption (2023), Recueil de fiches pratiques – Les indices de mesure de l'exposition d'une zone géographique au risque de corruption.

<https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/fr/document/recueil-fiches-pratiques-indices-mesure-lexposition-dune-zone-geographique-au-risque-corruption>

Ariely, Dan (2012), The (Honest) Truth About Dishonesty, HarperCollins.

منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (2020)، Government Strategies to Encourage Ethical Business Conduct: A Resource Guide for Economies from the Business Ethics for APEC SMEs Initiative.

https://www.apec.org/docs/default-source/publications/2020/8/government-strategies-to-encourage-ethical-business-conduct/220_sme_government-strategies-to-encourage-ethical-business-conduct.pdf?sfvrsn=3e3ded79_1

منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (2021)، The Value of Business Ethics for APEC SMEs: Economic Gains and Ethics Program Maturity in Health-Related Sectors During the Pandemic.

https://www.apec.org/docs/default-source/publications/2021/11/the-value-of-business-ethics-for-apec-smes/221_sme_the-value-of-business-ethics-for-apec-smes.pdf?sfvrsn=631e9867_2

Bar Council of Paris, France (2016), Appendix XXIV of the Paris Bar Internal Regulations: Handbook for Lawyers Who Are Tasked with Running an Internal Investigation.

<https://www.avocatparis.org/conseil-de-l-ordre/annexe-xxiv-vademecum-de-lavocat-charge-dune-enquete-interne-0>

Bar Council of Paris, France (2020), Guide: The French Lawyer and Internal Investigations.

https://www.cnb.avocat.fr/sites/default/files/cnb_guide_the_french_lawyer_and_internal_investigations.pdf

Basel Institute on Governance, Private Sector.

<https://baselgovernance.org/private-sector>

Basel Institute on Governance (2023), Business Integrity Programmes: Multilateral Development Banks Harmonise Their Guidance.

<https://baselgovernance.org/blog/business-integrity-programmes-multilateral-development-banks->

Basel Institute on Governance (2023), Annual Report 2022.

<https://baselgovernance.org/publications/annual-report-2022>

Basel Institute on Governance (2023), B20 Collective Action Hub.

<https://collective-action.com/>

Basel Institute on Governance (2022), Engaging the Private Sector in Collective Action Against Corruption.

https://baselgovernance.org/sites/default/files/2022-06/220616_NCPA_paper_web2.pdf

Basel Institute on Governance (2023), Engaging the Private Sector in Collective Action Against Corruption – Edition 2, Focus on Africa. <https://jam.baselgovernance.org/api/assets/f337eaa1-5248-4e9a-a1c0-9e211d59f96c>

Business Integrity Myanmar (2023), Corruption Risk Assessment Tool.

<https://assessment.businessintegritymyanmar.org/>

Camacho, Gabriela (2022), Anti-Corruption in ESG Standards, Transparency International.

https://knowledgehub.transparency.org/assets/uploads/kproducts/Anti-corruption-in-ESG-standards_Final_15.06.2022.pdf

Canadian Bar Association (2022), Guide for Internal Investigations of White-Collar Crime.

<https://www.cba.org/Publications-Resources/Practice-Tools/Guide-for-Internal-Investigations-of-White-Collar>

مجلس أوروبا، مجموعة الدول ضد الفساد (GRECO).

<https://www.coe.int/en/web/greco>

COMMISSION DELEGATED REGULATION (EU) .../... of 31.7.2023، (2023)، المفوضية الأوروبية supplementing Directive 2013/34/EU of the European Parliament and of the Council as regards sustainability reporting standards.

https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=PI_COM%3AC%282023%295303

FATF Guidance: Transparency and Beneficial Ownership، (2014) (FATF) مجموعة العمل المالي

<https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/guidance/Guidance-transparency-beneficial-ownership.pdf.coredownload.pdf>

France, Guilherme (2022), Non-Conviction-Based Confiscation as Alternative Tool to Asset Recovery, Transparency International.

https://knowledgehub.transparency.org/assets/uploads/helpdesk/Non-Conviction-Based-Forfeiture_2022.pdf

Hans, Vanessa, Scarlet Wannenwetsch and Gemma Aiolfi (2021), Working Paper 34: Local Certification Through Collective Action: An Innovative Approach to Anti-Corruption Compliance and Due Diligence, Basel Institute on Governance.

<https://baselgovernance.org/sites/default/files/2021-01/210122%20Certification%20Working%20Paper.pdf>

Humboldt-Viadrina School of Governance (2012), Motivating Business to Counter Corruption – A Global Survey on Anti-Corruption Incentives and Sanctions.

https://www.globalcompact.de/migrated_files/wAssets/docs/Korruptionspraevention/Publikationen/motivating_business_to_counter_corruption.pdf

الغرفة التجارية الدولية، منظمة الشفافية الدولية، الميثاق العالمي للأمم المتحدة، المنتدى الاقتصادي العالمي - مبادرة الشراكة ضد الفساد
Clean Business is Good Business: The Business Case against Corruption، (2008)

<https://unglobalcompact.org/library/158>

الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) (2023)، Understanding Anti-Corruption Reporting

<https://www.ifac.org/knowledge-gateway/ethics/publications/understanding-anti-corruption-reporting>

J. Dana et al (2007), Exploiting Moral Wiggle Room: Behavior Inconsistent with a Preference for Fair Outcomes, Economic Theory.

<https://link.springer.com/article/10.1007/s00199-006-0153-z>

- Jenkins, Matthew (2022), The effectiveness of integrity led anti-corruption interventions, U4. <https://www.u4.no/publications/the-effectiveness-of-integrity-led-anti-corruption-interventions>
- Karadima, Sofia (2021), Is corruption a barrier to FDI? It's complicated..., Investment Monitor, 29 July 2021. <https://www.investmentmonitor.ai/features/fdi-corruption-investment-transparency/>
- N. Mazar et al (2008), The Dishonesty of Honest People: A Theory of Self-Concept Maintenance, Journal of Marketing Research, vol. 45, Iss. 6. <https://doi.org/10.1509/jmkr.45.6.633>
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2009) Recommendation of the Council for Further Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions. [OECD/LEGAL/0378. https://web.archive.oecd.org/2019-05-10/111174-OECD-Anti-Bribery-Recommendation-ENG.pdf](https://web.archive.oecd.org/2019-05-10/111174-OECD-Anti-Bribery-Recommendation-ENG.pdf)
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2016) 2016 OECD Recommendation of the Council for Development Co-operation Actors on Managing the Risk of Corruption. <https://www.oecd.org/corruption/anti-bribery/Recommendation-Development-Cooperation-Corruption.pdf>
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2016) Is foreign bribery an attractive investment in some countries, OECD Business and Financial Outlook, Chapter 7. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264257573-en>
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2017) Recommendation of the Council on Public Integrity, OECD/LEGAL/0435. <https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0435>
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2017) The Detection of Foreign Bribery https://www.oecd.org/en/publications/the-detection-of-foreign-bribery_8ab65bd4-en.html
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2018) Confiscation of instrumentalities and proceeds of corruption crimes in Eastern Europe and Central Asia. <https://doi.org/10.1787/78637cac-en>
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2019) Guidelines on Anti-corruption and Integrity in State-Owned Enterprises. <https://doi.org/10.1787/315dab91-en>
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2019) Recommendation of the Council on Bribery and Officially Supported Export Credits, OECD/LEGAL/0447. <https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0447>
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2019) Resolving Foreign Bribery Cases with Non-Trial Resolutions: Settlements and Non-Trial Agreements by Parties to the Anti-Bribery Convention. <https://doi.org/10.1787/e647b9d1-en>
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2020) Corporate Anti-Corruption Compliance Drivers, Mechanisms, and Ideas for Change. <https://doi.org/10.1787/4245d0fc-en>
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2021) Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives, OECD Publishing, Paris. <https://doi.org/10.1787/6d84ee94-en>
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2021) Recommendation of the Council for Further Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions. [OECD/LEGAL/0378. https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0378#mainText](https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0378#mainText)
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2022) Toolkit for Raising Awareness and Preventing Corruption in SMEs, OECD Business and Finance Policy Papers, OECD Publishing, Paris. <https://doi.org/10.1787/19e99855-en>
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (2022) Anti-Corruption Compliance in Times of Crisis: Building Resilience and Seizing Opportunities, OECD Business and Finance Policy Papers, No. 19, OECD Publishing, Paris.

<https://doi.org/10.1787/467cf791-en>

OECD Guidelines for Multinational Enterprises on Responsible (2023) (OECD) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Business Conduct, OECD Publishing, Paris.

<https://doi.org/10.1787/81f92357-en>

G20/OECD Principles of Corporate Governance 2023, OECD (2023) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Publishing, Paris.

<https://doi.org/10.1787/ed750b30-en>

2021 Enforcement of the Anti-Bribery (2022) مجموعة العمل المعنية بمكافحة الرشوة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Convention – Investigations, Proceedings and Sanctions.

<https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/topics/policy-sub-issues/fighting-foreign-bribery/oecd-anti-bribery-convention-enforcement-data-2009-2021.pdf> / [jcr_content/renditions/original/oecd-anti-bribery-convention-enforcement-data-2009-2021.pdf](https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/topics/policy-sub-issues/fighting-foreign-bribery/oecd-anti-bribery-convention-enforcement-data-2009-2021.pdf)

Identification and Quantification of the Proceeds (2012) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي
of Bribery: Revised edition, OECD Publishing, Paris.

<http://dx.doi.org/10.1787/9789264174801-en>

Ontario Securities Commission (2018), Settlement Agreement: In the Matter of Katanga Mining Limited, et al.
https://www.osc.ca/sites/default/files/pdfs/proceedings/set_20181214_katanga-mining.pdf

Open Contracting Partnership.

<https://www.open-contracting.org/what-is-open-contracting>

Inter-American Convention Against Corruption (1996) (OAS) منظمة الدول الأمريكية
https://www.oas.org/juridico/english/corr_bg.htm

Pieth, Mark (2012), Collective Action and Corruption, Collective Action: Innovative Strategies to Prevent
Corruption, Zurich/St.Gall: Dike.

https://baselgovernance.org/sites/default/files/2019-06/190613_WP_13.pdf

Rahman, Kaunin (2020), Legal Incentives for compliance in the private sector, U4.

https://knowledgehub.transparency.org/assets/uploads/helpdesk/Legal-incentives-for-compliance-in-the-private-sector_U4-reviewed_PR_Final.pdf

Rorie, M. & Rooij, V. B. (2021), Measuring Compliance: The Challenges in Assessing and
Understanding the Interaction between Law and Organizational Misconduct, in Measuring
Compliance: Assessing Corporate Crime and Misconduct Prevention, Amsterdam Law School,
Research Paper No. 2022-30 or Center for Law & Behavior, Research Paper No. 2022-02, SSRN:
<https://ssrn.com/abstract=3853764> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3853764>

Sovereign Wealth Funds Global (2022), 2022 Annual Report: State-Owned Investors 3.0.
<https://globalswf.com/reports/2022annual#executive-summary-1>

Asset Recovery Handbook: A guide for practitioners, Second (2021) (STAR) مبادرة استعادة الأصول المسروقة
edition by Jean-Pierre Brun, Anastasia Sotiropoulou, Larissa Gray, Clive Scott, and Kevin M.
Stephenson.

<https://star.worldbank.org/publications/asset-recovery-handbook-guide-practitioners-second-edition>

Bribery Act 2010 Guidance (2012) وزارة العدل في المملكة المتحدة

<https://www.gov.uk/government/publications/bribery-act-2010-guidance>

A Guide for Anti-Corruption Risk Assessments (2013) (UN Global Compact) الميثاق العالمي للأمم المتحدة

https://d306pr3pise04h.cloudfront.net/docs/issues_doc%2FAnti-Corruption%2FRiskAssessmentGuide.pdf

Fighting Corruption in the Supply Chain: A Guide for (2016) (UN Global Compact) الميثاق العالمي للأمم المتحدة
Customers and Suppliers. <https://unglobalcompact.org/library/153>

Uniting Against Corruption: A Playbook on Anti-Corruption (2021) (UN Global Compact) الميثاق العالمي للأمم المتحدة
Collective Action. https://ungc-communications-assets.s3.amazonaws.com/docs/publications/2021_Anti-Corruption_Collective.pdf

Engage Locally (2023) (UN Global Compact) الميثاق العالمي للأمم المتحدة
<https://unglobalcompact.org/engage-locally>

الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UN Global Compact) (2023)، Communication on Progress Questionnaire،
<https://unglobalcompact.org/library/6106>

الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UN Global Compact)، The Ten Principles of the UN Global Compact – Principle Ten: Anti-Corruption.
<https://unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles/principle-10>

شبكة الميثاق العالمي للأمم المتحدة في المملكة المتحدة (2020)، Debating Disclosure،
https://www.unglobalcompact.org.uk/wp-content/uploads/2021/12/GCN_UK_Debating_Disclosure_Briefing_2020-1-003.pdf

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2015)، Sustainable Development – The 17 Goals،
<https://sdgs.un.org/goals>

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (2009)، Technical Guide to the United Nations Convention against Corruption،
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/TechnicalGuide/09-84395_Ebook.pdf

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (2011)، Ley Modelo Sobre Extinción de Dominio،
https://www.unodc.org/documents/legal-tools/Ley_Modelo_Sobre_Extincion_de_Dominio.pdf

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (2012)، Legislative Guide for the Implementation of the United Nations Convention against Corruption, Second revised edition.
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/LegislativeGuide/UNCAC_Legislative_Guide_E.pdf

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (2013)، An Anti-Corruption Ethics and Compliance Programme for Business: A Practical Guide, Vienna.
https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2013/13-84498_Ebook.pdf

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (2015)، National Anti-Corruption Strategies: A Practical Guide for Development and Implementation.
https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2015/National_Anti-Corruption_Strategies_-_A_Practical_Guide_for_Development_and_Implementation_E.pdf

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (2016)، Good Practices in Identifying the Victims of Corruption and Parameters for their Compensation, CAC/COSP/WG.2/2016/CRP.1.
<https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/workinggroup2/2016-August-25-26/V1604993e.pdf>

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (2021)، Alternative Legal Mechanisms and Non-Trial Resolutions, Including Settlements, That Have Proceeds of Crime for Confiscation and Return, CAC/COSP/2021/1.
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session9/CAC-COSP-2021-14/V2107439_E.pdf

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (2021)، Procedures Allowing the Confiscation of Proceeds of Corruption Without a Criminal Conviction, CAC/COSP/WG.2/2021/4.
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/workinggroup2/2021-September-6-10/CAC-COSP-WG.2-2021-4/V2104979_E.pdf

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (2023)، Confiscated Asset Returns and UNCAC: A Net for All Fish.
https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2023/UNODC_Confiscated_Asset_Returns_and_UNCAC_-_A_Net_for_All_Fish_2023.pdf

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2018)، SC/13493, 10 September 2018،
<https://press.un.org/en/2018/sc13493.doc.htm>

وزارة العدل الأمريكية (United States Department of Justice) (2020)، A Resource Guide to the US Foreign Corrupt Practices Act, Second Edition.
<https://www.justice.gov/criminal-fraud/file/1292051/download>

وزارة العدل الأمريكية (United States Department of Justice) (2023)، False Claims Act Settlements and Judgments Exceed \$2 Billion in Fiscal Year 2022.

<https://www.justice.gov/opa/pr/false-claims-act-settlements-and-judgments-exceed-2-billion-fiscal-year-2022>

وزارة العدل الأمريكية (United States Department of Justice) (2023)، Evaluation of Corporate Compliance Programs (updated March 2023).

<https://www.justice.gov/criminal-fraud/page/file/937501/download>

وزارة العدل الأمريكية (United States Department of Justice) (2023)، Revised Memorandum on Selection of Monitors in Criminal Division Matters
<https://www.justice.gov/criminal-fraud/file/1100366/download>

لجنة تحديد العقوبات الأمريكية (United States Sentencing Commission) (2021)، Guidelines Manual

<https://www.ussc.gov/guidelines/2021-guidelines-manual-annotated>

الولايات المتحدة الأمريكية (2011)، Wall Street Reform and Consumer Protection Act (the Dodd-Frank Act), Pub. Law No. 111:203.

<https://www.congress.gov/111/plaws/publ203/PLAW-111publ203.pdf>

هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (United States Securities and Exchange Commission) (2011)، Implementation of the Whistle-blower Provisions of Section 21F of the Securities Exchange Act of 1934, Release No. 34-64545.

<http://www.sec.gov/rules/final/2011/34-64545.pdf> See also: <https://www.sec.gov/whistleblower>

المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) (2018)، Corruption is costing the global economy \$3.6 trillion dollars every year.

<https://www.weforum.org/agenda/2018/12/the-global-economy-loses-3-6-trillion-to-corruption-each-year-says-u-n>

البنك الدولي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة،

<https://www.worldbank.org/en/topic/sme/finance>

World Bank Press Release No. 2009/001

<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2009/07/02/siemens-pay-million-fight-fraud-corruption-part-world-bank-group-settlement>

البنك الدولي (World Bank) (2023)، MDB General Principles for Business Integrity Programmes

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/528f96bfd7a3991fba23747e20ed6dc0-0530012023/mdb-general-principles-for-business-integrity-programmes>

البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2023)، Stolen Asset Recovery Initiative, Unexplained Wealth Orders: Toward a New Frontier in Asset Recovery. Jean-Pierre Brun, Jeanne Husch, Rita Julien, Jeffrey Owens, Yoonhee Hur.

<https://star.worldbank.org/sites/default/files/2023-06/StAR-wealth-report-08.pdf>

البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي (2021)، The Role and Responsibilities of Gatekeepers in the Fight against Illicit Financial Flows: A Unifying Framework.

<https://star.worldbank.org/publications/role-and-responsibilities-gatekeepers-fight-against-illicit-financial-flows-unifying>

ملاحظات

1 يشير مصطلح "الجزاءات" في هذا الدليل إلى كل من التدابير الجنائية وغير الجنائية التي تأخذ في الاعتبار جسامة المخالفة والسلوك المراد معاقبته. وقد تكون هذه التدابير علاجية أو تعويضية أو عقابية، وينبغي أن تكون فعالة ومتناسبة وراعية. وتشمل الجزاءات، في جملة أمور أخرى، الغرامات المالية، والسجن، ومصادرة العائدات، وسبل الانتصاف التعاقدية، والتعليق أو الاستبعاد من المشتريات العمومية، والأضرار التي تلحق بالسمعة، وغيرها.

2 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، <https://www.unodc.org/corruption/en/uncac/learn-about-uncac.html>

3 اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية،

<https://www.oecd.org/en/topics/fighting-foreign-bribery.html>

4 لتفسير الرجوع، يستخدم هذا الدليل مصطلح "معايير مكافحة الرشوة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" عند الإشارة إلى كل من اتفاقية مكافحة الرشوة والتوصية بشأن مكافحة الرشوة.

5 القرار 12/10 Providing incentives for the private sector to adopt integrity measures to prevent and combat corruption

،CAC/COSP/2023/L.17/Rev.1، corruption

https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session10/resolutions/L-documents/2325251E_L.17_Rev.1.pdf

6 الميثاق العالمي للأمم المتحدة، المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة – المبدأ العاشر: مكافحة الفساد،

<https://unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles/principle-10>

7 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، Business Hub،

<https://businessintegrity.unodc.org/bip/en/business-hub.html>؛ انظر أيضًا الميثاق العالمي للأمم المتحدة، المبادئ العشرة

للميثاق العالمي للأمم المتحدة، <https://unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles>؛ انظر كذلك: مكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة (2013)، An Anti-Corruption Ethics and Compliance Programme for Business: A

Practical Guide: https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2013/13-84498_Ebook.pdf؛

انظر أيضًا: التوصية بشأن مكافحة الرشوة، OECD/LEGAL/0378،

<https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0378>

8 ماثيو جينكنز، The effectiveness of integrity led anti-corruption interventions، U4، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022،

<https://www.u4.no/publications/the-effectiveness-of-integrity-led-anti-corruption-interventions>

9 تشير عبارة "الحوافز على الممارسات الفضلى" إلى الائتمان أو المكافأة التي قد تحصل عليها المنظمة نظير استثمارها في برنامج فعال لمكافحة الفساد

أو مقابل أشكال أخرى من التعاون مع الدول في مكافحة الفساد. وقد تتخذ الحوافز شكل خصم من الجزاءات عند وقوع الانتهاكات، ويشار إليها عادة بـ

"تخفيف العقوبة"، أو قد تكون مكافأة لا ترتبط بوقوع مخالفة أو بإجراء إنفاذ، مثل منح أولوية في المشتريات لمن استثمر في برنامج فعال لمكافحة

الفساد. ويُعد كل من الحافزين وسيلة لتشجيع الالتزام الطوعي بالممارسات الفضلى، تمامًا كما تعد الجزاءات أداة ردعية من الجانب السلبي.

10 African Union Convention on Preventing and Combating Corruption، مابوتو، 2003،

<https://au.int/en/treaties/african-union-convention-preventing-and-combating-corruption>

¹¹ منظمة الدول الأمريكية، Inter-American Convention Against Corruption، كراكاس 1996،

https://www.oas.org/juridico/english/corr_bg.htm

¹² مجلس أوروبا، Group of States Against Corruption، <https://www.coe.int/en/web/greco>

¹³ لمزيد من المعلومات عن مجموعة الدول ضد الفساد (GRECO)، <https://www.coe.int/en/web/greco/about-greco/what-is-greco>

¹⁴ لمزيد من المعلومات بشأن الإطار العام للاتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد،

https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/internal-security/corruption/eu-legislation-anti-corruption_en

¹⁵ لمزيد من المعلومات عن حالة التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

<https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/ratification-status.html>

¹⁶ Our common commitment to effectively addressing challenges and implementing، UNGASS A/S-32/L.1

measures to prevent and combat corruption and strengthen international cooperation، 28 أيار/مايو 2021،

[https://baselgovernance.org/sites/default/files/2021-06/UNGASS Corruption 2021 Political Declaration.pdf](https://baselgovernance.org/sites/default/files/2021-06/UNGASS%20Corruption%202021%20Political%20Declaration.pdf)

¹⁷ القرار 10/12، Providing incentives for the private sector to adopt integrity measures to prevent and combat،

corruption، CAC/COSP/2023/L.17/Rev،

<https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session10/resolutions/L->

[documents/2325251E_L.17_Rev.1.pdf](https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session10/resolutions/L-2325251E_L.17_Rev.1.pdf)

¹⁸ بتاريخ 9 حزيران/يونيو 2023.

¹⁹ الميثاق العالمي للأمم المتحدة (2023)، Engage Locally، <https://unglobalcompact.org/engage-locally>

²⁰ تشمل الدول الأطراف الـ 46 جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبالغ عددها 38 دولة، إضافة إلى ثماني دول غير أعضاء

هي: الأرجنتين، والبرازيل، وبلغاريا، وكرواتيا، وبيرو، ورومانيا، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا. ولمزيد من المعلومات بشأن إنجازات الاتفاقية والفريق العامل المعني بالرشوة التابع للمنظمة، انظر الملحق "أ".

²¹ تشمل التوصيات المواضيعية الأخرى ذات الصلة ما يلي: توصية المجلس بشأن التدابير الضريبية لمكافحة الرشوة الأجنبية في المعاملات التجارية

الدولية (2009)، وتوصية المجلس بشأن الرشوة والائتمان التصديري المدعوم رسميًا (2019)، وتوصية المجلس الموجهة إلى الجهات الفاعلة في التعاون الإنمائي بشأن إدارة مخاطر الفساد (2016).

²² الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد (2023)، Presentation of various regulatory frameworks for promoting business،

integrity across the world، [https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/files/2023-](https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/files/2023-05/AFA%27s%20Presentation%20FR%20UK%20US%20WBG%20Standards_May%202023_English%20version.pdf)

[05/AFA%27s%20Presentation%20FR%20UK%20US%20WBG%20Standards_May%202023_English%2](https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/files/2023-05/AFA%27s%20Presentation%20FR%20UK%20US%20WBG%20Standards_May%202023_English%20version.pdf)

[Overion.pdf](https://www.agence-francaise-anticorruption.gouv.fr/files/2023-05/AFA%27s%20Presentation%20FR%20UK%20US%20WBG%20Standards_May%202023_English%20version.pdf)

²³ يعرض تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: "Stocktaking Report on the Liability of Legal Persons for Foreign Bribery"

(2016) تسلسلاً زمنيًا و"رسمًا خرائطيًا" لملاحق أنظمة المسؤولية المطبقة في الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الرشوة وقت النشر.

²⁴ لمزيد من المعلومات عن الوضع العالمي للالتزامات المتعلقة بشفافية المالكين الحقيقيين،

<https://www.openownership.org/en/map/>

²⁵ تُعرف مجموعة العمل المالي (FATF) المالك الحقيقي بأنه "الشخص الطبيعي الذي يملك أو يسيطر في نهاية المطاف على العميل و/أو الشخص الطبيعي الذي يُجرى التعامل لمصلحته. ويشمل أيضًا الأشخاص الذين يمارسون السيطرة الفعلية النهائية على شخص اعتباري أو ترتيب قانوني"،

<https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/guidance/Guidance-transparency-beneficial-ownership.pdf.coredownload.pdf>

²⁶ Open Ownership, "What is Beneficial Ownership?", <https://www.openownership.org/en/about/what-is-beneficial-ownership-transparency/>

²⁷ قانون مسؤولية الأشخاص الاعتباريين رقم 27.401، الأرجنتين،

<https://servicios.infoleg.gob.ar/infolegInternet/anexos/295000-299999/296846/norma.htm>

²⁸ تؤكد الفقرة 1 من الملحق الثاني للتوصية بشأن مكافحة الرشوة على أهمية "الدعم القوي والصريح والواضح من مجلس الإدارة أو الهيئة الحاكمة المكافئة والإدارة العليا لبرامج أو تدابير الرقابة الداخلية، والأخلاقيات، والامتثال، من أجل تنفيذ ثقافة قائمة على الأخلاقيات والامتثال" بوصفها ممارسة جيدة. انظر: "OECD Principles of Good Governance"، وهي تضم مجموعة من الممارسات الفضلى، ومتاحة عبر الرابط:

<http://www.oecd.org/corporate/oecdprinciplesofcorporategovernance.htm>

²⁹ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2023)، OECD Guidelines for Multinational Enterprises on Responsible Business Conduct، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، <https://doi.org/10.1787/81f92357-en>

³⁰ ICC Rules on Combating Corruption, <https://iccwbo.org/news-publications/policies-reports/icc-rules-on-combating-corruption/>

³¹ OECD (2022), "Anti-corruption compliance in times of crisis: Building resilience and seizing opportunities", OECD Business and Finance Policy Papers, No. 19, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/467cf791-en>; OECD (2020), Corporate Anti-Corruption Compliance Drivers, Mechanisms, and Ideas for Change, <https://doi.org/10.1787/4245d0fc-en>

³² OECD (2020), Corporate Anti-Corruption Compliance Drivers, Mechanisms, and Ideas for Change, pp. 23–24, <https://doi.org/10.1787/4245d0fc-en>

³³ الميثاق العالمي للأمم المتحدة (2016)، Fighting Corruption in the Supply Chain: A Guide for Customers and Suppliers، <https://unglobalcompact.org/library/153>

³⁴ The Global Anticorruption Blog, "Norway Divests Shares in Telecom Giant ZTE over Gross Corruption: Will Others Follow?", <https://globalanticorruptionblog.com/2016/01/13/norway-divests-shares-in-telecom-giant-zte-over-gross-corruption-will-others-follow/>

³⁵ الميثاق العالمي للأمم المتحدة، The Communication on Progress، <https://unglobalcompact.org/participation/report/cop>

³⁶ Pierson, B. (3 January 2018), Petrobras to pay \$2.95 billion to settle U.S. corruption lawsuit, Reuters, <https://www.reuters.com/article/us-petrobras-classaction-idUSKBN1ES0L2/>

³⁷ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2013)، An Anti-Corruption Ethics and Compliance Programme for Business: A Practical Guide، https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2013/13-84498_Ebook.pdf

38 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021)، Recommendation of the Council for Further Combating Bribery of

OECD/LEGAL/0378، 'Foreign Public Officials in International Business Transactions

<https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0378>

39 UNODC Business Integrity Portal, Business Hub, <https://businessintegrity.unodc.org/bip/en/business-hub.html>;

Annex II of the OECD Anti-Bribery Recommendation (Good Practice Guidance on Internal Controls, Ethics and Compliance), <https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0378>;

UNODC (2013), An Anti-Corruption Ethics and Compliance Programme for Business: A Practical Guide, https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2013/13-84498_Ebook.pdf.

United States Department of Justice (2020), A Resource Guide to the US Foreign Corrupt Practices Act, Second Edition, <https://www.justice.gov/criminal-fraud/file/1292051/download>;

UK Ministry of Justice (2012), Bribery Act 2010 Guidance, <https://www.gov.uk/government/publications/bribery-act-2010-guidance>

40 البنك الدولي، 'Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance

<https://www.worldbank.org/en/topic/sme/finance>

41 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022)، Toolkit for raising awareness and preventing corruption in SMEs، سلسلة

أوراق السياسات في مجال الأعمال والتمويل، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، <https://doi.org/10.1787/19e99855->

en

42 UN Global Compact Network UK (2020), Debating Disclosure: The Pros and Cons of Corporate

Transparency, [https://www.unglobalcompact.org.uk/wp-](https://www.unglobalcompact.org.uk/wp-content/uploads/2021/12/GCN_UK_Debating_Disclosure_Briefing_2020-1-003.pdf)

[content/uploads/2021/12/GCN_UK_Debating_Disclosure_Briefing_2020-1-003.pdf](https://www.unglobalcompact.org.uk/wp-content/uploads/2021/12/GCN_UK_Debating_Disclosure_Briefing_2020-1-003.pdf)

43 الميثاق العالمي للأمم المتحدة (2023)، 'Communication on Progress Guidebook

<https://unglobalcompact.org/library/6107>

44 'UN Global Compact's Reporting Framework

<https://unglobalcompact.org/participation/report>

45 الميثاق العالمي للأمم المتحدة (2023)، 'Communication on Progress Questionnaire

<https://unglobalcompact.org/library/6106>

46 المفوضية الأوروبية (2023)، COMMISSION DELEGATED REGULATION (EU) /... supplementing Directive

2013/34/EU of the European Parliament and of the Council as regards sustainability reporting standards,

https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=PI_COM%3AC%282023%295303

47 معهد بازل للحوكمة، 'FAQs، 'Private Sector and Collective Action

<https://baselgovernance.org/private-sector>

48 يقر كل من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2021 بشأن مكافحة الفساد والتوصية بشأن مكافحة الرشوة صراحةً بأهمية العمل الجماعي.

وتشير التوصية بشأن مكافحة الرشوة، في البند الثاني عشر (4)، إلى أنه ينبغي للدول النظر في تعزيز أو تيسير أو الانخراط أو المشاركة في مبادرات العمل الجماعي لمكافحة الرشوة، بالشراكة مع ممثلين عن القطاعين العام والخاص، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني. وتشمل النقاط المحددة: التوعية بالرشوة الأجنبية لدى القطاع الخاص (البند الرابع)، ومعالجة جانب الطلب (البند الثاني عشر)، وإجراءات منظمات الأعمال والجمعيات المهنية (الملحق

⁴⁹ الميثاق العالمي للأمم المتحدة (2021)، 'Uniting Against Corruption: A Playbook on Anti-Corruption Collective Action'

https://ungc-communications-assets.s3.amazonaws.com/docs/publications/2021_Anti-Corruption_Collective.pdf

⁵⁰ المرجع نفسه أعلاه.

⁵¹ 'Southern Africa Collective Action Award 2023'

<https://collective-action.com/get-involved/events/southern-africa-anti-corruption-collective-action-forum-2023/awards>

⁵² مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2015)، استراتيجيات مكافحة الفساد الوطنية: دليل عملي لوضعها وتنفيذها،

https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2015/National_Anti-Corruption_Strategies_-_A_Practical_Guide_for_Development_and_Implementation_E.pdf

⁵³ Mark Pieth, "Collective Action and Corruption", Collective Action: Innovative Strategies to Prevent

Corruption, Zurich/St.Gall: Dike, 2012. pp. 3–22, https://baselgovernance.org/sites/default/files/2019-06/190613_WP_13.pdf

⁵⁴ وفقًا للمادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تُلزم الدول الأطراف، ضمن حدود إمكانياتها وبما يتفق مع قوانينها الوطنية، "بتعزيز المشاركة النشطة للأفراد والمجموعات من خارج القطاع العام" في مكافحة الفساد، من خلال تعزيز الشفافية، والتوعية، وإتاحة الفرص للمشاركة في صنع القرار، والإبلاغ عن أفعال الفساد. ويشمل المجتمع المدني، لأغراض الاتفاقية، والأفراد، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والجمعيات المهنية، والنقابات، والمؤسسات الدينية، والجامعات، ووسائل الإعلام. وتُدعى منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات غير الحكومية ذات الخبرة في مكافحة الفساد للمشاركة في نظام الرصد الذي ينفذه الفريق العامل المعني بالرشوة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بموجب المادة 12 من اتفاقية مكافحة الرشوة. وتُمنح هذه المنظمات فرصة تقديم ملاحظات خطية بشأن مدى امتثال الدولة الخاضعة للتقييم، كما تشارك في المناقشات الميدانية حول تطبيق التزامات الاتفاقية.

⁵⁵ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2017)، 'The Detection of Foreign Bribery'

https://www.oecd.org/en/publications/the-detection-of-foreign-bribery_8ab65bd4-en.html

⁵⁶ على سبيل المثال، قام كل من مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد (OCCRP) والاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين (ICIJ) بنشر تفاصيل عن العديد من قضايا الفساد حول العالم،

<https://www.ocij.org/investigations/>، <https://www.occrp.org/en/investigations>

⁵⁷ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 13(د).

⁵⁸ سلسلة الوحدات الدراسية للجامعية بشأن مكافحة الفساد، الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الوحدة 10: "مشاركة المواطن

في مكافحة الفساد"، <https://grace.unodc.org/grace/en/academia/module-series-on-anti-corruption.html>

⁵⁹ المرجع نفسه، 52.

⁶⁰ على سبيل المثال، دعم الاتحاد الرئيسي لأرباب العمل في فرنسا (MEDEF) إصدار قانون [سابين 2](#) في عام 2016، كما لعب دورًا رئيسيًا في

دعم التعديلات التي أدخلت اتفاقيات قضائية ذات منفعة عامة،

⁶¹ انظر الملحق الثاني من التوصية بشأن مكافحة الرشوة، لمزيد من المعلومات.

⁶² يدعو القسم السابع من التوصية بشأن مكافحة الرشوة الدول الأعضاء إلى توفير الموارد الكافية لسلطات إنفاذ القانون، بما يتيح لها التحقيق والملاحقة القضائية الفعالة في قضايا الرشوة الأجنبية.

⁶³ OECD (2019), Resolving Foreign Bribery Cases with Non-Trial Resolutions: Settlements and Non-Trial Agreements by Parties to the Anti-Bribery Convention, <https://doi.org/10.1787/e647b9d1-en>

⁶⁴ انظر القسمين السابع عشر والثامن عشر من التوصية لعام 2021.

⁶⁵ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2021)، «Alternative legal mechanisms and non-trial resolutions, including settlements, that have proceeds of crime for confiscation and return»، CAC/COSP/2021/1، https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session9/CAC-COSP-2021-14/V2107439_E.pdf

⁶⁶ غالبًا ما تتطلب التسويات خارج نطاق المحاكم وجود أدوات قانونية خاصة يتم إقرارها مسبقًا. ومن بين هذه الأدوات: اتفاقات الملاحقة المؤجلة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، واتفاقات الإصلاح في كندا، أو الاتفاق القضائي للمصلحة العامة (Convention judiciaire d'intérêt public) في فرنسا.

⁶⁷ توصي التوصية بشأن مكافحة الرشوة بأن توفر الدول الأعضاء موارد كافية للسلطات المسؤولة عن إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة (القسم التاسع عشر(أ)(8)).

⁶⁸ على النحو المشجّع عليه في القسم التاسع عشر (ج)(5) من التوصية بشأن مكافحة الرشوة.

⁶⁹ Humboldt-Viadrina School of Governance (2012), Motivating Business to Counter Corruption – A Global Survey on Anti-corruption Incentives and Sanctions, https://www.globalcompact.de/migrated_files/wAssets/docs/Korruptionspraevention/Publikationen/motivating_business_to_counter_corruption.pdf

⁷⁰ انظر القسم الخامس عشر من التوصية بشأن مكافحة الرشوة.

⁷¹ United States Sentencing Commission، Guidelines Manual 2021، الفصل الثامن، الجزء (ج)، <https://www.ussc.gov/guidelines/guidelines-archive/2021-guidelines-manual-annotated>

⁷² للاطلاع على تعريف اتفاق التسوية القضائية للمصلحة العامة (CJIP) والإرشادات المتعلقة بتنفيذه، انظر: Agence Française Anticorruption (2023), Guidelines on the implementation of the judicial public interest agreement (CJIP) https://www.tribunal-de-paris.justice.fr/sites/default/files/2023-03/Guidelines%20on%20the%20implementation%20of%20the%20CJIP_PNF_January%2016%202023%20VD.pdf

⁷³ أصدرت المبادئ التوجيهية للنيابة العامة الأمريكية لأول مرة في عام 2009، وتنص على إمكانية تعيين مراقب مستقل، <http://www.justice.gov/dag/morford-useofmonitorsmemo-03072008.pdf>

⁷⁴ انظر القسم 16 من التوصية بشأن مكافحة الرشوة.

⁷⁶ البنك الدولي، البيان الصحفي رقم 2009/001،

<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2009/07/02/siemens-pay-million-fight-fraud-corruption-part-world-bank-group-settlement>

يتناول البيان إنشاء صندوق بقيمة 100 مليون دولار بموجب اتفاق التسوية مع شركة سيمنز. انظر أيضًا: مبادرة سيمنز للنزاهة (Siemens Integrity Initiative) <https://www.siemens.com/global/en/company/about/compliance/collective-action.html>

⁷⁷ OECD (2016)، "هل تُعد الرشوة الأجنبية استثمارًا جذابًا في بعض البلدان؟"، OECD Business and Finance Outlook، الفصل السابع، <http://dx.doi.org/10.1787/9789264257573-en>

⁷⁸ OECD/البنك الدولي (2012)، Identification and Quantification of the Proceeds of Bribery: Revised edition، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، <http://dx.doi.org/10.1787/9789264174801-en> يتناول هذا التحليل طرق حساب العائدات، بالإضافة إلى عدد من دراسات الحالة.

⁷⁹ (2021) StAR، Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners، Second Edition، يتضمن الدليل معلومات بشأن جمع الأدلة، والاعتبارات الاستراتيجية، وضمان وحفظ الأصول، وإرشادات بشأن التعاون الدولي. <https://star.worldbank.org/publications/asset-recovery-handbook-guide-practitioners-second-edition>

⁸⁰ تنص المادة 35 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على ضرورة اتخاذ الدول الأطراف تدابير تكفل تمكين الكيانات والأشخاص المتضررين من أفعال الفساد من اللجوء إلى القضاء لمقاضاة المسؤولين عن ذلك الضرر من أجل الحصول على تعويض. وتدعو المادة 53(ب) الدول الأطراف إلى اتخاذ تدابير تتيح لمحاكمها إصدار أوامر تلزم مرتكبي جرائم الفساد بدفع تعويضات إلى دولة طرف أخرى متضررة من تلك الجرائم. وتشير المادة 57(ج) من الاتفاقية، والمتعلقة باسترداد الموجودات والتصرف فيها، إلى أهمية إعادة الممتلكات المصادرة، من بين أمور أخرى، إلى مالكيها الشرعيين السابقين أو تعويض الضحايا. انظر أيضًا:

UNODC, Good Practices in Identifying the Victims of Corruption and Parameters for their Compensation. <https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/workinggroup2/2016-August-25-26/V1604993e.pdf>

⁸¹ Allen & Overy (2016), Enforceability of contract procured by corruption.

<https://www.allenoverly.com/en-gb/global/news-and-insights/publications/enforceability-of-contract-procured-by-corruption>

تتناول هذه الوثيقة حالة في المملكة المتحدة يمكن فيها إبطال من جانب الطرف البريء.

⁸² تنص المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على وجوب أن تتخذ الدول الأطراف التدابير اللازمة "لإنشاء نظم مناسبة للمشتريات، تقوم على الشفافية والمنافسة ومعايير موضوعية في اتخاذ القرار، وتكون فعالة، من بين أمور أخرى، في منع الفساد". وتتضمن هذه النظم، بوجه عام، تدابير من شأنها تثبيط السلوك غير المتسق من جانب القطاع الخاص، مثل فسخ العقود المشوبة بالرشوة أو اتخاذ تدابير تصحيحية مناسبة.

⁸³ قد يُشكل اعتماد نهج إلزامي في الاستبعاد من التعاقدات العامة خطرًا على أهداف أخرى مهمة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولا سيما فيما يتعلق بتشجيع الإبلاغ الذاتي والتعاون من جانب الأفراد أو الكيانات الذين سيكون لديهم حافز ضعيف للكشف عن المخالفات التي قد تؤدي إلى حرمانهم من فرص أعمال حيوية مستقبلًا. وفي الممارسة العملية، تم التخفيف من هذه النتيجة الصارمة ومن أثرها المثبط لتعاون القطاع الخاص من خلال تجنب اتخاذ قرارات قطعية بشأن وقوع الانتهاك. غير أن هذا التجنب قد يؤدي إلى عواقب غير مقصودة، مثل تعقيد تنفيذ تدابير المصادرة أو غيرها من التدابير التصحيحية، أو الحيلولة دون تمكين الضحايا من الحصول على تعويض.

⁸⁴ يُعد تدريب موظفي الجهات الحكومية على مكافحة الفساد جزءاً من التزامات الدول الأطراف بموجب الاتفاقية، كما ورد في موضع سابق من الدليل. ويُعد الإبلاغ الإلزامي عن المخالفات القانونية من قبل المتعاقدين مع الحكومة من بين التدابير التنظيمية والتعاقدية الشائعة التي وردت في القسم السابق بشأن سبل الانتصاف التعاقدية. وتدعو التوصية بشأن مكافحة الرشوة (القسم الرابع والعشرين) الدول إلى أن توفر التوجيه والتدريب للجهات الحكومية المختصة بشأن تدابير التعليق والاستبعاد التي تُطبق على الشركات التي ثبت قيامها برشوة الموظفين العموميين الأجانب، وكذلك بشأن التدابير التصحيحية التي يمكن أن تعتمد عليها تلك الشركات، بما في ذلك الضوابط الداخلية، وأخلاقيات الأعمال، وبرامج الامتثال، والتي يمكن أخذها في الاعتبار (الفقرة الفرعية (4) من الفقرة الرابعة والعشرين، وكذلك إلى رفع مستوى الوعي من خلال التدريب المنتظم ووسائل أخرى بشأن جريمة الرشوة الأجنبية والالتزامات المتعلقة بالإبلاغ، لدى موظفي الجهات الحكومية، وذلك على النحو المنصوص عليه في الفقرة الفرعية (6) من الفقرة الحادية والعشرين.

⁸⁵ Agreement for Mutual Enforcement of Debarment Decisions (2006)، مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، ومجموعة التنمية الآسيوية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الدولي، والبنك الأمريكي للتنمية،

https://www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/32774/cross-debarment-agreement_0.pdf

⁸⁶ البنك الدولي (2023)، MDB General Principles for Business Integrity Programmes،

<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/528f96bfd7a3991fba23747e20ed6dc0-0530012023/mdb-general-principles-for-business-integrity-programmes>

⁸⁷ لمحة عامة عن جهود المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لمكافحة الفساد، انظر:

Basel Institute on Governance (2023), Business integrity programmes: multilateral development banks harmonize their guidance, <https://baselgovernance.org/blog/business-integrity-programmes-multilateral-development-banks-harmonise-their-guidance>

⁸⁸ تشير المادة الخامسة والعشرون من التوصية بشأن مكافحة الرشوة إلى الدعم الرسمي للانتماء التصديري، وتحيل إلى توصية عام 2019 بشأن ممارسات وكالات انتماء الصادرات، والتي توصي بأن تتخذ الدول تدابير مناسبة لردع الرشوة في المعاملات التصديرية التي تدعمها: OECD/LEGAL/0447 (2019), Recommendation of the Council on Bribery and Officially Supported Export Credits، <https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0447#backgroundInformation>

⁸⁹ تتناول المادة 37 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عوامل تخفيف الجزاءات وغيرها من آليات الحوافز، مثل الحصانة من الملاحقة القضائية، في سياق تشجيع التعاون مع سلطات إنفاذ القانون. كما وردت هذه الآليات أيضاً في التوصية بشأن مكافحة الرشوة، ولا سيما في القسم 18 بشأن التسويات خارج نطاق المحاكمة، والقسم 23 (د) (3) بشأن جهود الامتثال.

⁹⁰ OECD (2017), The Detection of Foreign Bribery, <https://doi.org/10.1787/8ab65bd4-en>

⁹¹ تُعرض هذه العوامل بمزيد من التفصيل على بوابة نزاهة الأعمال التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:

<https://businessintegrity.unodc.org/bip/en/index.html>

كما أن الملحق الثاني من التوصية بشأن مكافحة الرشوة يوصي بأن يُبنى برنامج الامتثال الفعال لمكافحة الفساد على أساس تقييم للمخاطر يأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالشركة، لا سيما المخاطر المرتبطة بالرشوة الأجنبية، مثل الموقع الجغرافي، والقطاع الصناعي الذي تعمل فيه، والبيئة التنظيمية، والعلماء والشركاء المحتملين، والمعاملات مع الحكومات الأجنبية، واستخدام أطراف ثالثة. كما ينبغي أخذ حجم الشركة ونوعها وبنيتها القانونية في الاعتبار أيضاً.

⁹² وزارة العدل في المملكة المتحدة، The Bribery Act 2010 – إرشادات بشأن الإجراءات التي يمكن للكيانات التجارية المعنية اتخاذها لمنع الأفراد المرتبطين بها من تقديم الرشى (المادة 9 من قانون الرشوة لعام 2010)، الصفحات 20–31:

<https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5d80cfc3ed915d51e9aff85a/bribery-act-2010-guidance.pdf>

https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2013/Guidebook_on_anti-corruption_in_public_procurement_and_the_management_of_public_finances.pdf

94 OECD (2020), Corporate Anti-Corruption Compliance Drivers, Mechanisms, and Ideas for Change,

<https://doi.org/10.1787/4245d0fc-en>

95 للاطلاع على مثال: (2018) Ontario Securities Commission، Settlement Agreement: In the Matter of Katang،

Mining Limited, et al.، الفقرات 35-6،

https://www.osc.ca/sites/default/files/pdfs/proceedings/set_20181214_katanga-mining.pdf

96 OECD (2021)، Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives، الفصل 11، منشورات منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية، باريس، <https://doi.org/10.1787/6d84ee94-en>

97 المصدر نفسه.

98 (2022) Sovereign Wealth Funds Global، Annual Report: State-Owned Investors 3.0 2022،

<https://globalswf.com/reports/2022annual#executive-summary-1>، ويشمل إجمالي مبلغ 10.5 تريليون دولار صناديق

الثروة السيادية والصناديق الشبيهة بالسيادية التي تملك الحكومات فيها حصة جزئية على الأقل.

99 بينما تركز التدابير الموضحة في هذا الدليل الإرشادي بوجه أساسي على نزاهة الأعمال، إلا أن هناك أيضاً "جانب الطلب" في الفساد يجب معالجته بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتوصية بشأن مكافحة الرشوة. فالمادتان 7 و8 من الاتفاقية تتضمنان توصيات تفصيلية لتعزيز نزاهة القطاع العام من خلال تحسين أنظمة التوظيف والاحتفاظ والتعويض للموظفين العموميين، وإجراءات إضافية تعزز النزاهة والأمانة والعدالة في أداء الواجبات الرسمية. وتحدد المادة 9 تدابير إضافية لتعزيز الشفافية والمنافسة والمساءلة في المشتريات العامة وإدارة المالية العامة، بينما تطلب المادة 10 من الدول اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية في الإدارة العامة، والسعي إلى تبسيط الإجراءات الإدارية. كما يشجع القسم الثاني عشر من التوصية بشأن مكافحة الرشوة الدول على تعزيز الوعي وتوفير التدريب للموظفين العموميين المعنيين بشأن مخاطر طلب الرشوة وسبل مساعدة المؤسسات التي تواجه مثل تلك الطلبات. وتدعو توصية منظمة التعاون والتنمية بشأن النزاهة العامة الدول إلى "توفير معلومات كافية وتدريب وتوجيه وتوضيح في الوقت المناسب لموظفي القطاع العام لتطبيق معايير النزاهة العامة في بيئة العمل". ولمزيد من التوجيه بشأن التدابير المحددة بموجب هذه المواد، انظر: الدليل التشريعي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الصفحات 25-33:

https://www.unodc.org/pdf/corruption/CoC_LegislativeGuide.pdf؛ الدليل التقني للاتفاقية، الصفحات 13-46:

https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/TechnicalGuide/09-84395_Ebook.pdf

100 في كانون الأول/ديسمبر 2023، أقرت الولايات المتحدة قانون منع الابتزاز الأجنبي (FEPA)، Foreign Extortion Prevention Act، الذي يُجرّم أن يطلب موظف عمومي أجنبي، أو أن يقبل، رشوة من مواطن أمريكي أو شركة أمريكية، أو من أي شخص أثناء وجوده في أراضي الولايات المتحدة، وذلك فيما يتعلق بالحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها. وينطبق القانون على الموظفين الحاليين أو السابقين في الفروع التنفيذية أو التشريعية أو القضائية أو العسكرية لحكومة أجنبية، وكذلك أفراد أسرهم المباشرين أو المقربين. ويهدف هذا القانون إلى معالجة جانب الطلب في الفساد:

<https://www.congress.gov/bill/118th-congress/house-bill/2670/text>

101 Transforming public contracting through open data and smarter، Open Contracting Partnership،

engagement،

<https://www.open-contracting.org/what-is-open-contracting/>

¹⁰³ انظر على سبيل المثال: Banks with more women on their boards commit less fraud، Barinato, S. (2021)، Harvard Business Review، <https://hbr.org/2021/05/banks-with-more-women-on-their-boards-commit-less-fraud>
 Women create a sustainable future، McElhaney, K. A. & Mobasser, S. (2012) – جامعة كاليفورنيا في بيركلي – مركز الأعمال المسؤولة،
https://www.eticanews.it/wp-content/uploads/2012/11/Report-Women_Create_Sustainable_Value.pdf

¹⁰⁴ منظمة العمل الدولية (2020)، Improving gender diversity in company boards، https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@ed_dialogue/@act_emp/documents/briefingnote/wcms_754631.pdf

¹⁰⁵ هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2023)، Legal Frameworks for Gender-Responsive Procurement، <https://www.unwomen.org/sites/default/files/2023-02/Legal-frameworks-for-gender-responsive-procurement-en.pdf>

¹⁰⁶ انظر، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2020)، The Time is Now: Addressing the Gender Dimensions of Corruption، الصفحات 72–73، https://www.unodc.org/documents/corruption/Publications/2020/THE_TIME_IS_NOW_2020_12_08.pdf

¹⁰⁷ الميثاق العالمي للأمم المتحدة، Endorse the Women's Empowerment Principles، <https://unglobalcompact.org/take-action/action/womens-principles>

¹⁰⁸ توفر التوجيهات الخاصة بالعناية الواجبة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن ممارسات الأعمال المسؤولة دعمًا عمليًا للمؤسسات في تنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات، من خلال تقديم تفسيرات لتوصيات العناية الواجبة وأحكامها ذات الصلة. ويساعد تنفيذ هذه التوصيات المؤسسات على تجنب الآثار السلبية والتصدي لها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعمال وحقوق الإنسان والبيئة والرشوة والمستهلكين والحوكمة المؤسسية، سواء في عملياتها المباشرة أو سلاسل الإمداد أو علاقاتها التجارية الأخرى.

¹⁰⁹ مجلس الاتحاد الأوروبي، الوثيقة ST_6145_2024_INIT، https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CONSIL%3AST_6145_2024_INIT&qid=1710771430112

¹¹⁰ المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_EN.pdf

¹¹¹ يُرجى الرجوع إلى القسم 22 من التوصية بشأن مكافحة الرشوة.

¹¹² وزارة العدل الأمريكية (2023)، False Claims Act Settlements and Judgments Exceed \$2 Billion in Fiscal Year 2022، <https://www.justice.gov/opa/pr/false-claims-act-settlements-and-judgments-exceed-2-billion-fiscal-year-2022>

¹¹³ Pub. Law No. 111:203 (2011)، Wall Street Reform and Consumer Protection Act (Dodd-Frank Act) وقد وردت معايير منح المكافآت للمبلغين عن المخالفات في القواعد النهائية التي نشرتها لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، بعنوان:

“Implementation of the Whistleblower Provisions of Section 21F of the Securities Exchange Act of 1934”,
<http://www.sec.gov/rules/final/2011/34-64545.pdf>, (12 آب/أغسطس 2011)، Release No. 34-64545
 انظر أيضًا: <https://www.sec.gov/whistleblower>

¹¹⁴ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2019)، «Guidelines on Anti-corruption and Integrity in State-Owned Enterprises»
<https://doi.org/10.1787/315dab91-en>

¹¹⁵ انظر الردود المقدمة إلى مجموعة العمل المعنية بمكافحة الرشوة (2019) في إطار المشاورات الكتابية، المقدمة من جوزيف مورفي.

¹¹⁶ Rorie, M. & Rooij, V. B. (2021) «Measuring Compliance: The Challenges in Assessing and Understanding the Interaction between Law and Organisational Misconduct. Measuring Compliance: Assessing Corporate Crime and Misconduct Prevention»، 2021، ورقة بحثية لكلية أمستردام للقانون رقم 2022-30، مركز أبحاث القانون والسلوك رقم 2022-02،
<http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3853764> أو <https://ssrn.com/abstract=3853764>

¹¹⁷ انظر على سبيل المثال، الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الفساد (2021)،
<https://www.state.gov/wp-content/uploads/2023/09/U.S.-Strategy-on-Countering-Corruption-Implementation-Plan-9.5.2023-FINAL.pdf>

¹¹⁸ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020)، «Corporate Anti-Corruption Compliance Drivers, Mechanisms, and Ideas for Change»، الصفحة 81،
<https://doi.org/10.1787/4245d0fc-en>

¹¹⁹ المصدر نفسه.

¹²⁰ المصدر نفسه.

الدليل الإرشادي بشأن تدابير الدولة لتعزيز نزاهة الأعمال

كانت جهود مكافحة الفساد في السابق تقتصر على الحكومات، إلا أن القطاع الخاص بات يلعب دورًا متزايد الأهمية، مما يمثل تحولًا جوهريًا في النهج المتبع منذ المراحل الأولى لتطوير سياسات مكافحة الفساد. يوفر هذا الدليل الإرشادي إطارًا للدول لتحديد وتنفيذ مزيج مناسب من العقوبات والحوافز لتعزيز نزاهة الأعمال. ويعكس الدليل أحدث التطورات في مجال مكافحة الفساد على الصعيد العالمي، ويتضمن دراسات حالة تهدف إلى تبادل المعلومات والممارسات، وتقديم الإلهام للدول والقطاع الخاص على حد سواء.

